الدكتور رمضان عبد التواب

دراسات وتعليقات في اللغة

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

دراسات وتعليقات

فى اللغة

تأليف
الدكتور رمضان عبد التواب
العميد السابق لكلية الآداب
بجامعة عين شمس

الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة

دراسات وتعليقات

فى اللغة

صف وطبع هذا الكتاب بمكتبة ومطبعة الخانجى
ص . ب / ١٣٧٥ بالقاهرة

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

رقم الإيداع ٩٤/٦٦٠
الترقيم الدولى
I.S.B.N
977-505-099-5

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، أما بعد .

فهذه طائفة أخرى من البحوث والمقالات ، التى جرى بها القلم ، فى خلال السنوات العشر الماضية ، بعد أن أخرجت كتابى السابق : « بحوث ومقالات فى اللغة » الذى نال جائزة آل البصير العالمية السعودية ، فى الدراسات اللغوية .

وبعض هذه البحوث الجديدة ، شاركت بها فى كثير من الندوات والمؤتمرات المصرية والعربية والعالمية ؛ فمثلا : البحث الذى تضمنه الفصل الأول من الباب الأول ، وهو : « معجم العربية الفصحى الذى يصدر فى ألمانيا » ، كان فى ضمن البحوث ، التى ألقيت فى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ، بمناسبة مرور خمسين عاما على إنشائه . ونشر فى مجموعة « بحوث العيد الخمسينى للمجمع » فى الجزء الثالث والخمسين من مجلة المجمع – فبراير ١٩٨٤ م .

كما ألقيت على لجنة اللهجات بالمجمع ، فى دورته الخمسين ، سنة ١٩٨٣ – ١٩٨٤م ، شيئا جديدا عن الظواهر اللغوية من لهجة طيىء القديمة ، وهو يمثل الحلقة الثالثة من دراساتى حول هذه اللهجة ، بعد أن قدمت للمجمع الحلقتين الأولى والثانية ، ونشرتهما فى كتابى السابق : « بحوث ومقالات فى اللغة » . أما هذه الحلقة الثالثة الجديدة ، فهى هنا موضوع الفصل الأول من الباب الثالث .

وأما البحثان اللذان تضمنهما هنا الباب السابع ، فقد ألقى أولهما فى مؤتمر « تطوير التعليم » المنعقد بجامعة القاهرة سنة ١٩٨٥م . وألقى الثانى فى مؤتمر « اللغة العربية فى الجامعات ووسائل الارتقاء بها » المنعقد فى جامعة الإسكندرية فى المدة من ٢٦-٣٠ ديسمبر ١٩٨١م .

وأما البحوث التى ألقيت فى مؤتمرات وندوات ببعض الدول العربية ، فعلى رأسها البحث الذى تضمنه الفصل الثانى من الباب الأول ، وهو : « معاجم المصطلحات العربية » ، فقد ألقيته فى « ندوة المصطلح النقدى وعلاقته بمختلف العلوم » المنعقدة فى كلية الآداب والعلوم الإنسانية » بجامعة فاس بالمغرب ، فى المدة من ٢٠-١١/٢٢/١٩٨٦م .

وكذلك البحث الذى ألقيته فى « مؤتمر النقد الثانى » بجامعة اليرموك فى إربد بالأردن ، فى المدة من ١٠-١٣/٧/١٩٨٨م ، بعنوان : « التراث العربى ومناهج المحدثين فى الدرس اللغوى » . وهو هنا فى الفصل الأول من الباب السادس . كما نشر من قبل فى مجلة : « الفكر العربى » (العدد ٦٠) سنة ١٩٩٠م .

وأما الفصل الثانى من هذا الباب ، وعنوانه : « الثبات اللغوى والإبداع الأدبى » ، فكان بحثا ألقيته فى « مؤتمر النقد الثالث » المنعقد بجامعة اليرموك ، فى إربد بالأردن كذلك ، وكان هذا فى المدة من ٢٤-٢٦/٧/١٩٨٩م . وقد نشر كذلك فى مجلة « الفكر العربى » (العدد ٦١) سنة ١٩٩٠م .

وأما البحوث التى ألقيت فى بعض العواصم الغربية ؛ فمنها البحث الذى يكوّن الفصل الأول من الباب الخامس ، بعنوان : « طه حسين فى

مجمع الخالدين » ، فقد ألقيته فى مؤتمر « طـه حسين » ، المنعقد فى « المعهد المصرى للدارسات الإسلامية » فى أسبانيا (مدريد) ، فى يوم ١٩٨٣/٤/٢٦م .

وكذلك البحث الذى تضمنه الفصل الأول من الباب الرابع ، وعنوانه : « العلاقات اللغوية بين التركية والعامية المصرية » ، فقد ألقيته ممثلا لجامعة عين شمس ، فى « ندوة العلاقات التركية المصرية » ، المنعقدة فى استانبول بتركيا ، فى المدة من ٢٥-١٩٨٤/١٢/٣٠م .

وقد كتبت شيئا من بحوث هذا الكتاب ، لبعض المجلات العربية فى مصر ، كالفصل الأول من الباب الثانى عن : « الصاحبى فى فقه اللغة»، الذى نشر من قبل فى مجلة « منبر الإسلام » (العدد الخامس من السنة ٤٥) يناير ١٩٨٧م . وكذلك الفصل الثانى من هذا الباب ؛ فقد نشر كذلك فى مجلة « منبر الإسلام » (العدد السادس من السنة ٤٥) فبراير ١٩٨٧م .

وأما الفصل الأول من الباب الثامن ، وعنوانه : « سيبويه جامع النحو العربى » ، فقد نشر فى مجلة « منبر الإسلام » أيضا (العدد الثامن من السنة ٤٥) إبريل ١٩٨٧م . والفصل الثانى من هذا الباب عن : « كتاب العمد فى التصريف » ، نشر فى مجلة « عالم الكتاب » (العدد ١٨) إبريل ١٩٨٨م .

وأما بحث « العلاقات اللغوية بين العربية والعامية السودانية » ، فقد كان معدًّا لأفتتح به سلسلة مقالات ، عن هذه الموضوع الخصب ، فى مجلة : « وادى النيل » التى كان يشرف عليها الصديق الكريم الأستاذ

أنيس منصور . لكن ظروفا قاهرة أدت إلى توقف صدورها ، فحرم بذلك بحثي هذا من رؤية النور آنذاك ، إلى أن وجدت له مكانا فى الفصل الثانى من الباب الرابع هنا .

وآخر بحث صدر لى ، كان عن « الدرس اللغوى عند العقاد » ، فقد كتبته لمجلة « منبر الاسلام » (العدد الثانى للسنة ٥٢) أغسطس ١٩٩٣م ، ووضعته هنا فى الفصل الثانى من الباب الخامس .

أما « اللهجة العامية المصرية فى القرن الحادى عشر الهجرى » ، فهو أحد بحوثى القديمة ، وقد نشر بحوليات كلية دار العلوم (العدد الثانى) سنة ١٩٧٠م . وقد وجد له مكانا هنا فى الفصل الثانى من الباب الثالث .

وهناك مقالات أخرى كثيرة نشرتها فى بعض المجلات العلمية ، المصرية والعربية ، فى نقد تحقيق التراث . وقد آثرت أن أرجىء نشرها هنا ، حتى لا يطغى هذا الجانب النقدى ، على غيره من جوانب البحث الأخرى . وقد أثار بعض هذه المقالات فى حينه ، أحقاد ذوى النفوس المريضة ، ممن يكرهون نقد أعمالهم الهزيلة ، ويظنون أورامهم شحما وما هى بالشحم ، فتنضح أقلامهم بالعفن والنتن ، سوآتهم بادية ، وعوراتهم مكشوفة ، أضلهم الشيطان وأعمى أبصارهم ، فلا يدركون ما هم فيه من خزى وعار ، وربما شغلوا عن ذلك بالقذف فى حق الشرفاء ، والنيل من سمعة الأطهار والأبرياء . ألا ساء ما يحكمون . ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب .

مدينة نصر فى ١٩٩٣/٨/١٠م .

الدكتور رمضان عبد التواب
العميد السابق لكلية الآداب
بجامعة عين شمس

البَاب الأول

في المعَاجِم العربية

الفصل الأول
معجم العربية الفصحى
الذى يصدر فى ألمانيا

من القضايا المهمة التى أحسّ بها ، وناقشها المشتغلون بالعربية فى العالم ، منذ أكثر من مائة عام ، قضية صنع معجم شامل ودقيق للعربية الفصحى ، يستقى مفرداته من نصوص هذه العربية . وقد بُذلت فى هذه القضية محاولات مختلفة ، متعددة الطرائق والأهداف هنا وهناك ، غير أن محاولة من هذه المحاولات ، لم تصل إلى النتيجة المرجوة منها حتى الآن .

ومن المحاولات المهمة التى بدىء فيها فى ديسمبر سنة ١٩٥٧م ، ما قامت به جمعية المستشرقين الألمانية ، على يد ثلاثة من كبار العلماء المستشرقين ، وهم : « يورج كريمر Jorg Krämer » من جامعة « إرلانجن » ، و« هيلموت جيتيه Helmut Gätje » من جامعة « توبنجن » و« أنطون شپيتالر Anton Spitaler » من جامعة « ميونخ » .

وقد رأى هؤلاء العلماء أن يبدءوا معجمهم بحرف الكاف ، ليكملوا معجم : « مّد القاموس Arabic - English Lexicon » الذى ألفه « إدوارد لين E . Lane » ووصل فيه إلى نهاية حرف القاف ، ونشره فى ليدن سنة ١٨٦٣–١٨٩٣م ، ثم أعجله الموت عن إتمامه ؛ وذلك حتى يفيد منه الباحثون عن معانى كلمات الأدب العربى القديم ، الذى لم يقدّر لإدوارد لين أن يضمنها معجمه : « مدّ القاموس » ، وإن اختلف منهج هذا المعجم عن منهج المعجم الألمانى الجديد ، الذى سماه مؤلفوه : « معجم العربية الفصحى » (Wörterbuch der klassischen arabischen Sprache) .

ومن المعروف لكل المشتغلين بالعربية ، أن المستشرق الألمانى : « أوجست فيشر » August Fischer كان قد بدأ مشروعه الضخم ، لعمل معجم تاريخى للغة العربية ، يستقى مادته من النصوص العربية ، ويستخلص منها دلالات الألفاظ والتراكيب . وقد قضى « فيشر » فى هذا المشروع زمنا طويلا ، قبل أن يُختار عضوا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، منذ أول يوم أنشىء فيه هذا المجمع . وعندما عرض مشروعه على مجمع اللغة العربية ، لقى ترحيبا بالغا من أعضائه ، وأنفق « فيشر » آنذاك أربع سنوات كاملة ، فى جمع مادة معجمه ، واستكمالها ، وتبويبها ، وتنسيقها . ولكن الحرب العالمية الثانية فاجأته ، واضطرته للعودة إلى وطنه ، ثم أقعده المرض ، وعاجلته المنية ، دون أن يَخْرُج من مشروعه الضخم إلا مقدمتُه ، ونموذجٌ من حرف الهمزة إلى مادة (أبد) . وقد نشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد ذلك .

ولايزال جزء كبير من جزازات هذا المشروع الكبير فى حوزة مجمع اللغة . وقد تفضل المجمع فأذن لجمعية المستشرقين الألمانية ، بتصوير الجزازات الخاصة بحرفى الكاف واللام منها ، قبل أكثر من ربع قرن مضى . كما كتب « يورج كريمر » فى عام ١٩٥٥م مقالاً فى مجلة جمعية المستشرقين الألمانية (ZDMG,Bd.105,S.81-105) عن هذه الجزازات ، بيّن فيه أنها فى حاجة كبيرة إلى التصحيح والتنقيح والإكمال .

ثم وقعت تحت يد « كريمر » مجموعة أخرى من الجزازات ، صنعها : « تيودور نولدكه » Th. Nöldeke و« ركندورف » Reckendorf لألفاظ العربية الفصحى ، وجمعاها من النصوص اللغوية ، إلى جانب حصيلة أخرى من الألفاظ ، التى دونها « فيشر » نفسه على هامش نسخته من : « مدّ القاموس » لإدوارد لين .

وعندئذ فكر « يورج كريمر » مع زميليه ، أن يقوم بإحياء مشروع « فيشر » ، مبتدئا بحرف الكاف ، كما ذكرنا من قبل ، وخرجت الكراسة الأولى من هذا الحرف ، ونصفُ المادة العلمية الموجودة بها لفيشر ، أما النصف الآخر فهو من جهد « كريمر » وزميليه ، ومما استفادوه من مجموعة « نولدكه » و« ركندورف » .

وقد ذكر الثلاثة فى مقدمة الكراسة الأولى ، أن عملهم يسوده روح الفريق ؛ فقد ذهب « كريمر » إلى القاهرة ، ودرس الجزازات التى صنعت تحت إشراف « فيشر » بمجمع اللغة ، وانتقى منها ما يخص حرفى الكاف واللام ، ورتبها ، وقام بتصويرها بمساعدة معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية آنذاك ، ثم أعدّ مع زميله : « جيتيه » فى « توبنجن » مسودة المعجم ، بعد الإكمال والتنقيح والمراجعة لجزازات « فيشر » ، وما أضيف إليها من المادة الجديدة ، وأرسلت هذه المسودة إلى « أنطون شبيتالر » فى « ميونخ » ، فراجعها على المصادر ، وزاد عليها ما جمعه من قبل من مادة صالحة لهذا العمل .

أما معانى الكلمات العربية ، فقد ترجمت بالألمانية والإنجليزية ، وقام بالترجمة الإنجليزية لهذه الكلمات : « جون ديفز » **John Davis** وصححها بعناية المستشرق : « سنجر » **Singer** فى « إرلانجن » .

وفى عام ١٩٦٠م ، مات « يورج كريمر » منتحرا ، بعد أن أصيب بحالة اكتئاب نفسى ، وصدرت الكراسة الثالثة من حرف الكاف ، من عمل : « أنطون شبيتالر » مع : « مانفريد أولمان » **M. Ullmann** وظل هذان المستشرقان الجليلان يسهمان بجهدهما فى هذا المعجم ، حتى انتهى حرف الكاف كلُّه فى عشر كراسات . ورأى كل واحد منهما بعد ذلك ،

أن يستقل بالعمل فى حرف كامل ، فكان حرف اللام من نصيب « أولمان » ، وحرف النون من نصيب « شبيتالر » .

وقد انتهى الجزء الأول ، الذى يحتوى على حرف الكاف كلّه فى عام ١٩٧٠م ، ويقع فى ٥٨٢ صفحة من القطع الكبير ، كما كمل القسم الأول من الجزء الثانى ، ويحتوى على أول حرف اللام إلى الجذر (ل ض م) فى عام ١٩٨٣م ، ويقع فى ٦٧٣ صفحة من القطع الكبير كذلك . ويحتوى هذا القسم على ٢٣١٠٠ من الشواهد الشعرية .

ويسير الجزء الثانى المختصُّ بحرف اللام ، على المنهج الذى وضعه « يورج كريمر » فى مقدمة حرف الكاف . غير أن الاستمرار فى العمل طوال هذه السنوات ، أدّى إلى تغيير بعض الخطوط العامة للمعجم على النحو التالى :

١ – النصوص الكثيرة المحققة ، التى ظهرت فى السنوات العشرين الماضية ، جعلت المادة اللغوية أمام المؤلفين غنيةً وغزيرة جدا .

٢ – النصوص التى كانت بالنسبة لهم مفقودة ، وكانوا يعتمدون فى استخدامها على مصادر ثانوية ، ظهرت للوجود منشورة محققة .

٣ – استُبدلت بالنصوص المحققة قديما ، ما حقق منها حديثا مرة أخرى . ومن ذلك دواوين : البحترى ، وجرير ، وكثيّر عزّة ، والراعى النميرى ، وابن الرومى ، والشماخ .

٤ – بعض التحقيقات القديمة استبقيت إلى جانب الجديد منها ؛ مثل دواوين : العجاج ، والأخطل ، وحسان بن ثابت ، ومزاحم ، والنابغة الذبيانى .

٥ – ترتب على ظهور مطبوعات كثيرة جديدة ، أن تغيرت مختصرات كثيرة استخدمها « يورج كريمر » متبعا فيها « نولدكه » (فى معجمه الذى ظهر منه كراستان فى برلين سنة ١٩٥٢–١٩٥٤م) ، فكانوا يرمزون مثلا لكتاب : « الاشتقاق » لابن دريد ، بالرمز : (b.Dor.). أما فى الوقت الحاضر ، فإننا نعرف لابن دريد ثمانية كتب ، كلها مستخدمة فى « معجم العربية الفصحى » .

من أجل هذا كله ، وضعت فى هذا الجزء الثانى قائمةً جديدة للاختصارات ، التى تصلح للتعبير عن كل هذا التراث الجديد . واتبعت فيها النظم التالية :

١ – ضبطت أسماء الكتب ومؤلفيها بالضبط الموافق للنطق العربى ، وليس بالنطق المعروف لدى المستشرقين (مثلا : Bakrī وليس : Bekrī) .

٢ – لم تعد الرموز تكتب بالطريقة الإنجليزية ، التى ترمز للصوت الواحد أحيانا بحرفين من الحروف اللاتينية ، مثل : Kh للخاء ، وإنما اتبعت الطريقة الألمانية ، التى ترمز للصوت برمز لاتينى واحد ، مع وضع بعض النقط أو الخطوط والأقواس فوقه أو تحته .

٣ – أشار المؤلفون إلى الدواوين بذكر أسماء الشعراء فقط ، كما أشاروا إلى المعاجم العربية بمختصر لعناوينها ؛ مثل : العين ، والبارع ، والجمهرة ، واللسان ، والمخصص .

٤ – أشاروا إلى غير ذلك من المراجع العربية ، بذكر مختصر لاسم المؤلف ، وبعده مختصر لاسم كتابه ؛ مثل : البلاذرى أنساب ، والبلاذرى فتوح ، والمرزبانى معجم ، والمرزبانى موشح ،

والمرزبانى مقتبس ، والمرزبانى نساء ؛ وبذلك ظل الباب مفتوحا لمراجع جديدة تظهر لهؤلاء المؤلفين . ومع ذلك أبقى المعجم على المشهور من أسماء المراجع بلا ذكر لمؤلفيها ؛ مثل : الأغانى ، والخزانة ، والعقد .

٥ – أشار المؤلفون إلى الطبعة الثانية ، مما له طبعتان ، بذكر اسم محقق الطبعة الثانية مختصرا ، بعد ذكر أرقام الطبعة الأولى ، مفصولا عنها بشرطة مائلة ، وموضوعا بين قوسين ؛ مثل : حسان ١٧٧/ (عرفات) ٣/٣٧٥ .

٦ – الكتب العربية المترجمة عن اليونانية ، كتبت أسماء مؤلفيها فى صورتها العربية ؛ مثل : بقراط : فصول . وديسقوريدس : حشائش . وجالينوس : تجربة ... الخ .

وقد قام الناشر فى عام ١٩٧٩م ، بنشر قائمة الاختصارات الجديدة نشرة مستقلة ، ممثلة لحالة « معجم العربية الفصحى » اعتبارا من يولية ١٩٧٨م ، لتسهيل الأمر على مستخدم هذا المعجم بصورته الجديدة .

وعندما ظهرت بعد ذلك نصوص جديدة ، روعيت كذلك فيما نشر بعد ظهورها من صفحات المعجم كما تم الاتفاق مع الناشر على عمل قائمة جديدة مستوفاة ، ستنشر فى أول القسم الثانى من حرف اللام ، أو فى نشرة مستقلة .

وعند بدء ظهور هذا المعجم بحرف الكاف فى عام ١٩٥٧م ، كانت جزازات « فيشر » التى صورت من مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،

تمثل ٥٠٪ من الشواهد المستعملة فى المعجم ، كما ذكرنا من قبل ، وبدأت هذه النسبة تقل بالتدريج ، حتى وصلت مع نهاية حرف الكاف فى عام ١٩٦٦م إلى ٥٪ فحسب . وابتداء من مادة (لحد) فى الجزء الثانى (ص ٢٧٩ ومابعدها) لم يعد الرجوع إلى جزازات « فيشر » أمرًا مرغوبا فيه ؛ لأن مراجعة الأفلام التى صورت عن مجمع اللغة العربية ، كانت تضيّع الوقت ، كما أن المادة التى تحتويها هذه الجزازات ، كانت مأخوذة من طبعات قديمة عفَّى عليها الزمن ، فتُرِك الرجوع إلى هذه الجزازات ابتداء من مادة (لحد) نهائيا .

وقد عمل فى هذا المعجم الكثير من المساعدين ، رجالا ونساء ؛ مثل : الدكتورة « كيللرمان » Kellermann التى قامت بين عامى ١٩٦٦–١٩٦٨م باستخراج المادة العلمية اللازمة لحرف اللام من مجموعة ضخمة من المصادر ، تصل إلى أكثر من ٣٥ مصدرًا ؛ منها : ديوان العباس بن الأحنف ، وديوان علقمة ، وديوان عنترة ، وديوان بشار ، وديوان جرير ، وديوان امرئ القيس ، وديوان طرفة ، وديوان زهير ، إلى جانب : الأصمعيات ، وسمط اللآلى ، والعقد الفريد ، وشرح المقامات للشريشى ، والبخلاء للجاحظ ، والمعانى الكبير لابن قتيبة .

وفى عامى ١٩٦٣–١٩٦٤م ، استخرج بروفسور « شبيتالر » المادة العلمية اللازمة لحرفى اللام والميم فى المعجم ، من بعض الدواوين كديوان عمرو بن قميئة ، وأوس بن حجر ، وجران العود ، ومزرد ، والنمر بن تولب ، وسراقة البارق ، والشماخ ، وغيرها .

وممن عمل فى هذا المعجم كذلك : الدكتورة « ڤيلانت » Wielandt و« حبيب جاويش » والدكتور « عثمان بوغانمى » ، والدكتور

« أدولف دينتس » Adolf Denz والدكتور « ڤيرنر ديم » Werner Diem والسيدة « تولّى » Tölle والدكتور « شتيفان ڤيلد » Stefan Wild وغيرهم .

وقد أدى كل هذا الجهد الكبير إلى اتساع المادة العلمية ، والشواهد اللغوية المستخدمة فى المعجم اتساعا كبيرا ؛ فبعد أن كان مرجع الحديث : « وهل يكبّ الناسَ على مناخيرهم فى النار إلا حَصَائِدُ ألسنتهم » الوارد فى صفحة ١٤ من الجزء الأول (كبب) هو كتاب الأمثال لفرايتاج (رقم ٢٥٨٣) وحده ، أصبح مرجعه فى مادة (لسن) من الجزء الثانى (ص ٦٠٣) : رسائل الجاحظ ١/١٦٨ والبرهان لابن وهب ٦٥ وبهجة المجالس لابن عبد البر ١/٨٣ وثمار القلوب للثعالبى ٣٣٤ والتمثيل والمحاضرة للثعالبى ٢٥ وليس لابن خالويه ١١٩ .

واتساع المادة بهذه الصورة ، يؤدى إلى درجة عالية من الوثوق بصيغة الكلمة ودلالتها ، ومعرفة تاريخها وتطورها . وذلك أمر تجب مراعاته فى البداية بكل دقة ، حتى وإن أدّى إلى تضخم المعجم ، فإن هذا التضخم سيخف بالتدريج فى المستقبل ، حين يمكن الإشارة المختصرة إلى المواضع التى عولجت من قبل . فمثلا فى عبارة : « باللسان وباليد » بمعنى : بالقول والفعل ، ذكر لها عشرة مراجع فى مادة (لسان) ، وعندما يصل المعجم إلى مادة (يد) ، سيكتفى بالإشارة إلى هذا الموضع السابق فى مادة (لسان) . ومثل ذلك فى عبارة : « هو لحم على وضم » التى ذكر لها فى مادة (لحم) أحد عشر موضعا ، ولا تحتاج العبارة عند ورودها فى مادة (وضم) إلا إلى إشارة يسيرة إلى ما سبق الحديث عنه . ويستخدم المعجم فى هذه الحالة سهما (←) يشير إلى موضع ورود العبارة فى المعجم من قبل .

وفى بعض الأحيان يعالج مع اللفظ ما يتصل به من مرادفات ، وتشبيهات ، واستعارات ، وعبارات لغوية خاصة ؛ فقد عالج المعجم مثلا ارتباط كلمة (اللحد) فى عبارات مع القبر والضريح والحفرة والرَّمْس والقعر والهوة وغيرها . ومثل ذلك ارتباط كلمة (اللجين) فى عبارات مع الذهب والنضار والإبريز والعسجد والتبر وغيرها . ومع كلمة (اللذة) مثلا ، عالج المعجم ارتباطاتها بالشهوة واللهو والسرور والمسرّة والفرح والراحة والرخاء والتمتع والأريحية والنعيم والغضارة وقرة العينين والطرب والضحك والحسن والعذوبة وغيرها . وكذلك كلمة (اللجام) مثلا عالج المعجم ارتباطاتها مع الشكيم والمقود والعليق والعنان والرسن واللَّبَب والسرج ، وما يقابلها من الكلمات التى تستخدم مع الجمل ، كالزِّمام والرَّحْل وغيرهما ، بحيث تصبح المادة اللغوية شاملة لكل ما يدور فيه اللفظ من عبارات فى العربية .

ويقوم فى الوقت الحاضر الدكتور « زايدنشتيكر » Seidensticker بعمل فهرس تفصيلى لهذه الكلمات المذكورة فى غير موادها ، فى الجزأين اللذين صدرا من المعجم ، حتى يمكن لأى باحث الإفادة منها .

وكان المتبع فى الجزء الذى صدر خاصا بحرف الكاف ، أن يذكر بعض شواهد الكلمة ، متضمنا السياق الذى تذكر فيه الكلمة كاملا ، وفى بعضها كان يكتفى بذكر المرجع بجزئه وصفحته ، دون ذكر السياق الذى وردت فيه الكلمة . ومنذ بداية الجزء الخاص باللام ، رُئِىَ تعميم الطريقة الأولى ، أى ذكر السياق الذى استخدمت فيه الكلمة دائما . وكان هذا أحدَ أسباب تضخم هذا الجزء ، وإن لم تخل هذه الطريقة من فائدة للباحثين فى طرائق العربية ، وتغيرها من عصر إلى عصر .

ويسير « معجم العربية الفصحى » فى ترتيب كلمات المادة الواحدة ، على تقديم الأفعال على الأسماء وفى الأفعال ترتب ما يوجد منها فى العربية ، على الصيغ التالية : فَعَلَ (إلى جانب فَعُلَ وفَعِلَ) وفعّل وفاعل وأفعل وتفعّل وتفاعل وانفعل وافتعل وافعلّ واستفعل وافعالّ ، على هذا الترتيب . ويشار فى الثلاثى إلى حركة عين الفعل فى المضارع . وفى الأسماء تقدّم الصيغ الثلاثية الساكنة الوسط على فَعْل ثم فِعْل ثم فُعْل . ويأتى بعدها الثلاثى المتحرك الوسط ، ثم المزيد بحرف أو أكثر .

ويشير المعجم إلى أصول الكلمات المعربة فى العربية ، وإلى اليسير من اللغات السامية الأخرى . كما يهتم بالإشارة إلى الكلمات التى عالجها بعض المستشرقين فى بحوثهم ومقالاتهم هنا وهناك . كما يشير كذلك إلى شىء من التحريف القديم ، الذى أصاب بعض الكلمات العربية على أيدى اللغويين العرب ؛ مثل كلمة : « اللجِن » فى بيت ابن مقبل (ديوانه ٢٣/٣٩) :

يَعْلُون بالمَرْدَقُوش الوَرْد ضاحيةً　　على سعابِيب ماء الضَّالة اللَّجِنِ

التى حرفت فى الإبدال لأبى الطيب ١٧٠/١ والصحاح للجوهرى ٦٣/١ ولسان العرب ٢٧١/٧ والمزهر للسيوطى ٣٩٠/٢ إلى : (اللجز) ، ووضعت فى مادة مستقلة فى المعاجم العربية ، على أنها مقلوب : اللزج !

وسنضرب هنا بعض الأمثلة من هذا المعجم الجليل ، مع ملاحظة أننا اخترنا من الكلمات ما لايطول فيه الاستشهاد :

(١) **مكتنز** [حرف الكاف ٣٨٣] : معناها بالألمانية : Fleischig أو Fest أو Kompakt أو Stark وبالإنجليزية : Fleshy أو Solid أو Compact أو Strong .

الشواهد : بمكتنزٍ عَبْلٍ ، لأبى ذؤيب فى ديوانه ٦/٦ وديوان الهذليين (طبعة دار الكتب) ١/٣٦:٤ والمعانى الكبير لابن قتيبة ٧٢٣ : ٧ // صقرا مجتمع الخَلْق شديدًا مكتنزا : المصايد للكشاجم ٨٨ : ٩ والبيزرة ١٨٠ : ٨ // عضدان ممتلئان لحما مكتنزان شحما : الوصايا لأبى حاتم ٦٧ : — ٤ والعقد الفريد ٣/٢٨٧ : ٦ // كان صُلْبا مكتنزا : طبقات النحويين للزبيدى ١٢٦ : ١٢ // مكتنزة ضخمة : أمالى ابن الشجرى ١/١٢٣ : ٩ // هذا الكتاب مكتنز بالفوائد : أساس البلاغة ٣٩٩ : — ٥ وانظر أيضا : معجم البلدان لياقوت ٢/٣٤٢:١٥ .

(٢) **مكايدة** [حرف الكاف ٤٨٧] معناها بالألمانية : List أو Kriegslist أو Betrug وبالإنجليزية : Trick أو Stratagem of war أو Seduction .

الشواهد : مكايدةَ الرقيب : المختار من شعر بشار ٦٤ : ٢ // على مكايدة امرأته : الفاخر للمفضل بن سلمة ١٢٥ : ٩ // من مكايدة الروم : فتوح مصر لابن عبد الحكم ٣٥ : ١٦ // فى المؤاربة والدهاء والمكايدة والمخاتلة : تاريخ الطبرى ١/٨٤٧ آخر سطر // على تقاعده بى ومكايدته إياى : الوزراء للصابى ٩٥ : ٦ // مكايدة الغِلْمة : مختار الحكم لمبشر ٧٩ : ١٥ .

(٣) **مُلابس** [حرف اللام ١٤٩] : معناها بالألمانية : Umgang Pflegend أو berührend وبالإنجليزية : Having dealings أو Touching .

الشواهد : بجَرْباءَ تُعْدِى مَنْ أتاها مُلابسا : ديوان مزرد ٨/٣ // ويَحْظَى بنا الجارُ الغريب الملابسُ : حماسة ابن الشجرى ٢٥ : — ٧ // فمنهم ملابسٌ مَكِيثٌ : الجيم (مخطوطة الإسكوريال) ٢٤٨ ب / ١٢ .

ومن معانى الكلمة كذلك بالألمانية : Sich beimischend
وبالإنجليزية : Mixing With .

الشواهد : فإن قلنا إن النفس قائمةٌ من دون الجسم بذاتها ، فالمراد بذلك أنها غير ملابسة له : المقابسات لأبي حيان التوحيدى ٣٠٥ : ٨ // إذا طبختَ الماءَ صِرْفا سليما على وجهه ، لم ينعقد وانحلّ بخارًا حتى يتفانى ، وإنما ينعقد الكامن من الملابسة له : الحيوان للجاحظ ٥/٣١ : ١٤ // فلم يكن هناك ضياءٌ كامنٌ ملابس : الحيوان للجاحظ ٥/٣ : ٣ .

(٤) **لاصق** [حرف اللام ٦٥٩] معناها بالألمانية : an etwas haften أو in Berührhng stehen أو einer Sache unmittelbar benachbart
وبالإنجليزية : to stick to a thing أو to be in contact with a thing أو to be immediately next to .

الشواهد : فبنى ذلك الرجل مسجدا يلاصق دار إسماعيل : الأغانى ١٠/١٣٩ : ٨ والوافى بالوفيات للصفدى ٩/١٧٩ : ١٣ // الدَّيْر الذى يلاصق قبرَ معروفٍ الكَرْخِيّ : معجم البلدان ٢/٦٥٠ : ٦ // يبتاع دارَهُ (وجميعَ ما يجاورها ويلاصقها : المستجاد من فعلات الأجواد للتنوخى طبعة : كرد على) ٩٢ : ٤ // كان الوجع والورم عند الكبد ؛ لأن الكُلَى تلاصق الكبد : الحاوى للرازى ١٠/٣٣ : ١٥ // لا يلاصق الزبل أصول الكرم البتة : كتاب الفلاحة لابن العوام ١/٥٤٠ : ١٠ .

* * *

هذا هو « معجم العربية الفصحى » الذى يصدر فى ألمانيا الغربية ، منذ أكثر من ربع قرن مضى ، ولم يتجاوز العمل فيه حرفا ونصف الحرف . ولو سار تأليفه على هذا النحو الدقيق البطىء ، الذى ينشد الكمال ، فإننا نقدر لإتمامه أكثر من أربعة قرون ، مع تعاقب الأجيال ، وتغيّر المناهج والرجال ، ومع هذا الفيض الغزير من كتب التراث العربى ، الذى تخرجه المطابع هنا وهناك ، يوما بعد يوم .

وصدق الإمام الشافعي الذى يقول فى رسالته (صفحة ١٢) : « ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا ، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل الثاني
معاجم المصطلحات العربية

اللغة كلها رموز اصطلاحية ، فليست هناك علاقة حتمية بين اللفظ وما يدل عليه ، فى أية لغة من اللغات على وجه الأرض . ومن هنا فإننا لايصح أن نلقى بالاً لما يقوله بعضُ علماء العربية ، من أن مناسبة اللفظ للمعنى مناسبة حتمية ، بمعنى أن اللفظ يدل على معناه دلالة وجوب لاانفكاك فيها .

وممن نادى بهذا الرأى « عبّاد بن سليمانَ الصيمرى » من المعتزلة ؛ فقد ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعية ، حاملةً للواضع على أن يضع هذه اللفظة أو تلك ، بإزاء هذا المعنى أو ذاك . وَيرْوُون عن بعض من تابعه على رأيه هذا أنه كان يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ، فسئل عن معنى كلمة : « إذغاغ » وهى بالفارسية : الحَجَر ، كما يقولون . فقال : أجد فيه يُبسًا شديدا ، وأراه الحجر »[1] .

وإننا نشك كثيرا فى صحة هذه الرواية ، وصِدْقِ نظرية « الصيمرى » ؛ فإنه لو صح ما قاله ، لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة على وجه الأرض !

نعم ، قد يَحْدِس الإنسان معنى كلمة من الكلمات فى لغة من اللغات ، بخبراته فى هذه اللغة ؛ فإنّ مجرد النطق باللفظ يستدعى إلى الذهن أمثاله من الألفاظ ، ويستدعى معها دلالاتها ، ويستوحى المرء

---

(١) انظر : المزهر للسيوطى ٤٧/١

من كل ذلك دلالةً لهذا اللفظ المجهول ، على أساس ما اختزنه فى حافظته ، وقد يوفق فى هذا الاستيحاء ، غير أنه كثيرا ما يخيب . وهنا يؤدى اختلاف الخبرات السابقة إلى اختلاف الحَدْسات الناتجة .

وخذ مثلا كلمة : « عتيد » فإنك إذا ذكرتها أمام من لايعرف معناها الأصلى ، وهو : « حاضر ، معدّ ، مهيأ » ، فهو لاشك سيقيسها على كلمة : « عنيد » إن كانت من حصيلته اللغوية ، فيعطيها نفسَ معناها ، وهو : « جبّار » أو « قوىّ » مثلا ، أو يقيسُها على كلمة : « عتيق » إن برزت له وقتئذ من بين خبراته اللغوية السابقة ، فيعطيها نفسَ معناها ، وهو : « قديم » أو « موغل فى القِدَم » .

ومن أنصار المناسبة بين اللفظ والمعنى من علماء العربية ، العلامة أبو الفتح عثمان بن جنى ، الذى عقد فى كتابه : « الخصائص » بابا طويلا ، جعل عنوانه : « باب فى إمساس الألفاظ أشباه المعانى » [(١)] ذكر فيه بعض الألفاظ ، التى تؤكد نظريته فى مناسبة اللفظ للمعنى الدال عليه .

وإذا صدقت نظريته هذه على بعض الأمثلة فى اللغة ، فإنه لايصح أن يغيب عن بالنا ، أنه ليس ثمة بين الاصطلاح اللغوى والشىء الذى وضع له هذا الاصطلاح علاقة طبيعية ، وإنما هى علاقة تقاليد ، كما يقول اللغوى الفرنسى : « أنطوان مييه » [(٢)] A. Meillet وهذا معناه عدمُ الارتباط الطبيعى بين الاسم والمسمى ؛ فالضمائر : أنا وأنت وهو مثلا ،

---

(١) الخصائص ١٥٨/٢ – ١٦٨ ، وانظر كذلك : المزهر ٤٨/١

(٢) انظر له : علم اللسان ٤٥٦

ليس فيها شيء يدل بذاته على أحد الأشخاص ؛ وإنما تستعمل لأنه فى جماعة بشرية معينة ، جرت التقاليد بأن تستعمل تلك الصيغ . ومن ثَمَّ نرى أكثر علماء اللغة دُرْبةً ، عاجزا كغيره من الناس ، أمام خطبة أو نص مكتوب فى لغة مجهولة جهلا تاما .

وليس معنى قولنا باصطلاحية اللغة ، الاعتقاد فيما ذهب إليه بعض العلماء من أن نشأة اللغة قامت أساسا على الاصطلاح . وعلى رأس هذا الفريق من علماء العربية ، العلامةُ ابنُ جنى ، الذى يقول : « إن أصل اللغة لابد فيه من المواضعة (الاصطلاح) ، وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدًا ، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء ، فيضعوا لكل منها سِمةً ولفظا يدل عليه ، ويغنى عن إحضاره أمام البصر . وطريقة ذلك أن يقبلوا مثلا على شخص ، ويومئوا إليه قائلين : إنسان ! فتصبحُ اسمًا له ، وإن أرادوا سِمةَ عينه أو يده أو رأسه أو قدمه ، أشاروا إلى العضو ، وقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم .. الخ .

« ويسيرون على هذه الوتيرة ، فى أسماء بقية الأشياء ، وفى الأفعال ، والحروف ، وفى المعانى الكلية ، والأمور المعنوية نفسها ؛ وبذلك تنشأ اللغة العربية مثلا . ثم يخطر بعد ذلك لجماعة منهم كلمةُ : (مَرْدْ) بدلَ إنسان ، وكلمة : (سَرْ) بدلَ رأس ، وهكذا فتنشأ اللغة الفارسية » [١] .

وليس لهذا المذهب أىُّ سند عقلىٍّ أو نقلى أو تاريخى ، بل إن ما يقرره ليتعارض مع النواميس العامة ، التى تسير عليها النُّظمُ الاجتماعية ، فعهدُنا بهذه النظم أنها لا تُرتَجلُ ارتجالا ولا تُخْلَقُ خَلْقا ، بل تتكون

---

(١) الخصائص ١/٤٤

بالتدريج من تلقاء نفسها . هذا إلى أن الاصطلاح على التسمية ، يتوقف فى كثير من مظاهره على لغة صوتية يتفاهم بها المصطلحون . فكيف نشأت هذه اللغة الصوتية إذن ؟ وهكذا نرى أن ما يجعله أصحاب هذه النظرية منشأ للغة ، يتوقف هو نفسه على وجودها من قبل !

ولايعنى رفضُنا لهذا المذهب نفى الاصطلاح عن الرموز اللغوية فى دلالتها على المعانى فى المفردات والتراكيب . ولاتناقض فى هذا ؛ لأن نشأة اللغة الإنسانية ، ماتزال أمرا غامضا مجهولا ، رغم كثرة النظريات والمذاهب التى قيلت فى تفسير هذه النشأة . أما اللغات التى يستخدمها بنو البشر ، فإنها لاتعدو أن تكون مجرّد رموز اصطلاحية تختلف باختلاف الأمم والشعوب .

* * *

غير أن الذى يعنينا فى هذا المقام ، هو الجانبُ التَّعَمُّدى ، فى نقل لفظة من معناها اللغوى لدى شعب من الشعوب أو أمة من الأمم ، إلى معنى تصطلح عليه جماعة معينة من هذا الشعب أو تلك الأمة ، فى فرع من فروع المعرفة الإنسانية ، وهو ما يطلق عليه اسم : « مصطلحات العلوم » .

ولم يَخْلُ علم من علوم العربية من المصطلحات ، التى اتفق العلماء العرب ، على نقلها من معناها اللغوى ، لكى تكونَ مصطلحاتٍ فى هذا العلم أو ذاك ، بل إن كل طائفة منهم كانت تطلق على الشىء الواحد مصطلحا يختلف عما عند الطائفة الأخرى . ويكفى أن نُذَكِّر هنا بدلالة : « المبتدأ والخبر » عند النحاة العرب ، على مايدل عليه :

« المسند إليه والمسند » عند علماء البلاغة ، ومايدل عليه : « الموضوع والمحمول » عند علماء المنطق .

بل إن العِلْم الواحد قد يطلق فيه مصطلح ما بمعنيين مختلفين أو أكثر ، تبعا لاختلاف المقام الذى يستخدم فيه ؛ مثل : « المفرد » الذى يقابل فى النحو العربى : « المثنى والجمع » فى باب : الإفراد والتثنية والجمع ، كما يقابل : « المضاف والشبيه بالمضاف » فى باب : النداء ، وباب : لا النافية للجنس ، كما يقابل : « الجملة وشبه الجملة » فى باب : الخبر والنعت والحال .

* * *

وإذا أردنا أن نتحدث عن معاجم المصطلحات العربية ، وجدنا بعضها خاصا بفرع معين من فروع المعرفة العربية ، كما نجد بعضها عاما فى كل هذه الفروع . ولن نتمكن هنا من الإحصاء الكامل لكل المؤلفات العربية ، التى تندرج تحت واحد من هذين النوعين ، ولكننا سنشير إلى أهم هذه المؤلفات ، مع بعض الحديث عن مؤلفيها ومناهجها ، وما يتميز به واحد منها عن الآخر .

فمن معاجم المصطلحات الفقهية التى بين أيدينا ، معجمٌ فى مصطلحات فقه الحنفية ، وهو : كتاب « المُغْرِب فى ترتيب المُعْرِب » [1] لأبى الفتح ناصر بن عبد السيد بن على بن المطرِّز النحوى الأديب ، المشهور بالمَطرِّزى . وقد ولد المطرزى سنة ٥٣٨ هـ ، وهى السنة

---

(١) طبع هذا الكتاب فى حيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٢٨ هـ ، ثم فى حلب بسوريا سنة ١٩٧٩ م بتحقيق محمود فاخورى وعبد الحميد مختار .

التى توفى فيها الزمخشرى ، وبهذا نستدل على وهم السيوطى حين قال عن المطرزى إنه « من أهل خوارزم ، قرأ على الزمخشرى » [1] !

وقد برع المطرزى فى النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية . وكان يقال عنه : هو خليفة الزمخشرى . وكان معتزليا . صنف شرح المقامات ، والمصباح فى النحو ، والإقناع فى اللغة ، والمعرب فى الفقه . وتوفى رحمه الله تعالى فى خوارزم سنة ٦١٠ هـ .

ومعجمه الذى نتحدث عنه الآن ، ليس إلا تهذيبا وترتيبا لكتابه الفقهى : « المعرب » وهو كتاب ضاع ولم يصل إلينا . ولنستمع إلى المؤلف ، يقول فى مقدمة المغرب : فهذا ما سبق به الوعد ، من تهذيب مصنّفى المترجم بالمُعْرِب وتنميقه ، وترتيبه على حروف المعجم وتلفيقه ، اختصرته لأهل المعرفة ، من ذوى الحميّة والأَنَفة ، من ارتكاب الكلمة المحرفة ، بعد ما سرَّحت الطرف فى كتب لم يتعهدها فى تلك النَّوبة نظرى ، فتقصّيتها حتى قضيت منها وَطَرِى » [2] .

وقد رتب المطرزى معجمه على حسب أوائل الكلمات ، بحسب أصولها الثلاثية ، وبعد تجريدها من الحروف الزائدة ؛ مثل : « اشتباك » فى الشين والباء [3] . وأما مازاد على الثلاثى من الأصول ، فقد راعى فيه الحرفين الأول والثانى ، ثم الحرف الأخير ؛ ولذلك جعل : « الدَّخَس » يليها : « دِخْرِيص » ثم : « الدُّخول » .

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ٣١١/٢

(٢) المغرب : ١٥

(٣) المغرب : ٢٢٤

وقد يفسر كلمة مع أخرى فى غير بابها ، لورودهما معا فى نص واحد يستشهد به ، ثم يشير فى موضع ورود الكلمة فى بابها إلى مكان تفسيرها .

وقد ذيل المطرزى كتابه : « المغرب » برسالة فى النحو ، قال فى أولها : « رسالة فى النحو ، ذيلت بها كتابى هذا مضمّنا إياها ماتشتّت فى أصل المعرب من الأدوات ، وشيء من مسائل الإعراب ، وجعلتها أربعة أبواب مفصلة ؛ الأول : فى المقدمات . والثانى : فى شيء من تصريف الأسماء . والثالث : فيما لاينصرف من الأفعال وما يَجرِى مَجْرى الأدوات . والرابع : فى الحروف . وربما ذكر فى أثناء ذلك ما لم يقع فى الأصل ، كما قد يُذكر الشيء بالشيء تأنيسا بالسابق ، أو تأسيسا للاحق » [١] .

ونذكر فيما يلى شيئا من أمثلة الكتاب :

(١) أَبَقَ العبدُ : هرب ، من بابى : ضَرَبَ وطَلَبَ ، إباقًا فهو آبقٌ ، وهو أُبَّاق . وإباق السمك مجاز [٢] .

(٢) الأَرْش : دية الجراحات . والجمع : أُروش [٣] .

(٣) البِكْر : خلاف الثيِّب . ويقعان على الرجل والمرأة . ومنه : البكر بالبكر جَلْد مائة وتغْريب سنة [٤] .

---

(١) المغرب : ٥١٥

(٢) المغرب : ١٧

(٣) المغرب : ٢٣

(٤) المغرب : ٤٩

(٤) الجنين : الوليد ما دام فى الرحم [١] .

(٥) المحصَّب : موضع الجمار بمنى [٢] .

(٦) ذفف على الجريح ، بالدال والذال : أسرع فى قتله . وفى كلام محمد رحمه الله : عبارة عن إتمام القتل [٣] .

(٧) الذَّوْد من الإبل : من الثلاث إلى العشر . وقيل : من الثنتين إلى التسع ، من الإناث دون الذكور [٤] .

(٨) القنوت : الطاعة والدعاء . والقيام فى قوله : أفضل الصلاة طول القنوت . والمشهور : الدعاء [٥] .

(٩) الكهل : الذى انتهى شبابه ، وذلك بعد الأربعين [٦] .

(١٠) المَنْخِر : خرق الأنف . وحقيقته موضع النخير ، وهو مدّ النَّفَس فى الخياشيم [٧] .

* * *

ومن معاجم المصطلحات النحوية القديمة ، مما وصل إلينا : كتاب « الحدود » [٨] للرمانى ، وهو أبو الحسن على بن عيسى بن على بن عبد الله النحوى الورّاق ، المعروف بالرمانى . ولد سنة ٢٩٦ هـ ، وتلقى

---

(١) المغرب : ٩٤

(٢) المغرب : ١١٧

(٣) المغرب : ١٧٥

(٤) المغرب : ١٧٨

(٥) المغرب : ٣٩٣

(٦) المغرب : ٤١٨

(٧) المغرب : ٤٤٥

(٨) منشور فى ضمن كتاب : « رسائل فى النحو واللغة » بتحقيق الدكتور مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكونى ، فى بغداد سنة ١٩٦٩ م .

العلم على أبى بكر بن دريد ، وأبى بكر بن السرّاج . وكان مفتنًّا فى علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة .

وكان يَمْزُج كلامَه فى النحو بالمنطق ، حتى قال معاصره أبو على الفارسى : إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شىء . كما كان يقال : النحويون فى زماننا ثلاثة : واحد لايفهم كلامه ، وهو الرمانى ، وواحد يفهم بعض كلامه ، وهو أبو على الفارسى ، وواحد يفهم جميع كلامه بلاأستاذ ، وهو السيرافى .

وقد ألف الرمانى حوالى تسعين كتابا ، منها فى النحو : الإيجاز ، والمبتدأ ، والحروف ، والحدود الذى نتحدث عنه هنا . وفى علوم القرآن : النكت فى إعجاز القرآن ، والمتشابه فى علم القرآن ، وشرح معانى الزجاج . وفى الفلسفة وعلم الكلام : كتاب صفات النفس ، وأدب الجدل ، ومبادىء العلوم ، والقياس ، وأدلة التوحيد . وقد توفى رحمه الله تعالى فى جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ .

ويتميز كتابه « الحدود » بالتعريفات القصيرة الغامضة أحيانا ، لبعض المصطلحات النحوية . وليس أدلَّ على ذلك من توقُّف مُحَقِّقى الكتاب أمام عبارته التى تقول : « العِلْم الذى لايتعدى إلى مفعولين ماعدا العِلْم » [(١)] ، فقالا عنها فى الهامش : « كذا ورد ! » . والرمانى يقصد بهذه العبارة – فيما نرى – أن (العِلْم) يُعَبَّر عنه بكلمات كثيرة ؛ مثل : عَلِمَ ، وعَرَف ، ودَرَى ... الخ ، وأن ماعدا « عَلِمَ » منها ، لايتعدى إلى مفعولين .

---

(١) الحدود : ٤٣

وفيما يلى نضرب بعض الأمثلة من الكتاب ، لندلل على هذه القضية المشهورة عن الرمانى :

(١) الصفة : قول له بيان زائد على بيان الاسم الجارى عليه ، مخصص له [١] .

(٢) عامل الإعراب : هو موجب لتغيير فى الكلمة ، عن طريق المعاقبة ، لاختلاف المعنى [٢] .

(٣) المؤنث : الكائن بعلامة التأنيث فى اللفظ أو التقدير [٣] .

(٤) الممدود : هو المختص بمدّ الصوت فى آخره [٤] .

(٥) اللفظ : كلام يخرج من الفم [٥] .

(٦) الاستثناء الذى يصلح فيه تفريغ العامل : هو الاستثناء من منفى ، كقولك : ما فى الدار إلا زيد ، وما سار إلا عمرو [٦] .

(٧) الإعراب : تغيير آخر الاسم بعامل . والبناء : لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة [٧] .

* * *

---

(١) الحدود : ٣٩

(٢) الحدود : ٣٩

(٣) الحدود : ٤١

(٤) الحدود : ٤١

(٥) الحدود : ٤٢

(٦) الحدود : ٤٥

(٧) الحدود : ٣٨

وهذا أحد معاجم مصطلح الحديث ، من معاجم المصطلحات الخاصة فى العربية ، وهو كتاب : « شرح نُخبة الفِكَر فى مصطلح أهل الأثر »[١] ، لأبى الفضل أحمد بن على بن محمد الكنانى ، المعروف بابن حجر العسقلانى . وأصله من عسقلان بفلسطين ، غير أنه ولد بالقاهرة سنة ٧٧٣ هـ ، وتوفى بها كذلك سنة ٨٥٢ هـ . وكان له وُلُوعٌ بالأدب والشعر ، ثم أقبل على الحديث ، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما ، لسماع الشيوخ ، وعَلَت شهرته فقصده الناس للأخذ عنه ، وأصبح حافظ الإسلام فى عصره . قال السخاوى : « انتشرت مصنفاته فى حياته ، وتهادتها الملوك ، وكتبها الأكابر »[٢] .

وقد كثرت مؤلفاته وتضخّمت ، ويَعْرِف كثير من علماء العربية منها : الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، ولسان الميزان ، والإصابة فى تمييز أسماء الصحابة ، وتهذيب التهذيب ، وتبصير المنتبه فى تحرير المشتبه ، ورفع الإصر عن قضاة مصر ، وإنباء الغمر بأبناء العمر ، وفتح البارى فى شرح صحيح البخارى ، وغير ذلك .

ولتلميذه السخاوى كتاب كامل فى ترجمة ابن حجر ، سماه : « الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر »[٣] .

ومع أن كتاب « شرح نُخبة الفِكَر » لابن حجر ، صغير الحجم ، فإنه لم يترك شاردة ولا واردة فى مصطلح الحديث إلا عالجها ، بل أورد

---

(١) مطبوع فى دار الطباعة المحمدية بالأزهر الشريف بالقاهرة ، بلا تاريخ .
(٢) الضوء اللامع ٢/٣٦
(٣) طبع الجزء الأول فى لجنة إحياء التراث الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٨٦ م ، بتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد والشيخ طه الزينى .

اختلاف علماء الحديث حولها فى بعض الأحيان . وفى الكتاب بعد خطبة المؤلف : بيان الخبر وتقسيم طرقه ، والمتواتر ، والمشهور ، والعزيز ، والغريب ، وأسباب الغرابة ، وخبر الآحاد ، والمقبول ، والمردود ، والمرسل ، وكذب الراوى ، والموضوع ، والمتروك ، والمنكر ، والمخالفة ، والجهالة ، والبدعة ، وحقيقة الصحابى ، والمرفوع والموقوف والمقطوع ، والاتفاق فى صيغ الأداء ، ووجوه تحمل العلم ، ومعرفة طبقات الرواة ، والجرح والتعديل ، وغير ذلك .

ومن تعبيراته عن مصطلح الحديث قوله : « الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث . وقيل الحديث ما جاء عن النبى ﷺ ، والخبر ما جاء عن غيره . ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها : الأخبارى ، ولمن يشتغل بالسنة النبوية : المحدِّث . وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر من غير عكس » .

ومثل ذلك أيضا قوله : « فالقسم الأول مما تقدم ذكره من الأقسام الثلاثة ، وهو ما تنتهى إليه غاية الإسناد هو (المرفوع) ، سواء كان ذلك الانتهاء بإسناد متصل أم لا . والثانى : (الموقوف) وهو ما انتهى إلى الصحابى . والثالث : (المقطوع) وهو ما ينتهى إلى التابعى ومن دون التابعى من أتباع التابعين فمن بعدهم » [1] .

* * *

وهذا لون آخر من ألوان معاجم المصطلحات الخاصة فى العربية ،

---

(١) شرح نخبة الفكر : ٣٠

وهو كتاب : « اصطلاحات الصوفية » [١] للكاشانى ، وهو أبو الغنائم كمال الدين عبد الرزّاق بن أبى الفضائل جمال الدين محمد الكاشانى ، من كبار المتصوفة وشيوخ الطريقة السهروردية . كان يعيش فى شيراز وتوفى بها سنة ٧٣٠ هـ [٢] .

وكتاب « اصطلاحات الصوفية » مرتب على حروف أبجد هوز حطى كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ . وإذا لم يتوفر للكاشانى أى مصطلح يبدأ بحرف من هذه الحروف نبه على ذلك ، كقوله فى باب الثاء مثلا : « ولم يوجد فيها ما أوله ثاء » [٣] .

ويقول المؤلف فى مبررات تأليفه لهذا الكتاب : « وبعد ، فإنى لما فرغت من تسويد كتاب : شرح منازل السائرين ، وكان الكلام فيه ، وفى شرح فصُوص الحِكَم ، وتأويلات القرآن الحكيم ، مبنيا على اصطلاحات الصوفية ، ولم يتعارفها أكثر أهل العلوم المعقولة والمنقولة ، ولم تشتهر بينهم ، سألونى أن أشرحها لهم » [٤] .

ومن أمثلة مصطلحات الكاشانى فى كتابه :

(١) الاتحاد : هو شهود الوجود الحق الواحد المطلق ، الذى الكلُّ به موجود بالحق ، فيتَّحد به الكل من حيث كونُ كل شيء موجودا به

---

(١) مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الخالق محمود ، فى دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٨٤ م .

(٢) كشف الظنون ١٠٧

(٣) اصطلاحات الصوفية ١٦٦

(٤) اصطلاحات الصوفية ٤٤

معدوما بنفسه ، لا من حيث إن له وجودا خاصا اتحد به ، فإنه محال [١] .

(٢) البارقة : هى لائح يرد من الجناب الأقدس ، وينطفىء سريعا . وهى من أوائل الكشف ومبادئه [٢] .

(٣) بيت الحكمة : هو القلب الغالب عليه الإخلاص . البيت المقدس : هو القلب الطاهر من التعلق بالغير . البيت المحرم : هو قلب الإنسان الكامل الذى حُرِّم على غير الله . بيت العزة : هو القلب الواصل إلى مقام الجمع حال الفناء فى الحق [٣] .

* * *

هذه هى بعض نماذج معاجم المصطلحات الخاصة فى العربية . ونتناول فيما يلى من المعاجم العامة للمصطلحات العربية كتبا أربعة هى : « مفاتيح العلوم » للخوارزمى ، و« التعريفات » للجرجانى ، و« الكليات » لأبى البقاء الكفوى ، و« كشاف اصطلاحات الفنون » للتهانوى .

أما الكتاب الأول : « مفاتيح العلوم » [٤] ، فإن مؤلفه هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب البلخى الخوارزمى ، المتوفى سنة ٣٨٧ هـ [٥] .

---

(١) اصطلاحات الصوفية : ٤٩

(٢) اصطلاحات الصوفية : ٥٧

(٣) اصطلاحات الصوفية : ٥٩

(٤) مطبوع بالقاهرة سنة ١٣٤٢ هـ .

(٥) انظر : الأعلام للزركلى ٦/٢٠٤

وقد جعل المؤلف كتابه « متضمنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواصفات والاصطلاحات ، التى خلت منها أو من جُلّها الكتب الحاصرة لعلم اللغة ، حتى إن اللغوىَّ المبرِّز فى الأدب ، إذا تأمل كتابا من الكتب التى صنفت فى أبواب العلوم والحكمة ، ولم يكن شَدَا صَدْرًا من تلك الصناعة ، لم يفهم شيئا منه ، وكان كالأمى الأغتم عند نظره فيه » (١) .

كما فطن المؤلف إلى اختلاف دلالة المصطلح الواحد ، عند أرباب العلوم المختلفة فى العربية ، وضرب لذلك بعض الأمثلة ؛ كقوله مثلا : « ومثال هذه المواضعات لفظة : (الرَّجْعَة) فإنها عند أصحاب اللغة : المرة الواحدة من الرجوع ، لايكادون يعرفون غيرها . وهى عند الفقهاء : الرجوع فى الطلاق الذى ليس ببائن . وعند المتكلمين : ما يزعمه بعض الشيعة من رجوع الإمام بعد موته أو غيبته . وعند الكُتّاب : حساب يرفعه المُعْطِى فى العسكر لطمع واحدٍ . وعند المنجمين : سير الكواكب من الخمسة المتحيرة ، على خلاف نضد البروج » (٢) .

وقد جعل المؤلف كتابه فى مقالتين ، أولاهما فى ستة أبواب ، للفقه ، والكلام ، والنحو ، والكتابة ، والشعر والعروض ، والأخبار . والمقالة الثانية جعلها المؤلف فى تسعة أبواب ، للفلسفة ، والمنطق ، والطب ، والعدد ، والهندسة ، والنجوم ، والموسيقى ، والحيل ، والكيمياء . وقد قسم كل باب من هذه الأبواب فى المقالين إلى عدة فصول ، بلغت فى الكتاب كله ثلاثة وتسعين فصلا .

---

(١) مفاتيح العلوم : ٢

(٢) مفاتيح العلوم : ٣

ومن الواضح أنه اتخذ من العلوم الإسلامية ، والعلوم التى ترجم فيها العرب عن الأمم الأخرى ، أساسا لتقسيم كتابه إلى المقالتين السابق ذكرهما .

ونحاول فيما يلى أن نضرب بعض الأمثلة ، التى توضح منهج الرجل فى كتابه ؛ يقول : « المُصَرّاة : الناقة التى تُصَرُّ ضروعها ، ليجتمع فيها اللبن ثم تباع . وأصلها : المُصَرَّرة ، كما يقال : تظنَّيت من الظن . وقيل : بل اشتقاقه من قولهم : صرى اللبن : إذا اجتمع فى الضَّرع . وقد أُصْرَت الناقةُ تُصْرِى ، وصراها صاحبها ، وهذا أقرب إلى الصواب » [١] .

كما يقول فى وجوه الإعراب على مذهب فلاسفة اليونان : « الرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة ، وكذلك الضم وأخواته المذكورة . والكسر وأخواته عندهم ياء ناقصة . والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة . وإن شئت قلت : الواو الممدودة اللينة ضمة مشبعة . والياء الممدودة اللينة كسرة مشبعة . والألف الممدودة فتحة مشبعة . وعلى هذا القياس : الروم والإشمام نسبتهما إلى هذه الحركات ، كنسبة الحركات إلى حروف المد واللين ، أعنى الألف والواو والياء » [٢] .

* * *

وأما الكتاب الثانى ، وهو : « التعريفات » [٣] ، فإن مؤلفه هو

---

(١) مفاتيح العلوم ١٣

(٢) مفاتيح العلوم ٣١

(٣) طبع بمطبعة الحلبى بالقاهرة سنة ١٣٣٨ هـ.

علی بن محمد بن علی السيد الزين أبو الحسن الحسينى الجرجانى الحنفى ، المعروف بالشريف الجرجانى . ولد بجرجان ، وصرف جهده أولا فى النحو والتأليف فيه ، ثم اتجه إلى العلوم العقلية ، وهو فى مقتبل العمر ، وبرّز فيها . وقد توفى الشريف الجرجانى فى شيراز سنة ٨١٦ هـ .

وقد حاول الجرجانى أن يجمع فى كتابه مصطلحات علوم عصره ، فألف كتابه : « التعريفات » . والعلاقة وثيقة بين المصطلح وتعريف المصطلح . وجملة المصطلحات التى عالجها فى كتابه حوالى ١٩٢٠ مصطلحا ، للفقهاء ، والمتكلمين ، والنحاة ، والصرفيين ، وعلماء التفسير ، وغيرهم .

وكان هم الجرجانى هو التلخيص والإيجاز ، فلم يعرض فى كتابه للخلافات المذهبية ، إلا فى أضيق نطاق . وتتميز تعريفاتهُ للمصطلحات بالوضوح والبيان وحسن الاستشهاد .

وقد رتب الجرجانى المصطلحات التى ضمنها كتابه ترتيبا هجائيا ، بحسب الحرف الأول من الكلمة ، بعد إسقاط أداة التعريف منها ، بغير نظر إلى أصول الكلمة والزوائد فيها ، فهو لم يفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع مثلا ، فوضع : الإبدال والاستئناف والاسم فى حرف الهمزة . كما عدّ الكلمة الأولى فى المصطلح معيارا للترتيب الهجائىّ ، إذا كان المصطلح مكونا من مضاف ومضاف إليه ، أو من صفة وموصوف ؛ مثل : أداة التعريف ، والفعل العلاجى .

وقد أدى عدم اعتماد الشريف الجرجانى على أصول الكلمة فى الترتيب الهجائىّ ، إلى تباعد المصطلحات المشتقة من مادة لغوية واحدة ،

وتفرقها فى حروف مختلفة ؛ مثل : « التصريف » فى التاء ، و« الصرف » فى الصاد و« الإبدال » فى الهمزة ، و« البدل » فى الباء . و« الإسناد » فى الهمزة ، و« المسند » فى الميم . و« الإضمار » فى الهمزة ، والضمير » فى الضاد .

كما أدى اختصار التعريف أحيانا إلى القصور ، كما فى قوله : « الكلام : ما تضمن كلمتين بإسناد » [١] . وأدى أحيانا أخرى إلى عدم تناول بعض المعانى الاصطلاحية ، التى استعمل فيها اللفظ ، كما فى تعريفه للصرف بأنه « عِلْم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال » [٢] . ولم يتناول هنا الصرف بمعنى التنوين .

* * *

وأما الكتاب الثالث ، وهو : « الكليات » [٣] ، فإن اسمه بالكامل : « الكليات : معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية » . ومؤلفه هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينى القُرَيْمى الكفَوَى الحنفى القاضى . ولد فى (كَفَا) بالقِرْم سنة ١٠٢٨ هـ ، وفيها نشأ وأخذ العلم على شيوخها . ولما اشتد عوده ، وتفقه فى مذهب أبى حنيفة ، استُدْعِىَ إلى الآستانة ، وعُيِّن قاضيا فيها ، ثم عاد إلى (كفا) ، وعين بعد ذلك قاضيا فى القدس . وبقى فيها حتى توفى سنة ١٠٩٤ هـ [٤] .

---

(١) التعريفات : ١٦٢

(٢) التعريفات : ١١٦

(٣) مطبوع فى خمسة مجلدات ، بتحقيق الدكتور عدنان درويش ، ومحمد المصرى ، فى دمشق سنة ١٩٨١ - ١٩٨٢ م .

(٤) انظر : الأعلام للزركلى ٣٨٣/١ ومصادره فى الهامش .

أما كتابه : « الكليات » فلم يشر أبو البقاء إلى سبب تسميته بذلك . وهو يمدح عمله فى مقدمته مدحا كبيرا ، فيقول : « فقام القلم فى محراب أطراف البنان ، وركع وسجد ، على مصلّى القرطاس واضطرب وارتعد .. فجرى منه كتاب بديع المثال ، منيع المنال ، محيطٌ تنصب إليه الجداول ولايزداد ، وتغترف من لُجّته السُّحبُ فماله من نفاد ، تُزْهَى به الألسن ، وتَرْمُق نحَوه الأعين ، ويحمله الحذّاق على الأحداق ، من سافر فيه ونَظَر ، وكان الذوقُ السليمُ رفيقَه ، علم أنه تأليف جليل تُضرب به الأمثال على الحقيقة .

« نعم ، قد جمعت فيه ما فى تصانيف الأسلاف من القواعد ، ولا كالروض للأمطار ، وتسارعتُ لضبط ما فيها من الفوائد ، ولا كالماء إلى القرار ، منقولةً بأقصر عبارة وأتمها ، وأوجز إشارة وأعمها . وترجمت هذا المجموع المنقول ، فى المسموع والمعقول ، ورتبتها على ترتيب كتب اللغات ، وسميتها (بالكليات) ، راجيا من الله محو السيئات ، وتخليدا لذكر الجميل على الأيام ، والتعيُّش بعد مُشارفة الحِمام »[1] .

والكتاب مرتب على الترتيب الهجائىّ المعروف . وطريقة أبى البقاء هى أن يذكر معنى المصطلح ، وقد يبين أصله الاشتقاق ، ويوضح معناه اللغوىَّ والاصطلاحى . وإذا كان الموضوع يسترعى زيادة بسط وإسهاب ، فإننا نجد المؤلف يبسط ويسهب . وأكثر ما يلاحظ ذلك عند معالجته الألفاظ ذات الصلة بقضايا الفقه والتوحيد والنحو والفلسفة ، وكثيرا ما يذكر مصادره فى كل ذلك ، كما يلجأ أحيانا إلى ذكر الفرق بين

---

(١) الكليات : ٤/١

لفظ وآخر يرادفه أو يضاده ؛ كأن يذكر الفرق بين الإقدام والإحجام ، وبين الإيتاء والإعطاء ، وبين البكر والثيب ، ونحو ذلك .

ومن أمثلة الكتاب قول المؤلف :

(١) الاسم المتمكن : أىّ اسمٌ راسخُ القَدَم فى الاسمية ، وهو ما يجرى عليه الإعراب ، أى يقبل الحركات الثلاث ، كزَيْد [١] .

(٢) الاصطلاح : هو اتفاق القوم على وضع الشىء . وقيل : إخراج الشىء عن المعنى اللغوى إلى معنى آخر لبيان المراد [٢] .

(٣) الجدَل : هو عبارة عن دفع المرء خَصْمَه عن فساد قوله بحجّة أو شبهة ، وهو لايكون إلا بمنازعة غيره [٣] .

(٤) الجَبَريَّة ، بالتحريك : خلاف القَدَرِيّة . والتسكين لحن ، أو صواب والتحريك للازدواج . وهو اصطلاح المتقدمين . وفى تعارف المتكلمين يُسَمّون : المجبِّرة . وفى التعارف الشرعى : المرجئة [٤] .

* * *

وأما الكتاب الرابع والأخير ، وهو : « كشاف اصطلاحات الفنون » [٥] فإن مؤلفه هو محمد بن على بن القاضى محمد حامد بن

---

(١) الكليات : ١/١٢٨

(٢) الكليات : ١/٢٠١

(٣) الكليات : ٢/١٧٢؟

(٤) الكليات : ٢/١٧٣

(٥) مطبوع فى القاهرة سنة ١٩٦٣ م ومابعدها بتحقيق الدكتور لطفى عبد البديع ، ومراجعة الشيخ أمين الخولى ، كما قام بترجمة النصوص الفارسية فيه الدكتور عبد النعيم حسنين .

محمد صابر الفارق التهانوى ، نسبة إلى (تَهانَة) موطنه فى الهند . أما الفاروقى فنسبة إلى الفاروق عمر بن الخطاب ، وإليه رضى الله عنه كانت تنسب دويلة الفارقيين فى (خَنْدِيش) التى استقلت عن دلهى فى أواخر القرن الثامن الهجرى ، وظلت قائمة إلى أوائل القرن الحادى عشر الهجرى . ولانعرف للتهانَوِىّ تاريخا للوفاة ، غير أن المصادر التى بين أيدينا تذكر أنه فرغ من تأليف كتابه : « كشاف اصطلاحات الفنون » سنة ١١٥٨ هـ [(١)] . وهذا التاريخ ثابت فى مقدمة الكشاف كذلك .

وقد ذكر المؤلف فى هذه المقدمة الدواعِىَ التى أدّت به إلى التأليف فى هذا الموضوع ، والطرق التى سلكها لتحقيق هذا الغرض ؛ فقال : إن لكل علم اصطلاحا خاصًّا به ، إذا لم يُعْلَم بذلك لايتيسر للشارع فيه الاهتداءُ إليه سبيلا ، وإلى انْفِهامِه دليلا .

« ولم أجد كتابا حاويا لاصطلاحات جميع العلوم المتداولة بين الناس وغيرها . وقد كان يختلج فى صدرى أوانَ التحصيل أن أؤلف كتابا وافيا لاصطلاحات جميع العلوم ، كافيا للمتعلم من الرجوع إلى الأساتذة العالمين بها ... فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية ، من حضرة جناب أستاذى ووالدى ، شمرت عن ساق الجِدّ إلى اقتناء ذخائر العلوم الحِكْمية الفلسفية ، من الحكمة الطبيعية والإلهية والرياضية ، كعلم الحساب والهندسة والهيئة والأسطرلاب ونحوها ... فاقتبست منها المصطلحات أوان المطالعة ، وسطّرتها على حدة فى كل باب باب يليق بها على ترتيب حروف التهجى ؛ كى يسهل استخراجها لكل أحد .

---

(١) انظر : الأعلام للزركلى ١٨٨/٧ والمصادر التى ذكرها فى هامشه .

وهكذا اقتبست من سائر العلوم ، فحصّلت فى بضع سنين كتابا جامعا لها .

« ولما حصل الفراغ من تسويدها سنة ألف ومائة وثمانية وخمسين ، جعلته موسوما وملقّبا بكشاف اصطلاحات الفنون »[1] .

وقدم التهانَوى بعد ذلك بيانا للعلوم المدوّنة ومايتعلق بها ، أبدع فيه إيمّا إبداع ، فتحدث عن التقسيم ، وأجزاء العلوم ، والرءوس الثمانية التى يجب على من يتصدى للتأليف أن يذكرها فى مقدمة كتابه . كما تحدث عن العلوم العربية من الصرف ، والنحو ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، والعروض والقافية ، وعن العلوم الشرعية تحدث عن علم الكلام ، والتفسير ، والقراءة ، وعلم الإسناد ، والحديث ، وأصول الفقه ، وعلم الفقه ، والفرائض ، والسلوك أو معرفة النفس الإنسانية . ومثل ذلك علوم المنطق والحكمة والرياضة وغيرها .

وهذا المعجم مرتب بحسب أوائل الكلمات ، ثم بحسب أواخرها ، فمثلا فى باب الألف رتبت الكلمات على النحو التالى : الأدب ، والمؤنث ، والأوج ، والتأريخ ، والأبد ، والأَخذ ، والأَثَر ، والأجير ، والآخر ، والأَمْر ، والتأسيس ، والأنس ، والأرش ، والإباضية ، ونحو ذلك .

ومن أمثلة الكتاب قول المؤلف :

(١) الأَرْش ، بفتح الأول وسكون الراء المهملة : هو بَدَل ما دون

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ١/١-٢

النَّفْس من الأطراف . وقد يطلق على بدل النفس [١] .

(٢) التِّبر ، بالكسر وسكون الموحَّدة : هو الذهب والفضة ، قبل أن يضربا دنانيرَ ودراهمَ ، فإذا ضُربا كانا عينا . وقد يطلق التِّبر على غيرهما من المعدنيات ، كالنحاس والحديد والرصاص . وأكثر اختصاصه بالذهب . ومنهم من جعله فى الذهب حقيقة ، وفى غيرها مجازا . كذا فى بحر الجماهير [٢] .

* * *

أما بعد ، فإنه إذا كان هذا هو جَهْد السلف من علماء العربية ، فإن ما صنعوه لخدمة هذا الميدان ، لَيَجِلُّ عن الوصف ، ويُلقى علينا – نحن المحدثين – تبعةَ ملاحقة هذا السيل الذى لا ينقطع من المصطلحات العلمية الحديثة لدى علماء الغرب ، ومحاولة ترجمتها أو تعريبها ، وتصنيفها على النحو الذى يفيد منه الدارسون فى كل فن .

وإن جهود مكتب تنسيق التعريب فى الرباط ، والمجامع العلمية واللغوية فى الوطن العربى ، وأفراد العلماء فى هذا الميدان ، لفى أشد الحاجة إلى التنسيق والجمع بين دفتى كتاب متعدد الأجزاء ، على النحو الذى سار عليه سلفنا الصالح رضى الله عنهم ، وألهمنا جميعا التوفيق والسداد .

★ ★ ★

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ١/١١٣

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٣٥

الباب الثانى

من تراث فقه اللغة فى العربية

الفصل الأول
"الصاحبي" في فقه اللغة
لابن فارس اللغوي

مؤلف هذا الكتاب هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى . وأصله من همذان ، وانتقل إلى الرَّىّ ، ليقرأ عليه أحد أمراء بنى بويه العلم هناك ، فنسب إليها . وقد تلقى العلم والأدب على كبار شيوخ عصره ، ومنهم والده فارس بن زكريا ، كما تخرّج على يديه العشرات من النابهين من الأدباء ، كبديع الزمان الهمذانى ، والصاحب ابن عبّاد ، الذى أَلَّف له هذا الكتاب ، الذى نتحدث عنه هنا ، ونسبه إليه فسماه : « الصاحبى » .

وقد ألف ابن فارس أكثر من خمسين كتابا ، نشر منها حوالى ثلثها ، ولا يزال بعضها مخطوطا ، ينتظر من ينفض عنه غبار الزمن ، ويخرجه للناس محققا مجلوًّا . وقد توفى رحمه الله تعالى سنة ٣٩٥ هـ [١] .

أما كتابه « الصاحبى » فاسمه بالكامل : « الصاحبى فى فقه اللغة ، وسنن العرب فى كلامها » . وهو أول كتاب يصل إلينا ويحمل عبارة : « فقه اللغة » . وكلمة الفقه فى العربية تعنى : الفهم . وهذا يعنى أن ابن فارس أراد بكتابه فهم أسرار العربية ، وطرائق العرب فى التعبير .

---

(١) انظر : الترجمة المفصلة التى صنعناها له فى مقدمة تحقيقنا لكتابه : « الفَرْق » ، الذى نشر بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م .

ويبدو لمن يدرس كتاب ابن فارس بعناية ، أنه يريد إبراز عقيدة راسخة فى نفسه ، وهى أن القرآن الكريم لايختلف عن لغة العرب ، فبلسانهم نزل ، وبطريقتهم فى التعبير عَبَّر عما يريد من قضايا الدين الإسلامى الحنيف .

وعلوم العربية عند ابن فارس قسمان كبيران : أصل وفرع . ويعبر عن ذلك فى مقدمة كتابه ، فيقول : « إن لعلم العرب أصلا وفرعا . أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات ، كقولنا : رجل وفرس ، وطويل وقصير ، وهذا الذى يبدأ به عند التعلم . وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب فى مخاطباتها ، وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا » [1] .

وهو يرى أن الجمع بين الفرع والأصل هو « الرتبة العليا ؛ لأن بها يُعلم خطاب القرآن والسنة ، وعليها يعوّل أهل النظر والفتيا » .

وقد شرح بعد ذلك الفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول ، فوضحه أجمل توضيح ، حين قال : إن الفرق بينهما « أن متوسِّما بالأدب لو سئل عن الجَزْم والتسويد فى علاج النُّوق ، فتوقّف ، أو عَيَّ به ، أو لم يعرفه ، لم يَنْقُصْه ذلك عند أهل المعرفة نقصا شائنا ؛ لأن كلام العرب أكثر من أن يُحصى . ولو قيل له : هل تتكلم العرب فى النفى بما لاتتكلم به فى الإثبات ؟ ثم لم يعلمه ، لنقصه ذلك فى شريعة الأدب عند أهل الأدب » [2] .

---

(١) الصاحبى : ٢٩
(٢) الصاحبى : ٣٠

والكتاب يعالج موضوعات شتى ، بعضها موضوعات عامة تهم دارس فقه اللغة بدرجة كبيرة ، وبعضها موضوعات خاصة بالصرف والنحو والأصوات والدلالة والتركيب ، كما تطرق ابن فارس كذلك لموضوع الشعر وأخطاء الشعراء .

ومن الموضوعات العامة : موضوع « القول على لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح » ؟ وهو هنا لايعرض الرأيين ثم يختار ، وإنما يبدأ بإعلان رأيه بصراحة حين يقول [1] : « أقول إن لغة العرب توقيف » . ثم يسوق قوله تعالى : ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ﴾ دليلا على ما يقول . غير أنه يخرج علينا فى موضوع « توقيفية اللغة » برأى طريف ، وهو أن هذه التوقيفية متدرّجة ؛ فقد « وقّف الله جل وعز آدم عليه السلام على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه فى زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله ، ثم علم بعد آدم عليه السلام ، من عرب الأنبياء صلوات الله عليهم نبيا نبيا ما شاء الله أن يعلمه ، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد ﷺ ، فآتاه الله جل وعز من ذلك ما لم يؤته أحدًا قبله تماما على ما أحسنه من اللغة المتقدمة ، ثم قرّ الأمر قراره ، فلا نعلم لغة من بعده حدثت » .

ثم تناول ابن فارس الخط العربى وأول من كتب به . وفى رأيه هنا كذلك أن « الروايات فى هذا الباب تكثر وتختلف . والذى نقول فيه : إن الخط توقيف » [2] .

---

(١) الصاحبى : ٣١

(٢) الصاحبى : ٣٤

وهذا يعنى بعبارة واضحة أن العربية وخطها ، كانا هكذا منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها ، عند ابن فارس ، وهذا مخالف لما نشاهده فى لغات الأرض وخطوطها التى تتغير وتتبدل ، وتحيا وتندثر !

حتى علم النحو وعلم العروض ، هما عند ابن فارس توقيف قديم من الله لآدم عليه السلام ، ويقول فى ذلك : « فإن قال قائل : فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية ، وأن الخليل أول من تكلم فى العروض . قيل له نحن لاننكر ذلك ، بل نقول : إن هذين العلمين قد كانا قديما ، وأتت عليهما الأيام ، وقلاّ فى أيدى الناس ، ثم جدّدهما هذان الإمامان » (١) !

ويعقد ابن فارس بعد ذلك بابا لتفضيل لغة العرب على غيرها من اللغات ، وأنها تمتاز بالبيان ، ثم يقول : « فإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة اللغة العربية ، فهذا غلط ؛ لأنا لو احتجنا إلى أن نعبّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية ، لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد ، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة » (٢) .

وفى سعة العربية يقول ابن فارس (٣) : « قال بعض الفقهاء : كلام العرب لايحيط به إلا نبى ، وهذا كلام حرىّ أن يكون صحيحا » . كما يرفض أن تكون عبارة : « هذا آخر كلام العرب » المثبتة فى آخر كتاب : « العين » من كلام الخليل بن أحمد ؛ لأن الخليل أورع وأتقى لله جل ثناؤه ، من أن يقول ذلك !

---

(١) الصاحبى : ٣٨

(٢) الصاحبى : ٤٠

(٣) الصاحبى : ٤٧

ثم يتحدث ابن فارس عن اختلاف لغات العرب ، وأنواع هذا الاختلاف كالاختلاف فى الحركات ، وإبدال الحروف ، والهمز وعدمه ، والحذف والإثبات ، والإمالة والتفخيم ، والتذكير والتأنيث ، والإدغام ، والإعراب ، وصورة الجمع . كما يذهب إلى أن قريشا أفصح العرب وأصفاهم لغة ، ثم يعقد بابا للغات المذمومة ، التى برئت منها قريش ؛ كالعنعنة ، والكشكشة ، وغيرهما .

ويغالى ابن فارس ، حين يذهب إلى أن القرآن الكريم يخلو من الكلمات الأعجمية الأصل . مع أنه يسوق فى كتابه محاولة أبى عبيد القاسم بن سلام التوفيق بين الفقهاء وأهل العربية فى ذلك . ونورد هذه المحاولة ملخصة فيما يلى : « قال أبو عبيد : أما لغات العجم فى القرآن ، فإن الناس اختلفوا فيها ؛ فروى عن ابن عباس وعن مجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم ، أنهم قالوا فى أحرف كثيرة إنها بلغات العجم ... فهذا قول أهل العلم من الفقهاء . قال : وزعم أهل العربية أن القرآن ليس فيه من كلام العجم شىء ، وأنه كله بلسان عربى . قال أبو عبيد : والصواب من ذلك عندى – والله أعلم – مذهب فيه تصديق القولين جميعا ، وذلك أن هذه الحروف أصولها أعجمية ، كما قال الفقهاء ، إلا أنها سقطت إلى العرب ، فأعربتها بألسنتها ، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية ، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب . فمن قال إنها عربية فهو صادق ، ومن قال إنها أعجمية فهو صادق »[1] .

---

(١) الصاحبى : ٦٠-٦١

نقول إنه رغم أنه ساق هذا التوفيق المقنع الصائب بين الرأيين ؛ فإنه يأخذ بقول أهل العربية ، متمثلا فى قول أبى عبيدة معمر بن المثنى ، الذى قال : « فمن زعم أن فى القرآن غير العربية ، فقد أعظم القول » ، فيقول ابن فارس : « فالقول إذن ما قاله أبو عبيدة ، وإن كان قوم من الأوائل قد ذهبوا إلى غيره » [١] .

وفى أبواب متعاقبة ، يتحدث ابن فارس عن « مأخذ اللغة » و« الاحتجاج باللغة العربية » و« حاجة أهل العلم والفتيا إلى معرفة اللغة » . وهو هنا يعود مرة أخرى ، إلى فكرة الأصل والفرع حين يقول إن « الواجب علم أصول اللغة والسنن التى بأكثرها نزل القرآن وجاءت السنة ، فأما أن يكلف القارىء أو الفقيه أو المحدث ، معرفة أوصاف الإبل ، وأسماء السباع ، ونعوت الأسلحة ، وما قالته العرب فى الفلوات والفيافى ، وما جاء عنهم من شواذ الأبنية ، وغرائب التصريف ، فلا » [٢] .

وابن فارس توقيفى حتى فى الاشتقاق والقياس ، إلى درجة نجعله فيها من غلاة القائلين بجمود اللغة ، وعدم السماح لها بالنمو فى إطار الأصل الذى يتحدث عنه ابن فارس فى أكثر من موضع ، واستمع إليه يقول : « إن الذى وقّفنا على أن الاجتنان : التستّر ، هو الذى وقّفنا على أن الجن مشتق منه . وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه ؛ لأن فى ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها » [٣] .

---

(١) الصاحبى : ٦٢

(٢) الصاحبى : ٦٤

(٣) الصاحبى : ٦٧

ثم يعقد ابن فارس بعد ذلك أبوابا لذهاب أكثر اللغة ، وانتهاء الخلاف فى اللغات ، ومراتب الكلام فى وضوحه وإشكاله ، وما اختصت به العرب من الإعراب والعروض وحفظ الأنساب ، والألفاظ التى أكسبها الإسلام معانى جديدة .

وتأتى بعد ذلك الأبواب الصرفية والصوتية والدلالية ، فيتحدث فيها ابن فارس عن حقيقة الكلام وأقسامه ، وأجناس الأسماء والألقاب ، ثم تحدث عن الحروف ومعانيها ، وتناول منها : الألف والباء والتاء والفاء والكاف واللام والميم والنون والواو والياء . وتناول بعد ذلك ما يسمى « بحروف المعانى » كأم وأو وإى وأىّ وإنّ وأنّ وإنْ وأنْ وإلى وألّا وإنّما وإلّا وإيّا وإذا وإذ وأنّى وأين وأينما وأيان والآن وغير ذلك ، مما يبدأ بالهمزة ، ثم صنع مثل ذلك مع بقية الحروف ، التى تبدأ بالباء ، ثم التى تبدأ بالتاء ... الخ .

وبعد ذلك كله يتحدث ابن فارس عن معانى الكلام ، ويحصرها فى عشرة هى : الخبر ، والاستخبار ، والأمر ، والنهى ، والدعاء ، والطلب ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والتعجب . ويتحدث عن كل معنى من هذه المعانى بشىء من التفصيل . كما يتناول بعد ذلك أنواع الخطاب المستخدمة عند العرب ، كما يعالج مسائل من القلب فى المعنى ، والإبدال فى الحروف ، والاستعارة ، والحذف والاختصار ، والزيادة ، والتكرار ، والعموم والخصوص ، وغير ذلك من مسائل البلاغة .

وآخر باب من أبواب الكتاب هو : « باب الشعر » [1] . وقد عرّف

---

(١) الصاحبى : ٢٧٣

فى بدايته الشعر بأنه « الكلام الموزون المقفى ، الدال على معنى ، ويكون أكثر من بيت » . وقد ذكر ابن فارس العلة فى القيد الأخير فى هذا التعريف بقوله : « قلنا هذا ، لأن جائزا اتفاق سطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد ؛ فقد قيل : إن بعض الناس كتب فى عنوان كتاب : للأمير المسيب بن زهير ، من عِقال بن شبّة بن عِقال . فاستوى هذا فى الوزن الذى يسمى الخفيف ، ولعل الكاتب لم يقصد به شعرا » .

وله فى هذا الباب مذهب نوافقه عليه تماما ، فى رفض ما يسمى « بضرورة الشعر » ، وجعلها من أخطاء الشعراء ؛ فهو يقول : « ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لايجوز ، فكله غلط وخطأ . وما جعل الله الشعراء معصومين ، يوقَّوْن الخطأ والغلط ، فما صح فى شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود ، بل للشاعر إذا لم يطّرد له الذى يريده فى وزن شعره ، أن يأتى بما يقوم مقامه بسطاً ، واختصارًا ، وإبدالاً ، بعد ألّا يكون فيما يأتيه مخطئًا أو لاحنًا » [1] .

هذا هو مجمل ما فى هذا الكتاب القديم القيّم ، الذى يحمل فى عنوانه لأول مرة عبارة : « فقه اللغة » . ويعترف ابن فارس بأنه لم يأت فيه بجديد من عنده ؛ فيقول فى مقدمته : « والذى جمعناه فى مؤلفنا هذا مفرّق فى مؤلفات العلماء المتقدمين رضى الله عنهم وجزاهم عنا

---

(١) الصاحبى : ٢٧٥-٢٧٦ ، وانظر لابن فارس كذلك : « ذم الخطأ فى الشعر » بتحقيقنا ، فهو مخصص لهذه القضية وحدها . وقد أتى فيه ابن فارس بكل رائق معجب !

أفضل الجزاء ، وإنما لنا فيه اختصار مبسوط ، أو بسط مختصر ، أو شرح مشكل ، أو جمع متفرق »[1] . والله أعلم .

* * *

(١) الصاحبي : ٣١

الفصل الثانى

فقه اللغة وسر العربية

لأبى منصور الثعالبى

هذا هو ثانى كتاب يحمل عنوان : « فقه اللغة » فى حركة التأليف اللغوى عند العرب ، بعد كتاب : « الصاحبى فى فقه اللغة » لابن فارس اللغوى .

أما مؤلف هذا الكتاب ، فهو أبو منصور عبد الملك بن محمد ابن إسماعيل الثعالبى . كان أديبا فاضلا فصيحا بليغا ، ألف كتبا كثيرة جدا . ومن أهم ما بقى لنا منها : يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر ، وثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، ولطائف المعارف ، والتمثيل والمحاضرة ، وخاص الخاص ، وغير ذلك . وقد توفى الثعالبى سنة ٤٢٩ هـ [(١)] .

وأما كتابه : « فقه اللغة وسر العربية » ، فإنه فى مادته يعكس مفهوم هذه الكلمة فى عصره ، وهو حفظ الدلالات اللغوية للألفاظ العربية ، والاهتمام بذكر المترادفات المختلفة للمعنى الواحد . وهذا هو ما اشتمل عليه القسم الأكبر من الكتاب ، وهو الذى جعل الثعالبى عنوانه : « فقه اللغة » ، وذكر فى مقدمته أنه ألفه للوزير أبى الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالى ، كما عدّد العلماء الذين اعتمد على مؤلفاتهم فى تصنيف كتابه هذا ؛ فقال : « وتُرِكْتُ والأدبَ والكتبَ ، انتقى منها وأنتخب ، وأفصّل

---

(١) انظر : ترجمته فى نزهة الألباء لابن الأنبارى ٣٦٥ مع مصادر أخرى فى هامشه .

وأبوّب ، وأنتجع من الأئمة مثل : الخليل والأصمعى ، وأبى عمرو الشيبانى والكسائى ، والفراء وأبى زيد ، وأبى عبيدة وأبى عبيد ، وابن الأعرابى والنضر بن شميل ، وأبوى العباس (أحمد بن يحيى ثعلب ومحمد ابن يزيد المبرد) وابن دريد ، ونفطويه وابن خالويه ، والخارزنجى والأزهرى ، ومن سواهم من ظرفاء الأدباء » [١] .

ويحتوى هذا القسم الأول الذى عنوانه : « فقه اللغة » على ثلاثين بابا ، مقسمة على حوالى ستمائة فصل . والثعالبى نفسه يقول فى خاتمة مقدمته : « ... فى استتمام الكتاب وتقرير الأبواب ، فبلغتُ بها الثلاثين على مهل ورويّة ، وضمنتها من الفصول ما يناهز ستماية » [٢] .

وقد بدأ الثعالبى كتابه بباب سماه : « فى الكليات » ، وهى ما أطلق أئمة اللغة فى تفسيره لفظة : « كل » . مثل ذلك : « كل ماعلاك فأظلّك فهو سماء . كل أرض مستوية فهى صعيد . كل حاجز بين الشيئين فهو مَوْبِق . كل بناء مربع فهو كعبة ، كل بناء عالٍ فهو صرّح . كل شيء دبّ على وجه الأرض فهو دابّة ... الخ » [٣] .

وفصول الباب الثالث كلها مخصصة للأشياء ، التى تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها ، ذكر فيه أنه « لايقال كأس إلا إذا كان فيها شراب ، وإلا فهى زجاجة . ولايقال مائدة إلا إذا كان عليها طعام ، وإلا فهى خوان . لايقال كوز إلا إذا كانت له عروة ، وإلا فهو كوب .

---

(١) فقه اللغة : ١٦-١٧

(٢) فقه اللغة : ٢٤

(٣) فقه اللغة : ٣٠

لايقال قلم إلا إذا كان مبريًا ، وإلا فهى أنبوبة ... » [١] .

كما بين فى أحد فصول الباب العاشر ، كيف يختلف التعبير عن الردىء من الأشياء باختلاف هذه الأشياء ؛ فيقول : « خُشارة الناس . خُشاش الطير . نُفاية الدراهم . قُشامة الطعام . حُثالة المائدة . حُسافة التمر . قِشدة السمن . عَكَر الزيت . رُذالة المتاع . غُسالة الثياب . قمامة البيت . قلامة الظفر . خَبَث الحديد » [٢] .

وهو يتمسك بالاحتجاج بالقرآن الكريم فى مقابل الشعر ، فى الرد على ابن قتيبة ، حين يقول : « فصل لاح لى فى الرد على ابن قتيبة حين فرّق بين الفقير والمسكين . قال ابن قتيبة : الفقير الذى له بُلغة من العيش ، والمسكين الذى لاشىء له . واحتج ببيت الراعى :

أما الفقيرُ الذى كانت حَلُوبَتُهُ   وَفْقَ العيال فلم يُتْرَكْ له سَبَدُ

وقد غَلِط ؛ لأن المسكين هو الذى له البُلغة من العيش . أما سمع قول الله عز وجل : ﴿ أمّا السفينةُ فكانت لِمسَاكينَ يَعْمَلُون فى البَحْرِ ﴾ وقول الله عز وجل أولى ما يحتج به » [٣] .

وهو مغرم بترتيب الأشياء ، كترتيبه درجات الألوان أو السرعة فى المشى أو أسنان الإنسان أو الحيوان والطير . ومن أمثلة ذلك ترتيبه لأسنان المرأة ، حين يقول : « هى طفلة ما دامت صغيرة ، ثم وليدة إذا تحركت ، ثم كاعب إذا كَعَب ثَدْيُها ، ثم ناهد إذا زاد ، ثم مُعْصِر

(١) فقه اللغة : ٥٠

(٢) فقه اللغة : ٩٣

(٣) فقه اللغة : ١٠٢-١٠٣

إذا أدركت ، ثم عانس إذا ارتفعت عن حَدِّ الإعصار ، ثم خَوْد إذا توسطت الشباب ، ثم مُسْلِف إذا جاوزت الأربعين ، ثم نَصَف إذا كانت بين الشباب والتعجيز ، ثم شهلة كهلة إذا وجدت مَسَّ الكِبَر وفيها بقية وجَلَد ، ثم شَهْبَرَة إذا عَجَّزت وفيها تماسك ، ثم حَيْزَبُون إذا صارت عالية السنّ ناقصة القوة ، ثم قَلْعَم ولِطْلِط إذا انحنى قَدُّها وسقطت أسنانها »[١] .

كما يهتم بإبراز الفروق بين الأشياء والأحيان . ومن أمثلة ذلك حديثه عن أولاد الحيوانات المختلفة على النحو التالى : « وَلَدُ الفيل دَغْفَل . ولد الناقة حُوار . ولد الفرس مُهْر . ولد الحمار جحش . ولد البقرة عِجْل . ولد البقرة الوحشية بَحْزَج وبُرْغَز . ولد الشاة حمل . ولد العَنْز جَدْى . ولد الأسد شبل . ولد الظبية خَشْف . ولد الأُرْوِيَّة وَعْل وغُفْر . ولد الضبع فُرْعُل . ولد الدُّبّ دَيْسَم . ولد الخنزير خِنَّوْص . ولد الثعلب هِجْرِس . ولد الكلب جَرْو . ولد الفأرة دِرْص . ولد الضَّبّ حِسْل . ولد القرد قَشَّة . ولد الأرنب خِرْنِق »[٢] .

ولم ينس أن يعرض فى كتابه لألقاب بعض اللهجات العربية ، كالكشكشة ، والكسكسة ، والعنعنة ، واللخلخانية ، والطمطمانية[٣] . وهو يسمى هذه الألقاب : « حكاية العوارض التى تعرض لألسنة العرب » .

وهو مطلع على مصطلحات الطب العربى فى عصره ، ويظهر هذا من قوله : « فصل فى تفصيل أسماء الأمراض وألقاب العلل والأوجاع ،

---

(١) فقه اللغة : ١٤٥ ، وانظر : الفرق لابن فارس ٧٦-٨٧

(٢) فقه اللغة : ١٤٦ ، وانظر : الفرق لابن فارس ٨٠-٨٢

(٣) فقه اللغة : ١٧٢-١٧٣ ، وانظر فى تفسير هذه الألقاب كتابنا « فصول فى فقه العربية » ١١٦-١٥٤

جمعت فيها بين أقوال أئمة اللغة واصطلاحات الأطباء »[١] . كما يأخذ عن بعض أدباء الفلاسفة فى كتابه كذلك[٢] .

وقد ذكر الثعالبى فى فصل « الدواهى » من كتابه[٣] ، أن حمزة الإصفهانى « قد جمع من أسمائها مايزيد على أربعائة ، وذكر أن تكاثر أسماء الدواهى من الدواهى . ومن العجائب أن أمة وسمت معنى واحدا بمئين من الألفاظ » .

ويبدو أن الثعالبى من يعتقدون أن كتاب « العين » من تأليف الليث بن المظفر ، لا من تأليف الخليل بن أحمد ، فينقل عنه ناسبا الكتاب لليث ؛ كقوله مثلا : « فلاة خَيْفَق . عن الليث »[٤] .

كما يبدو أنه لم ينقح كتابه ، فتركه على ما كتبه أول مرة ؛ بدليل قوله فى فصل : تفصيل أوصاف السنة الشديدة المحل : « وما أنسانيها إلا الشيطان أن أذكرها فى باب الشدة والشديد من الأشياء فأوردتها هاهنا عند ذكر الفقر لكونها من أقوى أسبابه »[٥] . ومثل ذلك قوله فى فصل : تفصيل نصال السهام : « وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره فى فصولها التى تقدمت فصول القِسىّ »[٦] .

---

(١) فقه اللغة : ١٩٧

(٢) فقه اللغة : ٢٧٥

(٣) فقه اللغة : ٤٥٧-٤٥٨

(٤) فقه اللغة : ٨٦ وانظر كذلك الصفحات : ٣٤،٣٥،٧٢،٧٨،٩٨،١٢٢،١٧٩، ٣٥١،٣٧٠،٤٤٢ .

(٥) فقه اللغة : ١٠٣

(٦) فقه اللغة : ٣٧٤

وهو يعتمد على الوجادة ، لا على الرواية الشفوية فى معظم كتابه ؛ مثل قوله : « فصل وجدته عن أبى الحسين أحمد بن فارس ، ثم عرضته على كتب اللغة فصح » . ومثل قوله : « فصل وجدته فى تعليقاتى عن أبى بكر الخوارزمى يليق بهذا المكان » [١] .

ومن الوجادات المهمة فى كتابه قوله : « فصل وجدته ملحقًا بحاشيه الورقة من باب الرمال فى كتاب الغريب المصنف ، الذى قرأه الأمير أبو الحسين على بن إسماعيل الميكالى رحمه الله ، على أبى بكر أحمد ابن محمد بن الجراح ، وقرأه أبو بكر على أبى عمر غلام ثعلب ، ولم أر نسخة أصلح منها ولا أصح . وهى الآن فى خزانة كتب الأمير السيد الأوحد ، عمرها الله بطول بقائه » [٢] .

أما القسم الثانى من الكتاب وهو : « سر العربية » ، فهو رغم صغر حجمه ملىء بالحديث عن منهج العرب فى لغتهم ؛ كقوله مثلا : « العرب تبتدئ بذكر الشىء والمقدم غيره ، كما قال عز وجل : ﴿ يامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ واسجُدِى وارْكَعِى مع الرَّاكِعِين ﴾ » [٣] .

وقوله فى الكناية عما لم يَجْرِ ذكرُه من قبل : « العرب تقدم عليها توسعا واقتدارًا واختصارا ثقة بفهم المخاطب ، كما قال عز ذكره : ﴿ كُلُّ مَنْ عليها فَانٍ ﴾ أى من على الأرض » [٤] .

---

(١) فقه اللغة : ٤٢،٤١

(٢) فقه اللغة : ٤٣٤

(٣) فقه اللغة : ٤٧٦

(٤) فقه اللغة : ٤٧٩

وكقوله فى الاختصاص بعد العموم : « العرب تفعل ذلك فتذكر الشىء على العموم ، ثم تخص منه الأفضل . وفى القرآن : ﴿ حافِظُوا على الصَّلواتِ والصَّلاة الوُسْطَى ﴾ [١] » .

وكقوله فى فصل : جمع الفصل عند تقدمه على الاسم : « ربما تفعل العرب ذلك ؛ لأنه الأصل ، فتقول : جاءونى بنوفلان ، وأكلونى البراغيث . وقال الشاعر :

رأينَ الغَوَانى الشَّيْبَ لاحَ بعارِضى فأَعْرَضْنَ عَنِّى بالخُدُودِ النَّواضِرِ

وفى القرآن : ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظَلَمُوا ﴾ وقال جل ذكره : ﴿ ثم عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ منهم ﴾ [٢] » .

وكقوله فى فصل : التشبيه بغير أداة التشبيه : « وهذه طريقة أنيقة غلب عليها المحدثون المتقدمين ، فأحسنوا وظَرُفُوا ولَطُفُوا . وأرى أبا نواس السابق إليها فى قوله :

تَبْكِى فَتُلْقِى الدُّرَّ من نَرْجِسٍ وتلطُم الوَرْدَ بعُنَّاب

فشبه الدمع بالدر ، والعين بالنرجس ، والخد بالورد ، والأنامل بالعناب ، من غير أن يذكر الدمع والعين والخد والأنامل ، ومن غير استعانة بأداة من أدوات التشبيه » [٣] .

وقد تعرض فى هذا القسم من الكتاب للكثير من قضايا فقه العربية

---

(١) فقه اللغة : ٤٨٨

(٢) فقه اللغة : ٥٥٥-٥٥٦

(٣) فقه اللغة : ٥٦٢

ومشكلاتها ؛ كتعرضه للمشترك اللفظى [١] ، والإبدال [٢] ، والقلب [٣] ، والأضداد [٤] ، والإتباع [٥] ، والنحت [٦] ، وغير ذلك .

واستشهاد الثعالبى بالشعر فى هذا القسم من الكتاب : « سر العربية » أكثر منه فى القسم الأول : « فقه اللغة » ؛ فقد بلغت المواضع التى استشهد فيها بالشعر فى « سر العربية » أكثر من ١٤٠ موضعا ، على حين أنها فى « فقه اللغة » حوالى ٤٠ موضعا ، وذلك لأنه عنى فى القسم الثانى بالنظريات اللغوية ، التى يحتاج فيها إلى الاستشهاد بلغة العرب ، أكثر من عنايته بسرد الألفاظ والتراكيب اللغوية .

وهكذا نرى من هذا العرض أن كتاب : « فقه اللغة وسر العربية » بقسميه – على صغر حجمه – كتاب جليل القدر عظيم الفائدة ، أبدعته عقلية لغوى أديب ، هو أبو منصور الثعالبى . والله أعلم .

* * *

---

(١) فقه اللغة : ٥٦٤
(٢) فقه اللغة : ٥٦٤
(٣) فقه اللغة : ٥٦٥
(٤) فقه اللغة : ٥٦٦
(٦) فقه اللغة : ٥٧٨

الباب الثالث

في اللهجات العربية

الفصل الأول

ظواهر لغوية من لهجة طيئ القديمة

سبق أن عالجنا بعض الخصائص اللغوية لقبيلة طيىء القديمة ، فى كتابنا : « بحوث ومقالات فى اللغة » . وندرس هنا ما استخرجناه بعد ذلك من الظواهر اللغوية ، لهذه القبيلة العربية القديمة ، وأقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة فى دورته الخمسين (سنة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ م) .

* * *

أولا : كراهة توالى الأمثال :

من المعروف فى العربية الفصحى أن مضعف الثلاثى من الأفعال الماضية ، يفك تضعيفه عند إسناده إلى ضمير الرفع المتحرك ؛ فيقال فى مثل : « ظَلَّ » و« أَحَسَّ » : « ظَلِلْت » و« أَحْسَسْت » .

وقد جاء عن قبيلة طيىء ، أنها كانت تحذف الحرف الأول من المتماثلين هنا ، فراراً من كراهة توالى الأمثال ؛ فتقول فى المثالين السابقين مثلا : « ظَلْت » و« أَحَسْت » [1] .

وجاءت هذه الظاهرة فى أشعار الطائيين بكثرة ؛ كما فى قول الطرماح بن حكيم الطائى :

---

(١) يسمى ابن يعيش ذلك « ضربا من الإعلال للتخفيف ، كراهة اجتماع المتجانسين » (انظر : شرح المفصل ١٠/١٥٣) .

آذَنَ النــــاوِى ببَيْنُونــــة ظَلْتَ منها كصريع المُدَامْ [١]

فقد جاء فى شرح الديوان : « أراد : ظَلِلْت ، وهى لغة طيىء » [٢] .

ومثله قول الطرماح كذلك :

فتلك نبىُّ الحَنْظَلِيِّين أصبحتْ مُضَمَّخَةً فى خِدْرها قد تَظَلَّتِ [٣]

يريد : تظلَّلت .

ومثل ذلك أيضا قول حُرَيْث بن عَنَّاب الطائىّ :

عَوَى ثم نادَى هل أَحَسْتُم قلائصا

وُسِمْنَ على الأفخاذ بالأمس أربعا [٤]

يريد : أحسستم .

ومثله قول أبى زبيد الطائىّ :

خلا أن العِتاق من المطايــا أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوسُ [٥]

---

(١) ديوان الطرماح : ق ٢٢/٢٧ ص ٤٠٠

(٢) ديوان الطرماح : ص ٤٠١

(٣) ديوان الطرماح : ق ٤٤/٤ ص ٦٢ والشاعر الطرماح هنا يتحدث عن المتنبية الدعيّة : سجاح بنت الحارث ، التى ادعت النبوة بعد وفاة نبينا محمد ﷺ .

(٤) مجالس ثعلب : ٥٣٧/٢ وخزانة الأدب : ٥٨٣/٤ وشرح شواهد المغنى : ١٩٠ .

(٥) البيت فى الاقتضاب : ٢٩٩ وأمالى ابن الشجرى : ٩٧/١ ، وهو غير منسوب فى الخصائص : ٤٣٨/٢ وشرح ابن يعيش : ١٥٤/١٠ ومجاز القرآن : ٢٨/٢ ؛ ١٣٧/٢ والمقتضب : ٢٤٥/١ ويروى : « حَسِينَ به » فى ديوانه ق ٩/٣٣ ص ٩٦ ، وأمالى القالى : ١٧٨/١ والزاهر لابن الأنبارى : ٣٣٢/١ وتهذيب اللغة : ٤٠٨/٣ والصحاح (حسس) ٩١٤/٢ وشمس العلوم : ١٨/١ ومجالس ثعلب : ٤١٨/٢ والجمل للزجاجى : ٣٨١.

وبهذه اللغة جاء القرآن الكريم فى مثل قوله تعالى : ﴿ وانظر إلى إلهك الذى ظَلْتَ عليه عاكفا ﴾ ، وقوله عز وجل : ﴿فظَلْتُم تَفَكَّهُون ﴾ [١] .

وقد أجاز اللغويون فى مثل هذا النوع من الأفعال ، عند إسنادها إلى ضمير الرفع المتحرك ، ألّا يحذف منها شيء ؛ فيقال : « ظَلِلْتُ » مثلا ، وأن تحذف العين بلا نقل لحركتها ؛ فيقال : « ظَلْت » ، أو أن تحذف مع نقل حركتها على الفاء ؛ فيقال : « ظِلْت » .

قال الفراء : « إنما جاز الفتح والكسر (فى : ظَلْت وظِلْت) ؛ لأن معناهما : ظَلِلْت ، فحذفت اللام الأولى ؛ فمن كسر الظاء جعل كسرة اللام الساقطة فى الظاء ، ومن فتح الظاء قال : كانت مفتوحة فتركتها على فتحها . ومثله : مَسِسْت ؛ تقول العرب : قد مَسْتُ ذلك ومِسْتُه ، وهَمَمْتُ بذلك وهَمْتُ ... وهل أحْسَسْت صاحبك وهل أَحَسْت [٣] ؟ » .

ويقول الأزهرى : « وقد تقول العرب : ما أُحسْتُ منهم أحداً ، فيحذفون السين الأولى . وكذلك فى قوله : وانظر إلى إلهك الذى ظَلْتَ عليه عاكفا . وقال : فَظَلْتُم تفكّهون . وقرىء : فَظِلْتُم ، أُلقيت اللام المتحركة ، وكانت : فَظَلِلْتُم . وقال لى المنذرى : سمعت أبا العباس ، يقول : حَسْت وحَسَسْت ، ووَدْت ووَدِدْت ، وهَمَمْتُ وهَمْت » [٤] .

---

(١) سورة طه : ٩٧/٢٠

(٢) سورة الواقعة : ٦٥/٥٦

(٣) معانى القرآن : ١٩٠/٢-١٩١

(٤) تهذيب اللغة : ٤٠٨/٣ وانظر : معانى القرآن للفراء : ٢١٧/١

وقال ابن الشجرى ، وهو يتحدث عن الحذف لكراهة اجتماع المثلين : « ونظير هذا الحذف فى الكلمة الواحدة قولهم فى : ظَلِلْت ومَسِسْت : ظَلْت ومَسْت . ومنهم من يسقط حركة ما قبل المحذوف ، ويلقى حركة المحذوف عليه ، فيقول : ظِلْت ومِسْت . فإن كان ما قبل المحذوف ساكنا ، لم يكن بُدٌّ من إلقاء حركته على الساكن ، لئلا يلتقى ساكنان ؛ وذلك قولهم فى أحْسَسْت : أحَسْت » [١] .

ويعُدُّ كثير من العلماء الحذف مع نقل الحركة من شواذ التخفيف ؛ قال سيبويه فى باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقمت ، وليس بمتلئب : « وذلك قولهم : أحَسْت ، يريدون : أحسست ، وأحَسْنَ ، يريدون : أحْسَسْن ... ومثل ذلك قولهم : ظِلْت ومِسْت ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء ، كما قالوا : خِفْت . **وليس هذا النحو إلا شاذا** . والأصل فى هذا عربى كثير ، وذلك قولك : أحْسَسْت ، ومَسِسْت ، وظَلِلْت » [٢] .

كما قال الزجاج : « **ومن الشاذ** قولهم فى أحْسَسْت بالشىء : أحَسْت ، وفى مَسِسْت : مِسْت ، وفى ظَلِلْت : ظِلْت » [٣] .

ووصفه المبرد بأنه « **ليس بجيِّد ولا حَسَن** » [٤] . كما قال عنه الجوهرى : « وهو من **شواذ التخفيف** » [٥] . ووصفه نشوان

---

(١) أمالى ابن الشجرى : ٩٧/١
(٢) كتاب سيبويه : ٤٠٠/٢
(٣) انظر : الجمل ٣٨٠
(٤) المقتضب : ٢٤٥/١
(٥) الصحاح (حسس) : ٩١٥/٢

الحميرى بأنه : « شاذ قليل »[١] .

* * *

ثانيا : القُطْعَة :

القُطْعَة[٢] عبارة عن قطع اللفظ قبل تمامه . قال الخليل بن أحمد الفراهيدى : « والقُطعة فى طيىء ، كالعنعنة فى تميم ، وهى أن يقول : ياأبا الحكا[٣] ، وهو يريد : ياأبا الحكم ، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة »[٤] .

والقطعة على هذا نوع من ترخيم اللفظ ، كما نقول نحن الآن فى مصر : « ياوَلَ » فى : « ياولد » ، و« سَلْخِى » فى : « مساء الخير » . ويقول حفنى ناصف إنها « لغة كثير من البلاد المصرية الآن ، كالمحلة الكبرى وماحولها ، وجزيرة بنى نصر ، وأبيار ، وكثير من قرى مديريتى البحيرة وبنى سويف ؛ يقولون : النهار طلا ، أى طلع ، والنور ظها ، أى ظهر ، وخمدت النا ، أى النار ، وهلم جرًّا »[٥] .

---

(١) شمس العلوم : ١٨/١

(٢) ضم القاف فى هذه الكلمة هو الصواب . وقد نص عليه فى القاموس المحيط (قطع) ٧١/٣ وهو كذلك فى نشرة الدكتور عبد الله درويش لكتاب العين ١٥٦/١ ، أما نشرة الدكتورين إبراهيم السامرائى ومهدى المخزومى ، فقد ضبطت الكلمة فيها ١٣٧/١ بكسر القاف ، وهو خطأ .

(٣) فى نشرة الدكتور عبد الله درويش ١٥٦/١ : « الحكأ » بالهمزة ، وهو تحريف .

(٤) انظر : العين ١٥٦/١ وهو بالنص فى تهذيب اللغة ١٩٦/١ والقاموس المحيط (قطع) ٧١/٣ ولسان العرب (قطع) ١٥٩/١٠ وشفاء الغليل ١٥٩

(٥) انظر : مجالس ثعلب ٨١/١ وعنه فى الخصائص ١١/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٣٥/١ ودرة الغواص ١١٤ وخزانة الأدب ٥٩٦/٤ ومميزات لغات العرب ٢١

ومما ينبز به فى بنى سويف قولهم : « العَى والبَى والبَلا لَحْمَرْ » ، والمراد : العيش والبيض والبلح الأحمر !

* * *

ثالثا : كسرة همزة (إخال) :

المعروف أن العربية الفصحى تفتح حرف المضارعة فى الثلاثى ، أما قبيلة « بهراء » . فإنها كانت تكسره . وقد عُرفت هذه الظاهرة عند كثير من اللغويين باسم « تلتلة بهراء » [١] . غير أن صاحب لسان العرب قد عزاها إلى كثير من القبائل العربية ؛ فقال : « وتِعْلَم بالكسر لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وعامة العرب . وأما أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل ، فيقولون : تَعْلَم ، والقرآن عليها . وزعم الأخفش أن كل من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلا تِعْلَم بالكسر » [٢] .

وقد وضح ذلك الرضى ، فقال : « واعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوِّزون كسر حرف المضارعة سوى الياء فى الثلاثى المبنى للفاعل ، إذا كان الماضى على فَعِلَ بكسر العين ؛ فيقولون : أنا إِعْلَم ، ونحن نِعْلَم ، وأنت تِعْلَم . وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف ؛ نحو : إيجَل ، وإخَال ، وإشْقَى ، وإعَضّ » [٣] .

---

(١) انظر : مجالس ثعلب ٨١/١ وعنه فى الخصائص ١١/٢ وسر صناعة الإعراب ٢٣٥/١ ودرة الغواص ١١٤ وخزانة الأدب ٥٩٦/٤ ومميزات لغات العرب ٢١

(٢) لسان العرب (وق) ٢٨٣/٢٠

(٣) شرح الشافية : ١٤١/١

وظاهرة كسر حرف المضارعة ظاهرة سامية قديمة ، توجد فى العبرية (١) ، والسريانية (٢) ، والحبشية (٣) ، وقد اشتهرت عن قبيلة طيىء فى مضارع الفعل : « خال » عند إسناده للمتكلم ، وهو : « إخال » . وقد ورد كذلك فى شعر رجل من جَرْم الطائية ، وهو قوله :

إخالُكَ مُوعِدِى بِبَنِي جُفَيْف   وهالةَ إننى أنهاكِ هالا (٤)

ويبدو أن العربية الفصحى قد تأثرت باللغة الطائية فى كسر همزة الفعل : « إخال » ، فاستخدمه الشعراء كثيرا بهذه الصورة ، مثل قول أبى ذؤيب :

فغبرت بعدهمُ بعيشٍ ناصبِ   وإخالُ أنّى لاحِقٌ مستتبعُ (٥)

وقول العباس بن مرداس السلمى :

قد كان قومك يحسبونك سيِّدًا   وإخالُ أنك سيِّدٌ مَعْيُونُ (٦)

وقول زهير بن أبى سلمى :

وما أدرى وسوف إخال أدرى   أقومٌ آلُ حصن أم نِساءُ (٧)

وقول كعب بن زهير :

---

(١) انظر : Gesenius , Hebräische Grammatik , S. 133

(٢) انظر : Brockelmann , Syrische Grammatik , S.85

(٣) انظر : Praetorius , Aethiopische Grammatik , S.48

(٤) الحماسة بشرح المرزوقى : ٢٤٨/١

(٥) ديوان الهذليين ٨/١ والمنصف لابن جنى ٣٢٢/١

(٦) ديوانه ق ٢/٣٨ ص ١٠٨ ولسان العرب (عين) ١٨٦/١٧

(٧) ديوانه ٧٣ ولسان العرب (قوم) ٤٠٨/١٥

أرجو وآمل أن تدنو مودَّتُها وما إخال لَدَيْنا منكِ تنويلُ [(١)]

ولذلك وجدنا المرزوقى يقول ، بعد أن ساق بيت الطائى السابق : « يقال : خِلْت أخال ، وإخال طائية ، فكثر استعمالها فى ألسنة غيرها ، حتى صار (أخال) كالمرفوض » [(٢)] . كما يقول الرضى : « والكسرة فى همزة إخال وحده أكثر وأفصح من الفتح » [(٣)] .

* * *

رابعا : الطمطمانية :

الطمطمانية ظاهرة تنسب فى كثير من المصادر إلى قبيلة طيىء ، [(٤)] وعزتها بعض هذه المصادر كذلك إلى الأزد أو إلى حمير .

وهى عبارة عن إبدال لام التعريف ميما ، فيقال مثلا : « طاب امْهَوَاءُ ، وصَفَا امْجَوُّ » أى طاب الهواء ، وصفا الجو [(٥)] .

---

(١) ديوانه ص : ٩

(٢) شرح المرزوقى للحماسة ٢٤٨/١

(٣) شرح الشافية ١٤١/١ وانظر كذلك : خزانة الأدب ١١/٤ ، ومادة (خيل) من لسان العرب ٢٤٠/١٣ والمصباح المنير ٩٥/١ وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢٥٨/١

(٤) انظر : الجنى الدانى ٢٠٧ وشرح التصريح ٣٦٥/٢ وشرح الأشمونى على الألفية ٣٧/١ ؛ ٩٦/١ وهمع الهوامع ٧٩/١ ومغنى اللبيب ٤٨/١ وشرح درة الغواص ٢٣٤ وشرح الشافية ٢١٥/٣ . وانظر كذلك فصول فى فقه العربية ١٢٨-١٣٠

(٥) محاضرات الأدباء ٦٣/١ والمزهر ٢٢٣/١ وفقه اللغة للثعالبى ١٧٣ ومميزات لغات العرب ١٢ وقد أبهمت بعض المصادر فى تعريف الطمطمانية ، كالمبرد الذى قال (الكامل ٢٢١/١) : « والطمطمة : أن يكون الكلام مشبها لكلام العجم » . ونقله عنه فى العقد الفريد ٤٧٦/٢ وخزانة الأدب ٥٩٦/٤ كما قال المبرد (الكامل ٢٢٥/٢) مرة أخرى : « وأما الطمطمانية ففيها يقول عنترة :

تبرى له حول النعام كأنها حزق يمانية لأعجم طمطم » . =

ومن شواهده لدى طيىء ، قول بُجير بن عَنَمَةَ الطائى :

ذاك خليلي وذُو يعاتبني يرمى ورائِى بامْسَهْمِ وامْسَلِمَهْ [(١)]

أى بالسهم والسلمة .

وقول أحد الطائيين :

أإن شِمْتَ من نجدٍ بُرَيْقًا تألّقاَ تبيتُ بليلِ آمْ أرمدِ أَوْلَقَا [(٢)]

أى بليل الأرمد .

وقد جاء فى الأثر : « فيما رواه النمر بن تولب أنه ﷺ ، قد نطق بهذ اللغة فى قوله : ليس من امبرِّ امصيامُ فى امْسَفَر ، يريد : ليس من البرِّ الصيام فى السفر » [(٣)] .

وقد سمع « ابن دريد » هذه اللهجة فى عصره باليمن (وهو الموطن الأصلى لطيىء) فقال : « وسمعت رجلا يقول : أَمْ شيخُ آمْ كُبَّارُ ضرب رأسه بالعَصَوْ » [(٤)] ، يعنى : الشيخ الكُبَّار ضرب رأسه بالعصا . كما سمعها الهمدانى فى أماكن مختلفة من الجزيرة العربية » [(٥)] .

= وانظر كذلك : العقد الفريد ٤٧٧/٢ والنهاية لابن الأثير ١٣٩/٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٩

(١) لسان العرب (ذو وذات) ٣٤٧/٢٠ ، ومغنى اللبيب ١٤٨/١ الصاهل والشاحج ٤٨٥

(٢) شرح العينى لشواهد الأشمونى ٩٦/١ وانظر : همع الهوامع ٢٤/١ والدرر اللوامع ٧/١

(٣) انظر : درة الغواص ١١٤ ومغنى اللبيب ٤٨/١ والصاهل والشاحج ٤٨٥ والجنى الدانى ٢٠٧ وشرح الأشمونى ٣٧/١

(٤) جمهرة اللغة ٢٧٤/١

(٥) صفة جزيرة العرب للهمدانى ١٣٤-١٣٥

والتفسير الصوتى لهذه الظاهرة ، هو أن اللام والميم من فصيلة واحدة ، هى فصيلة الأصوات المتوسطة أو المائعة Liquida وهى مجموعة « اللام والميم والنون والراء » . وهذه الأصوات يبدل بعضها من بعض كثيرا فى اللغات السامية .

ولا تزال هذه الظاهرة شائعة فى العصر الحاضر فى بعض جهات اليمن ، كما أن منها كلمة فى اللهجة المصرية ، وهى كلمة : « البارحة » التى ينطقها أهل مصر : « امبارح » !

* * *

خامسا : تسكين ضمير الغائبة المتصل وفتح ماقبله :

المعروف فى العربية الفصحى أن ضمير الغائبة المتصل بالاسم والفعل والحرف ، عبارة عن هاء مفتوحة ممدودة ، مثل : « كتابها » و« رأيتها » و« لها » .

أما أهل طيىء فإنهم يسكنون هذا الضمير ، ويفتحون ماقبله . ومنه قول عامر بن جوين الطائىّ :

فلم أر مثلها خُباسة واحد وَنَهْنَهْتُ نفسى بعدما كدتُ أَفْعَلَهْ [1]

وقال ابن دريد فى التعليق على هذا البيت : « هكذا لغة طيىء ، يقولون : كدت أضرِبَهْ ، إذا عنوا المؤنث ، إذا أرادوا أن يقولوا : كدت

---

(١) البيت فى سيبويه والشنتمرى ١/١٥٥ وما يجوز للشاعر فى الضرورة ٢٣٢ مع مصادر أخرى فى هامشه .

أضربها ، أراد : أفعلها » [١] .

ويبدو أن ذلك كان خاصا بحالة الوقف عند طيىء ، بدليل أن هذا الشاعر الطائىّ لم يُجر هذه الظواهر فى كلمة : « مثلها » فى حشو البيت .

ومثل ذلك أيضا قول الشاعر :

فإنِّى قد رأيتُ بدار قومى نوائبَ كنتُ فى لخم أخافَهْ [٢]

وقد جاء على هذه اللغة أيضا ما رواه الفراء فى كتابه : « لغات العرب » من أنه سمع أعرابيا من طيىء يسأل ويقول : بالفضل ذو فضَّلكم الله بِهِ ، وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله بَهْ » [٣] ، أى : بها .

وهذه الظاهرة تذكرنا بما يوجد فى اللغة السريانية ، من بناء هذا الضمير على السكون وفتح ما قبله فتحة طويلة ؛ إذ يقال فيها مثلا : ܣܦܪܗ (sefrāh) بمعنى : « كتابها » [٤] .

ولا تزال هذه اللغة باقية حتى الآن فى نواحى نجد وحائل فى الجزيرة العربية ؛ إذ يقول الناس هناك مثلا : « الكتاب جِنَّا جيناك بُهْ » بضم الباء فى حال التذكير ويقولون : « الكتب حنا جيناك بَه » بحذف

---

(١) جمهرة اللغة ٢٣٤/١

(٢) الإنصاف ٣٣١/٢ وعجزه فى شرح الأشمونى ٢١١/٤

(٣) انظر : شرح التصريح ١٣٨/١ والأزهية ٣٠٣ وأمالى ابن الشجرى ٣٠٥/٢ ولسان العرب (الألف اللينة) ٣٤٨/٢٠ وتهذيب اللغة ٤٤/١٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/١ والمقرب ٥٩/١ وشرح الأشمونى ٢٠٦/٤

(٤) انظر : Brockelmann , Syrische Grammatik , S. 49 .

ألف ضمير المؤنثة الغائبة ، وإسكان الهاء وفتح الباء قبلها [١] .

ومثله أيضا فى القديم قول رجل لآخر : « وأنتَ إن لم تَلْقَمَهْ » ، يريد : تَلْقَمْهَا [٢] .

* * *

سادسا : مفعل من المثال الواوى للمصدر والزمان والمكان :

من المعروف فى العربية الفصحى ، أن صيغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان تكون على وزن (مَفْعَل) بفتح العين ، مثل : « مَقْتَل » بمعنى : القتل ، وزمان القتل ، ومكانه .

ويستثنى من هذه القاعدة العامة أمران :

١ – الفعل الصحيح الآخر المكسور العين فى المضارع ؛ فإن المصدر الميمى منه كالعادة على (مَفْعَل) بفتح العين . أما اسما الزمان والمكان منه ، فيأتيان على (مَفْعِل) بكسر العين ؛ فالمصدر الميمى من : « يضرب » مثلا هو : « مَضْرَب » ، على العكس من اسمى الزمان والمكان ، فهما من مثل هذا الفعل : « مَضْرِب » بكسر العين .

٢ – المثال الواوى الصحيح الآخر ، فإن صيغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان تكون على (مَفْعِل) بكسر العين ؛ مثل : « مَوْعِد » بمعنى : الوعد ، وزمان الوعد ، ومكانه .

---

(١) انظر : لغات طيئ ٢٨٧

(٢) انظر : الإنصاف ٣٣١/٢

وقد خرجت طيىء على هذا الأمر الثانى ، فلم تستثن المثال الواوى الصحيح الآخر من القاعدة العامة ، فهو عندهم جار على الأصل ، أى أن صيغ المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان منه تكون على (مَفْعَل) بفتح العين ، فيقولون لجميع ذلك : « مَوْعَد » مثلا .

يقول ابن القوطية : « وما كان من الأفعال فاء فعله واوا ، فالمصدر منه والاسم على وزن (مَفْعِل) ، ألزموا العين الكسرة فى مَفْعِل ؛ إذ كانت لا تفارقها فى يَفْعِل ... وطيىء تقول فى هذه البنية كلها بالفتح . ولطيىء توسّع فى اللغات »[1].

ويمكن أن يفسر اتجاه الطائيين إلى فتح عين الكلمة ، بالمماثلة الصوتية أو التوافق الحركى ، بين حركة الميم وحركة عين الكلمة . والله أعلم .

★ ★ ★

الفصل الثانى

اللهجة العامية المصرية فى القرن الحادى عشر الهجرى

من كتاب "دفع الإصر عن كلام أهل مصر" للشيخ يوسف المغربى

الشيخ يوسف المغربى ، هو أبو المحاسن يوسف جمال الدين بن زكريا بن حرب ، المغربى المصرى الأزهرى [١] ، تنحدر أسرته من أصل مغربى ، وقد ولد هو بالقاهرة فى النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى ، وتوفى بها فى سنة ١٠١٩ هـ .

وكتابه : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » وثيقة لغوية مهمة ، سجل فيه صاحبه كثيرا من ظواهر العامية المصرية ، فى القرن الحادى عشر الهجرى . وقد وصل إلينا فى نسخة مكتوبة بخط المؤلف ، انتهى منها فى منتصف جمادى الأولى سنة ١٠١٥ هـ ، أى قبل وفاته بأربع سنوات ، ثم انتقلت بعد ذلك بمدة إلى أبى عبد الله محمد شمس الدين ابن أحمد بن أبى السرور البكرى الصديقى ، المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ ، والذى اختصرها فى كتابه الذى سماه : « القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب » [٢] . ثم انتقلت المخطوطة بعد ذلك إلى

---

(١) انظر ترجمته فى : ريحانة الألبا للخفاجى ٣٢/٢ ، وخلاصة الأثر للمحبى ٥٠١/٤ وهدية العارفين ٥٦٦/٢ ، وبروكلمان GAL II 285 ; SII 394.

(٢) حققه السيد إبراهيم سالم ، وطبعته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٢م . وانظر كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوى ص ٣٠٤

يوسف الملوى ، الشهير بابن الوكيل ، الذى نسخ مختصر ابن أبى السرور السابق [1] ، وانتقلت بعد ذلك إلى الشيخ محمد عياد الطنطاوى ، المعلم الأول للغة العربية فى روسيا ، وبعد وفاته فى عام ١٢٧٨ هـ ، دخلت المخطوطة فى حوزة الكلية الشرقية بجامعة بطرسبورج / لنينجراد ، ولا تزال هناك ، وتحمل رقم Ms. O. 778 .

وقد ظهر الكتاب مصورا عن هذه النسخة فى عام ١٩٦٨م بموسكو ، فى سلسلة آثار الآداب الشرقية ، وذلك بعناية الدكتور عبد السلام أحمد عواد ، الذى قدم له ببحث عن المؤلف بالعربية والروسية ، وذيله بفهارس كثيرة متنوعة نافعة .

ومخطوطة الكتاب ليست كاملة ، بل تنقص إحدى عشرة كراسة ، ويبدأ النقص من أول الكراسة الثالثة ، أى فى باب الباء فصل القاف (مادة : قطرب) ، حتى نهاية الكراسة الثالثة عشرة ، أى باب الفاء فصل الراء (مادة : ردف) . وإذا كان عدد أوراق الكراسة عشر ورقات ، فالناقص ١١٠ ورقات تقريبا . وقد حدث هذا النقص ، بعد اختصار ابن أبى السرور للمخطوطة ، وبعد نسخ ابن الوكيل لهذا المختصر ؛ لأن نسختى المختصر كاملتان .

وهذه المخطوطة هى مسوّدة المؤلف ، ففيها تغييرات وإضافات وتنقيحات بخطه ، مثلما وقع فى صفحة (١٣ب/١٠) عند قوله : « ويقولون : لبن رايب ، ولم أر فى اللغة ما يناسبه ، لا فى رأب المهموز ، ولا فى راب بالألف اللينة » ، فقد ضرب المؤلف على عبارة : « ولم أر

---

(١) انظر مقدمة القول المقتضب : ص ٢-٧

فى اللغة ... بالألف اللينة » ، وكتب على الهامش : « وهو صحيح . قال المجدى : راب اللبن روبا خثر ، ولبن رايب . أو هو ما يمخض ويخرج زبده . وروّبه وأرابه » . كما قال فى آخره (١٣٣ أ/٢١) : « وكتبه مؤلفه يوسف المغربى ، عفى عنه والمسلمين آمين » .

وقد بدأ المؤلف بالعمل فيه فى منتصف شوال سنة ١٠١٤ هـ ، وانتهى منه فى ليلة النصف من جمادى الأولى سنة ١٠١٥ هـ ؛ فقد ورد فى آخره قوله (١٣٣ أ/٢) : « فإن هذا الكتاب حصل فى مدة يسيرة ، يسّر الله عسيره ، فإن ما فيه من المنظوم نظم حال الكتابة مع جريان القلم ، وكأنه نقل من نسخة ثَم . وكانت البداية فيه فى نصف شوال عام أربعة عشر وألف ، والختام ليلة النصف من جمادى الأولى عام خمسة عشر وألف ، مع الاشتغال بسواه من أمور المعاش والمعاد ، والقيام بأمور العيال والأولاد » .

وفى البداية سمى المغربى كتابه : « الفضل العام وقاموس العوام » ، فقال فى مقدمته (٢ أ/٧) : « فقصد الفقير يوسف المغربى ، أدخله الله فى شفاعة النبى العربى ، أن يرتب هذا الكتاب على أبهج ترتيب ، ويهذب ما يقع من عوام أهل مصر بأن يرجعه للصواب ، وهذا هو التعريب ، مغترفا من القاموس والعباب ، مبينا لما حكم بخطئه أنه صواب . وسميته : الفضل العام وقاموس العوام » .

ثم تردد بعد هذا فى تسميته بتسميات أخرى ، إلى أن استقر على تسميته : « دفع الإصر عن كلام أهل مصر » [1] .

---

(١) انظر فى ذلك مقدمة الناشر : ص ١١-١٢

وقد عين المغربى فى النص السابق مراجعه ، فحصرها فى القاموس والعباب ، وإن كان اعتماده على القاموس أكثر من اعتماده على العباب ، وقد تأثر به فى ترتيب مادة كتابه ، ونبه على ذلك فى قوله (٣ أ/١٨) : « وهو على حروف الهجاء كالقاموس مع تسامح فى الأصل والزوائد » .

ومع ذلك لم يسلم من التصحيف والتحريف فى نص القاموس ؛ مثال ذلك قوله (٥٩ب/٨) : « فلان زَعْلُوك ، يعنون أنه فقير . وكثيرا ما يقع هذا من المغاربة ، يقولون على الفقراء الحجاج منهم : زعاليك . والذى فى القاموس : زُعلوك كعصفور : السمين من الإبل ، والقصير اللئيم ، وجمعه زعالك وزعاليك » .

والذى فى القاموس : « الزُّغْكُوك » بكافين ، فى باب الكاف فصل الزاى (٣٠٥/٣) . ولم يرد فيه : « زعلوك » بتاتا . ويظهر أن النسخة التى كانت بيده من القاموس قد أهملت وضع شرطة الكاف الأولى ، على عادة كثير من المخطوطات القديمة ، فاشتبهت لذلك باللام ، مع أن وضع الكلمة فى باب الكاف ، كان من الممكن أن يجنبه الوقوع فى هذا التحريف .

وقد أشار المغربى إلى هذه الكلمة مرة أخرى فى صفحة (٦١ أ/١) فقال : « الصُّعلوك كعصفور : الفقير ، وتصعلك : افتقر . وهذا الذى تقول (العامة) فيه زعلوك . وقد تبدل الزاى صادا ، فلا يكون لحنا . ولكن لم ينص عليه فى القاموس » . فهو هنا يصر مرة أخرى على ورود كلمة : « زعلوك » فى القاموس بغير هذا المعنى ، وإن كان قد فطن هنا إلى العلاقة بينهما وبين كلمة : « صعلوك » ، فقد رققت الصاد ،

وجهرت لتأثرها بالعين المجهورة ، فصارت زايا ، غير أنه عكس الكلام فقال : « وقد تبدل الزاى صادا ، فلا يكون لحنا » .

ويحكى المغربى فى كتابه كثيرا عن نفسه ، ويروى لنا بعض ما أصابه فى مراحل حياته المختلفة ؛ فهو يقول مثلا (٥١ أ/١١) : « قلت : قد مرضت بهذا المرض ، أى الفُوَاق ، حتى التبس على بعض من عادنى بالفُواق عند النَّزْع ، فظن أنى أفوق بنفسي ، أى أجود بها ، وهى على الخروج ، فذهب من وقته لقاضى البلد ، يسأله فى وظيفة لى ، وقال : قد مات يوسف المغربى الآن ، وبذل فيها دنيا ، وكتبت الحجة ، فكان الشفاء فى ذلك اليوم ، ففى عقبه عادنى الأخ الأكرم سيدى محمد أبو الصواب ، ويسر الأمر ، وصف لى المصطكى والعود الماوردى ، فاستعملته فبرأت ، ثم أتفق أننى سرت فى جنازة بنت من سعى علىّ ، ومشيت بالعسر ؛ لأنه لم تكتمل صحتى ، فقال لى بعض الأصحاب : عجبت منك ! هو يشيع موتك ، ويأخذ وظيفتك ، وأنت تمشى فى جنازة بنته ... القصة ، فتعجبت وقلت : أنا لا أتشوش منه ؛ لأنى بعد الفقد لا أبالى بمن تكون فى يده ، بل كونها مع بعض الأصحاب أولى من الأجنبى ، ولم أعاتبه ، وقطعت حجته ، وذهبت رشوته » .

كما يروى قصة أخرى طريفة فى سبب تعلمه النحو ، وصيرورته من العلماء ، فيقول (٧٠ أ/٢) : « قال الفقير مصنف الكتاب : إن من التحدث بالنعمة ما سأقوله ، وهو أننى كنت أصنع حمائل السيف فى حال الصغر ... وذلك بعد موت الوالد ، ودفن فى البقيع الشريف ، وجئت لمصر ، رأيت أخوالى يصنعونها ، وعلمونى ففتح الله علىّ فيها ... ومع شغلى أتلو القرآن العظيم ، وأقرأ فى سبع بجامع طولون ،

من المغرب إلى العشاء ، فكنت فى أثناء القراءة أتأمل اختلاف الحركات فى الكلمات ، ولِمَ تكون هذه الكلمة مرفوعة ، والأخرى منصوبة ؟ إلى غير ذلك . فسألت عن ذلك إمام الجامع ، وهو مولانا الشيخ شعيب جزاه الله عنى ، فقال لى : إذا اشتغلت بالنحو نصف سنة ، علمت ذلك ، خصوصا إن حفظت شيئا من متن ألفية ابن مالك ، وأعطانى إياها فكتبت منها لوحا ، وصرت أقرأ فيه ليلا ، فمنعنى أحد أخوالى عن ذلك ، وقال : ما فى أقاربنا علماء ، تطلع عالم لمن ؟ وصار ينهرنى ، ويقيمنى من القراءة ليلا ؛ لئلا أنعس نهارا ، فلا أشتغل كثيرا ، فإنه يغلب عليه حب الدنيا ، فلا زلت [1] أقرأ خفية بعد نومه ، حتى حفظت الألفية تماما . فقدر الله أنهم جمعوا من ما يساوى ألوفا من الدنانير .. فعزموا على السفر للسودان لأجل بيعها ... واتفق أن ساعدنى جمع من الناس على أنهم يتركوننى بمصر أشتغل بالعلم ، وكان خالى يوسف رحمه الله يحب لى ذلك ، فقام على أخيه إبراهيم ، فاحتج بكونى صغير السن ، وكيف نتركه وحده ، إلى أن سمحوا لى بالجلوس فى دكان لهم ملآنة بالقماش من سائر الأنواع ، وأن أبيع فيها ، وأصرف الفائدة على زوجاتهم وعيالهم إلى أن يحضروا ، فوافقت على ذلك ظاهرا ، ثم بعد مدة يسيرة بعت السلعة ، وأخليت الدكان ، وأبنت الزوجات عنهم ؛ لأنهم وكلونى فى ذلك إن طالت غيبتهم ، واشتريت كتبا ، وجئت الأزهر ، والحمد لله » .

---

(١) هذا من اللحن . انظر كتابنا : فى أصول اللغة .

ومع أن الكتاب مؤلف فى الدفاع عن لغة أهل مصر ، فقد كثرت فيه الاستطرادات لأدنى مناسبة ، كقول المغربى مثلا (٩٥ أ/١٤) : « ويقولون : فلان يبرجم : إذا أكثر كلامه . ويستعملونه فى صوت الحمام ، يقولون : الحمام يبرجم . والذى فى اللغة : البرجمة غلظ الكلام . والبراجم : مفاصل الأصابع . والبراجم : قَوْم فى المثل : إن الشقى وافد البراجم ؛ لأن عمرو بن هند أحرق تسعة وتسعين رجلا من بنى دارم ، وحلف ليحرقن منهم مائة ، فمر رجل فاشتم رائحة فظن شواء اتخذه الملك ، فعدا إليه ليرزأ منه ، فقيل له : ممن أنت ؟ فقال : من البراجم ، فكمل به مائة » .

كما يظهر فى الكتاب اهتمام مؤلفه بذكر فوائد الأعشاب والنباتات والثمار ، فمثلا (٩٦ أ/٩) الثوم إذا كان مسخنا « مخرج للنفخ والدود ، جيد للنسيان والربو والسعال المزمن ، والطحال والخاصرة والقولنج ، وعرق النسا والورك والنقرس ، ولسع الهوام والحيات والعقارب والكَلْب الكَلِب ، والعطش البلغمى وتقطير البول » . وهو إذا شوى مفيد « لوجع الأسنان المتآكلة ، حافظ لصحة المبرودين والمشايخ ، ردىء للبواسير والزحير والحبالى والمرضعات والصداع » .

بل قد يذكر المغربى ثمرة من الثمار ، ليتحدث عن فوائدها الطبية فحسب ، كقوله (١١٤ب/١) : « ويقولون : الرمان ، وهو معروف ، الواحدة بهاء . فائدة : جلده ملين للطبيعة والسعال ، وحامضه بالعكس ، ومُزُّهُ نافع من التهاب المعدة ووجع الفؤاد . وللرمان ستة طعوم كما التفاح ، وهو محمود لرقته وسرعة انحلاله ولطافته » .

ويبدو من نصوص الكتاب أن صاحبه يعرف التركية ، وينظم فيها شعرا [١] . كما يعرف الفارسية كذلك ؛ إذ يقول مثلا فى صفحة (٢٣أ/١٠) : « ومما ترجمته فيه من أبيات كلستان الشيخ سعدى » ، كما قال بعد أن ذكر اشتقاق كلمة بالفارسية (١٠أ/١٤) : « وإنما ذكرت مثل هذا هنا ، حتى يعلم أن هذا الكتاب اسم على مسمى ، وأنه الفضل العام ، لايخص العربى ، إلا أننى لا أكثر من ذلك ؛ لئلا يصعب على من لايعرف الفارسى ، وكثير ما هم » .

وفى الكتاب مادة نافعة لاستنباط كثير من الأحكام عن لغة مصر فى القرن الحادى عشر الهجرى ، وعوامل تطورها من العربية الفصحى ، فى ضوء القوانين اللغوية ، التى أرسى قواعدها المحدثون من علماء اللغات . وقد اجتهد المغربى فى تعليل تطور الكلمات التى أتى بها فى كتابه ، فأصاب الحزّ فى بعضها ، وخانه التوفيق فى الكثير منها ؛ لأنه كان فى كثير من الأحيان يجهل أصل الكلمة ، ويخدعه ما آلت إليه حالها فى شكلها الأخير ، فيربط بينها وبين مادة أخرى لاصلة لها بها .

ومن ذلك قوله [٢] : « يقولون : فلان استنَّا حتى زهق ، أو استنّيته كذلك . وتأويله بعيد جدا . قال [٣] : الأُسْتَن والأُستان : أصول الشجر البالية ، واحدتها : أُسْتَنَة ، وأستن : دخل فى السنة ، قلب : أسنت ، فيمكن أن يحمل قولهم : فلان استنّانى على ذلك ، مبالغة ، أى كأنه انتظر سنة . ولايخفى ما فيه من البعد » .

---

(١) انظر مثلا : ص ٦أ/٨ ؛ ٦أ/١٥

(٢) دفع الإصر ١١٤ب/٢٠

(٣) يقصد : صاحب القاموس ، كعادته . والكلام فيه ٢٣٣/٤

فهو فى هذا المثال يربط بين كلمة : « استنّى » فى العامية المصرية ، و« أستن » مقلوب : « أسنت » التى أوردها صاحب القاموس . ولو بحث قليلا لعلم أن أصل الكلمة هو : « استأنى » بمعنى : انتظر [١] ، فسقطت الهمزة ، وأغلق المقطع بتشديد النون ، أو بعبارة أخرى استغنى عن المد بالتضعيف ، وتلك ظاهرة تعرفها اللغة العربية ، وبعض اللغات السامية فى تطورها ، كقولهم فى : « بالُوعة » : بَلُّوعة » ، وهى الكلمة التى تطورت عندنا الآن إلى : « بَلّاعة » تبعا لقانون المماثلة الصوتية بين الحركات ، وفى السريانية يقال مثلا :ܠܫܢܐ Leššānā بتشديد الشين ، فى مقابلة كلمة : « لسان » فى العربية [٢] .

ويجار المغربى حين يكشف عن كلمة من الكلمات العامية فى القاموس ، فيجدها فى شكلها الأخير تماثل كلمة أخرى ، لا صلة بينهما فى المعنى ؛ كقوله (٣٠ أ/٤) : « ويقولون على معلم الأولاد : فقى ، ولم تعلم ؛ لأن الفقى واد باليمامة ، ونخل لبنى العنبر » . وأصل هذه الكلمة ، كما هو معروف : « فقيه » سقطت منها الهاء ، وهى من الأصوات الخفية التى تسقط كثيرا من أواخر الكلمات فى العامية ، مثل هاء الغائب فى قولنا : « كتابه وقلمه » ، ثم حركت الفاء بالكسر ، تبعا لقانون المماثلة الصوتية بين الحركات .

ولكنه كان فى بعض الأحيان يتوقف ، إذا لم يكن على علم بأصل الكلمة ، كقوله (١٤ أ/٨) : « ويقولون للبرسيم : رِبَّة ، ولم أعرف

---

(١) انظر : لسان العرب (أنى) ٥١/١٨

(٢) انظر لهذه الظاهرة أمثلة أخرى فى كتابنا : لحن العامة والتطور اللغوى ١٢٣، ٣١٦ ، وانظر كذلك : التطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٩٨

فيه شيئا الآن » . والذى لم يعرفه المغربى يوجد فى لسان العرب ، وهو لم يرجع إليه . قال ابن منظور : « والرِّبَّة بالكسر نبتة صيفية . وقيل : هو كل ما اخضرّ فى القيظ من جميع ضروب النباتات . وقيل : هو ضرب من الشجر أو النبت ، فلم يحد . والجمع : الرِّبَب »[1] . ومثل ذلك أيضا قوله (٣٥ب/١٤) : « ويقولون : هُفّ طلع النهار ، يريدون : سرعة الشىء . وكنت أفهم أن هفّ حكاية صوت من يطفىء السراج . ولم أنظر فيه شيئا فانظرها » .

وأحيانا يقطع المؤلف بأن الكلمة لا أصل لها ، كقوله (١٣٢أ /٢) : « يقولون : وَرَّيت فلانا كذا ، يريدون : أطلعته عليه ، أى أريته له . وليس له أصل » . ويبدو أن أصل هذا الفعل هو : « رأّى » بتضعيف الهمزة ، وعندما سقطت الهمزة أصبح الفعل : « رَوَّى » وهو ما يستعمله العراقيون حتى اليوم ، فيقولون : « رَوِّيته إياه » بمعنى : أريته إياه . أما لهجة مصر ، فقد حدث فيها قلب مكانى بين الراء والواو ، فصار الفعل : « وَرَّى » .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة للقلب المكانى منتثرة فى ثنايا الكتاب ؛ كقوله (٢٣ب/١٢) : « ويقولون : زِحْلِفَة ، على الدابة المسماة : سلحفاة » . فقد جهرت السين فى هذا المثال ، بسبب مجاورتها للام المجهورة ، ثم حدث القلب المكانى بين اللام والحاء ، وقصرت حركة الفاء بسبب انتقال النبر .

وكقوله (٢٥ب/٧) : « ويقولون : سقّف على يديه ، أو بيديه .

---

(١) لسان العرب (ربب) ٣٩٢/١

ولم أنظره » . فأصل هذا الفعل : « صَفَّق » ، فحدث قلب مكانى بين الفاء والقاف ، ورققت الصاد فصارت سينا ، وأغلب الظن أن القاف كانت قد قلبت كذلك همزة ، كما يحدث الآن فى معظم بلاد مصر ، غير أن الكتابة التقليدية المحافظة ، كانت تستر مظهر هذا التطور [1] .

ومثل ذلك القلب المكانى الذى نعرفه فى كلمة : « مِلْعَقَة » وتطورها إلى : « مَعْلَقَة » — هذا القلب المكانى كان معروفا كذلك فى أيام المغربى ؛ يقول (٤٩ب/١٢) : « ويقولون : معلقة لآلة يؤكل بها ويشرب . ولم أرها فى القاموس ، والذى فيه : رجل ذو معلقة كمرحلة : يتعلق بكل ما أصابه ، انتهى . ويمكن بالقياس أن تكون الآلة : مِعْلَقَة بالكسر ، تعلق الطعام والشراب . أو يقال : إنها ملعقة ، بتقديم اللام ، من اللعق » . وما سبق أن قلناه فى قاف « صفّق » ، يمكن أن يقال هنا فى قاف « ملعقة » . وانظر كذلك عنده (٥٤ب/٣) .

وكما أن القلب فى هذه الكلمات قديم منذ أيام المغربى ، أو ربما قبل ذلك ؛ فإن ضياع أصوات ما بين الأسنان من العامية المصرية قديم كذلك ، نجد له أمثلة كثيرة عند المغربى ؛ فمن أمثلة ضياع « الذال » وتحولها إلى « دال » قوله (٩٢ب/١) : « يقولون فى السبّ : فلان نَدْل ، بالإهمال ، وإنما هو : نذل ، بالمعجمة » . وقوله (١٠٨ب/٤) : « ويقولون : فلان يهدرم الكلام ، وله أصل . قال : الهذرمة سرعة الكلام والقراءة ، إلا أنه بالمعجمة » . وقوله (١٢٥ أ /١١) : « يقولون : فلان جلس حِدَا فلان ، أى قريبا منه . وهو تصحيف عن حذائه ، بالذال المعجمة » .

---

(١) انظر هنا كذلك : لحن العامة والتطور اللغوى ص : ٦٥ (الهامش الأول) وصفحة ٣٥٦

ومن أمثلة ضياع « الثاء » وانقلابها « تاء » قوله (٦٣أ /١٩) : « يقولون على الشجر : أتل بالمثناة ، وإنما هو أثل بالمثلثة ، واحده أثلة » . وقوله (٦٧أ /١٨) : « ويقولون : أكلنا الشيء ورمينا تِفْله . والصواب : الثُفْل ، بالمثلثة وبالضم » . وقوله (٩٦أ /٧) : « ويقولون : توم بالمثناة ، وإنما هو ثوم بالمثلثة » .

ومن أمثلة ضياع « الظاء » وتحولها إلى « ضاد » قوله (٧١ب/١) : « ويقولون : حَنْضَل ، على الحنظل ، بالظاء المشالة . وليس له وجه ، فإن الحَنْضَل : الغدير الصغير » !

ولم تكن العامة فى عصر المغربى تهمز كثيرا من الكلمات التى تهمزها الفصحى ، تماما كما ننطق اليوم : « رفا الثوب » بدلا من : « رفأ الثوب » (٩أ /١) . ومثل ذلك أيضا قوله (٩٨أ /١٦) : « يقولون : يزوم عليه : إذا هم به أن يغلبه . وفى القاموس : زأم كمنع : أكل أكلا شديدا ، وزأمه : ذعره : وهذا قد يناسب قولهم : فلان زام علىَّ ، أى ذعرنى » . ومثل هذا الفعل كان مضارعه : « يزأم » بفتح العين كيمنع ، غير أنه لما ضاع منه الهمز من عينه ، تصرف كتصرف الأجوف ؛ مثل : قال يقول ، ومات يموت ، ورام يروم .

ويضرب قانون المماثلة بسهم وافر فى تطور معظم الأمثلة التى ذكرها المغربى ، كقوله (٢٤أ /٢٠) : « ويقولون : عمل له الفرح بزَفَّة . وليست الزفة بهذا اللفظ فى اللغة ... وأنسب من هذا أن الزُّفَّة بالضم تطلق على الزُّمْرة . والزُّفَّة دائما فى زمرة ، إلا أنهم حرفوها من الضم إلى الفتح . وفيه ما فيه » ، فتحول ضمة الزاى هنا إلى فتحة ، سببها المماثلة الصوتية مع فتحة الفاء .

ومن أمثلة ذلك أيضا قوله (٦٢أ /١٠) : « ويقولون : كحك العيد ، وإنما هو الكعك . خبز معروف ، فارسى معرب » ؛ فقد همست العين هنا فتحولت حاء ، بسبب المماثلة الصوتية بينها وبين الكاف المهموسة .

أما كلمة : « صرّم » التى يطلقها المصريون على الدبر ، فلم يعرف المغربى أنها متطورة عن كلمة : « سرّم » الواردة فى القاموس المحيط ١٢٨/٤ فى قوله : « السُّرم بالضم : مخرج الثفل ، وهو طرف المعى المستقيم » ، فقال المغربى (١٠٢ب/٣) : « ويقولون على الاست : صرم ، ولم يعلم . قال : صَرَمه صرْمًا ويضم : قطعه قطعا . وصرم الرجل : قطع كلامه . والاسم : الصرم بالضم » ؛ فقد خلط المغربى هنا بين كلمة : « صرّم » المتطورة عن « سرّم » ، وكلمة : « صَرَمَ » بمعنى : قطع . والسبب فى انقلاب السين صادا هو المماثلة الصوتية بين السين والراء ؛ لأن الراء فى العربية ذات قيمة تفخيمية ، وهى تميل إلى تفخيم الأصوات المجاورة لها ؛ كقولنا : « طور » فى « ثور » و« صُور » فى « سور » و« أخرص » فى « أخرس » و« رَفَص » فى « رفس » و« ضَرْب » فى « ضرب » ، وغير ذلك .

أما إذا حدثت هذه المماثلة فى الزمن القديم ، أى فى عصور الاحتجاج اللغوى ، فإن المغربى يعترف بها شأنه فى ذلك شأن سائر اللغويين ، كقوله (٤١ب/٨) : « ويقولون : فلان يزدق ، أى يصدق ، وهو يصدق . قال فى القاموس : الزدق بالكسر لغة فى الصدق ، وأنا أزدق منه » . فقد جهرت الصاد هنا بسبب مجاورتها للدال المجهورة ،

فتحولت زايا مفخمة ، وكتبت زايا لعدم وجود رمز للزاى المفخمة فى الخط العربى !

والاعتراف بالتطور القديم فى الألفاظ ، وعدّه من الفصيح ، له أمثلة أخرى فى الكتاب ، كقوله (٤٣ب/١٣) : ويقولون لمن ولد له مولود : أىّ يوم سبوعه . وكان القياس : أسبوعه . ولكن قال (القاموس ٣٦/٣) : « والأسبوع من الأيام والسُّبوع بضمها » . وقوله (١٢٩أ /٩) : « ويقولون : علوان الكتاب ، باللام . وهو صحيح كالعنوان بالنون ، فمما لاشك فيه أن الأصل هنا هو كلمة : « عنوان » ، وأن الثانية متطورة عنها ، بسبب تأثير قانون المخالفة الصوتية بين النونين فى هذه الكلمة ، غير أن ذلك قد وقع من العرب فى عصور الاحتجاج ؛ ولذلك روى لنا على أنه جائز وصحيح ، إذ مقياس الصواب والخطأ هنا عند اللغويين ، هو السماع من العرب أو عدمه .

أما السبب فى تطور كلمة : « نصف » فى العامية إلى : « نُصّ » فى قوله (٣٤أ /١٠) : « ويقولون : نُصّ فضّة ، وإنما هو نصف . قال (القاموس ٢٠٠/٣) : النصف مثلثة : أحد شِقّى الشىء » — فهو أن الفاء من الأصوات المهموسة التى تخفى أحيانا عند النطق ، فيبدو كأن الصوت السابق عليها مضعف .

وأما إطلاقهم : « أتانة » على أنثى الحمار ، بدلا من : « أتان » (١٠٩أ /٨) فهو متفق مع الاتجاه العام إلى إلحاق تاء التأنيث بمعظم المؤنثات السماعية ، إن أريد الاحتفاظ بالتأنيث فيها ؛ مثل قولنا : « خَمرة » فى « خمر » و« كِبْدة » فى « كَبِد » و« عقربة » فى « عقرب » و« سكّينة » فى « سِكّين » ، وما إلى ذلك .

ويبدو من بعض أمثلة الكتاب شيء من التطور فى لغتنا الحالية ، لغة التخاطب فى مصر ، عنها فى عصر المغربى . ومن أمثلة ذلك : انقلاب القاف غينا فى قولنا : « زَغْزَع » بدلا من : « زقزق » التى كانت ما تزال مستعملة فى عصر المؤلف ؛ إذ يقول (٤٢ب/١٦) : « ويقولون : زقزقة ليضحك . قال فى المختصر : الزَّقزقة : ترقيص الطفل . وفى القاموس : الزقزقة الضحك الضعيف والخفة وصوت طائر عند الصبح ، وترقيص الصبى ... ولكن خلاف المشاهد ، فإن الزقزقة الآن : العبث باليد ، وتحريكها فى خاصرة الصبى ليضحكه . وهذا خلاف الترقيص ، فانظر فيه » .

فالتطور الحادث فى هذا اللفظ فى عصر المؤلف ، كان فى معناه لا فى صوته ، ولكن الذى حدث عندنا الآن بالإضافة إلى ذلك هو تحول القاف إلى غين . وانقلاب القاف غينا أمر يعرفه السودانيون ، وبعض قرى جنوبى العراق . وعندنا من هذه الظاهرة فى عاميتنا المصرية مثال آخر هو قولنا : « مش غادر » بمعنى : لا أقْدِر .

وقد عرف المغربى أصل كلمة : « فين » (١٢٠أ/٦) وأنها كانت فى الأصل : « فى أين » فسقطت الهمزة . وهذا ما يوافقه عليه العلماء المحدثون [1] . غير أنه ضل فى البحث عن أصل كلمة : « إيمتا » فى قوله (٣ب/٩) : « ويقولون إذا وعد أحد بشيء مثلا ، فيقول له : إيمتا يكون ؟ وليس له وجه ، إلا أن تكون (إى) زائدة ، ومتى للسؤال عن الوقت ، أو أن (إى) وحدها حرف جواب ، فكأنه يقول إذا قيل له :

---

(١) انظر : أصول الكلمات العامية ٦٠ والتطور اللغوى مظاهره وعلله وقوانينه ٨٠

نعم ، ما أشرتم به متى ؟ » . والحقيقة أن هذه الكلمة ليست مركبة من (إى) و(متى) كما يبدو فى الظاهر ، بل الذى حدث هو أن « متى » سكنت ميمها للسرعة فى النطق ، فجىء بهمزة الوصل ؛ لئلا يبتدأ ساكن ، وعندما انتقل النبر إلى هذه الهمزة طالت حركتها بعض الشىء ، فلذلك كتبها المغربى بالياء : « إيمتا » .

وعلى الرغم من عدم معرفة المغربى باللغة العبرية ، فإنه استطاع أن يصحح إلى حد ما التعبير العبرى الشائع عند من يشتغلون بالسحر من العامة ، وهو אֶהְיֶה אֲשֶׁר אֶהְיֶה ('ehyé ašer 'ehyé) أكون الذى أكون (يعنى : أنا من أنا) ؛ إذ تقوله العامة : « أهيا شراهيا » ، وقد جعله المغربى : « أهيا أُشَر أهيا » وهو قريب من النطق العبرى الصحيح ، وهو : « إِهْيهْ أُشِرْ إِهْيِهْ » ، وإن كان المغربى قد ظن أن هذا التعبير يونانى ، وهَمًا منه ؛ فقال (١٢١ب/١٣) : « يقولون : أهيا شراهيا . قال : وهو خطأ ، وإنما هو : إهيا – بكسر الهمزة – أَشَرْ إهيا ، بفتح الهمزة والشين ، أى الأزلى الذى لم يزل ، يونانية » .

وهناك فى الكتاب أمثلة كثيرة لتطور الصيغ فى العامية المصرية ، فمن أمثلة تطور صيغة (فُعْلُول) بضم الفاء إلى (فَعْلُول) بفتحها ، قوله (١٩٦أ/٣) : « يقولون : صاحب بلعوم ، أى كثير الأكل ، فيفتحون الباء ، وإنما هو بالضم : مجرى الطعام فى الحلق » . وقوله (٩٦ب/١٥) : « ويقولون : الخَرْطُوم بالفتح ، وإنما هو : الخُرطوم بالضم كزُنبور : الأنف أو مقدمته » . وقوله (١١٦ب/٨) : « ويقولون : أعطاه العَرْبُون ، بفتح العين ، مع أنه بضمها » .

ومن أمثلة تطور (فِعْلِيل) بكسر الفاء إلى (فَعْلِيل) بفتح الفاء ، قوله (٦٥ب/١) : « ويقولون : البَرْطيل شيخ كبير ، فيفتحون الباء ، وإنما هو البِرْطيل بالكسر » . وقوله (٤٢ب/١٠) : « يقولون : فلان زَنْديق ، فيفتحون الزاى ، وإنما هو بكسرها » . وقوله (٩٠ب/١) : « يقولون : قَنْدِيل بفتح القاف ، وإنما هو بكسرها » .

ومن أمثلة تطور صيغة (مِفْعَلَة) بكسر الميم إلى (مَفْعَلَة) بفتح الميم ، قوله (١١٣ب/٥) : « ويقولون لما يوضع فيه القنديل : مَدْخَنة ، بفتح الميم ، وإنما هى مِدْخنة ، كمِكْنَسة » .

ومن أمثلة تطور (فَعُول) بفتح الفاء وضم العين إلى (فُعُول) بضمها قوله (٢٥أ /٢٠) : « ويقولون لما يسف : سُفُوف ، بضم السين ، وهو سَفُوف كصبور » . وقوله (٥٤ب/١) : « ويقولون : لُعُوق ، بضم اللام ، وإنما هو بفتحها . قال فى القاموس : لَعُوق كصبور : ما يلعق » .

أما تطور دلالة الألفاظ فى عامية مصر فى عصر المغربى ، فلها أمثلة كثيرة كذلك فى الكتاب ؛ فمن أمثلة تخصيص الدلالة استعمالهم كلمة : « الطرب » فى معنى الفرح ، كما نستخدمها فى أيامنا هذه ، وهى تدل فى الأصل على حركة الفرح والحزن ؛ يقول (١٦أ /١٨) : « ويقولون : حصل لفلان الطرب ، يخصونه بحركة الفرح ، وهو يطلق على حركة الفرح والحزن من الأضداد . ورجل مطراب وطروب . وقد ظهر الآن أن قولهم : لو اتفق حماران لأطربا ، أى حركا حركة حزن ، لا حركة فرح ؛ إذ صوت الحمار بمفرده يحرك حركة الحزن ، ويستفاد منه ، فكيف مع الازدواج » .

ومن أمثلة انتقال الدلالة بسبب إحدى علاقات المجاز المرسل ، استعمالهم : « تشنيف الآذان » بمعنى إسماعها ماحسن من الأصوات ، وهو فى الأصل يعنى إلباسها الشنف ، وهو القرط . يقول المغربى (٢٦ب/١٥) : ويقولون عند السماع : شنفتم المسامع ، فلو مشى معهم أحد فى تشنيف المسامع لما شنَّفُوا المسامع . ومعنى ذلك أن الشَّنّف بالكسر وسكون النون ... هو القرط للأذن ، وشَنَّف الجارية فتشنفت : جعل لها شِنْفًا ، مثل : قَرَّطها القرط فتقرطت . فكأن المسمع بحسن سماعه ألقى فى المسامع شنوفا وجواهر ، فصح قولهم : شنفتم المسامع » .

أما « تقطيع فروة » الإنسان ، فمعناه فى عصر المغربى : ذكره بالمحاسن ؛ يقول (١٢٩ب/١٣) : « يقولون : كنا نقطع فروتك ، أى كنا نذكرك بالمحاسن ، ولكن لا يخفى ما فيه من الإبهام ، فإن الفروة للخروف ، والفروة جلد الرأس » . وقد تطور هذا المعنى فى عاميتنا الحالية ، فأصبحنا لا نفهم من هذا التعبير إلا ذكر مساوىء الإنسان لا محاسنه » .

هذا هو تحليل بعض الظواهر اللغوية التى يفيض بها هذا الكتاب الممتاز ، وهو وثيقة لغوية نادرة فى دراسة اللهجات العربية . وكم كنا نتمنى لو جاد علينا التراث العربى بالكثير من أمثال هذه الوثيقة فى عصور العربية المختلفة ، وبقاعها المتعددة ، لتلقى بعض الضوء على مراحل التطور اللغوى لكثير من الظواهر اللغوية فى العربية .

* * *

الباب الرابع

في العلاقات اللغوية

الفصل الأول

العلاقات اللغوية بين التركية والعامية المصرية

لم تقتصر العلاقات المصرية التركية على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، طوال القرون الماضية ، وإنما شملت هذه العلاقات الجانب اللغوى كذلك .

وليس من مهمة هذا الفصل أن يعدّد الكلمات العربية ، التى دخلت اللغة التركية ، فهى كثيرة كثيرة ؛ فقد اعتنق الأتراك الإسلام منذ القديم .. وكم خدم علماؤهم المبرّزون الإسلام والعربية ، بالمؤلفات والشروح والتعليقات ! وبعض هذه المؤلفات والحواشى مطبوع مشهور ، وكثير منه يحتاج إلى عناية المحققين ، لنفض غبار الزمن عنه ، وإخراجه للناس محقّقا مجلوًّا ، ليفيد منه الدارسون والباحثون .

غير أنه على الجانب الآخر ، لم تتغلغل اللغة التركية فى العربية الفصحى ؛ وذلك لأن هذه اللغة الأخيرة عند الأتراك ، كما هى عند بقية الشعوب الإسلامية ، لغة القرآن العظيم ، التى لا يصح أن تُمَسَّ أو تمتلىء بالمولَّد أو الدخيل .

غير أن اللغة الديوانية تفيض فى الدوائر الرسمية المصرية بالكثير من الألفاظ العربية ، التى تغيَّرت دلالتها على يد الأتراك ، واستعملها المصريون بهذه الدلالة الجديدة فى كتاباتهم الرسمية ، ولا يزال بعضها حيا يرزق على أقلام الكتاب المصريين حتى اليوم .

فمن ذلك مثلا الكلمات التالية :

١ – **إمضاء** : أصل معناه بالعربية : (إنجاز الأمر) . ونستعملها اليوم بمعنى : التوقيع على الورق (إمظا) .

٢ – **تشريف** : أصل معناها بالعربية : (منح الشرف) . ونستعملها اليوم بمعنى : زيارة كبار الرجال .

٣ – **دائرة** : أصل معناها بالعربية : (خط مستدير متصل) . ونستعملها اليوم بمعنى : مركز إدارة فى حكومة (دايرثْ) .

٤ – **رديف** : أصل معناها بالعربية : (راكب خلف آخر) . ونستعملها اليوم بمعنى : جندى من الاحتياطى .

٥ – **رسمى** : أصل معناها بالعربية : (منسوب إلى الرسم) . ونستعملها اليوم بمعنى : صادر من الحكومة .

٦ – **عرضحال** : أصل معناها بالعربية : (إظهار حال) . ونستعملها اليوم بمعنى : شكوى أو طلب (عَرْظُحال) .

٧ – **معاش** : أصل معناها بالعربية : (ما يعيش به الإنسان) . ونستعملها اليوم بمعنى : مرتب الموظف .

٨ – **مقاولة** : أصل معناها بالعربية : (مباحثة أو مجادلة) . ونستعملها اليوم بمعنى : عقد أو اتفاق (مقاولتْ) .

٩ – **نفر** : أصل معناها بالعربية : (الجماعة من ثلاثة إلى عشرة) . ونستعملها اليوم بمعنى : جندى فى الجيش .

١٠ – **هيئة** : أصل معناها بالعربية : (شكل أو مظهر) . ونستعملها اليوم بمعنى : جماعة تقوم بعمل (هَيَاتْ) .

* * *

أما الألفاظ التركية التى عشقها الشعب المصرى ، فجرت على لسانه فى لهجات التخاطب ، فهى أكثر من أن تُحصى . وقد قلَّبت بعض المعاجم الحديثة وكتب اللغة تقليبا استغرق بعض الوقت ، وخرجت بهذه المجموعة من الألفاظ التركية ، التى يستخدمها المصريون باللفظ والدلالة التركية فى كثير من الأحيان ... وإنه وإن تشاركت الفارسية مع التركية فى بعض هذه الألفاظ أحيانا ، فإن الطريق الذى وصلت به إلينا ، هو الطريق التركى بلاشك ... ومن هذه الألفاظ مايلى :

١ - **تنكة القهوة** = الإناء الذى تصنع فيه القهوة . من التركية : تَنكَه ، بمعنى : صفيح .

٢ - **جَردل** = الوعاء الذى يوضع فيه الماء وغيره . من التركية : جَرْدَل (گردل) .

٣ - **جَزْمة** = حذاء من أى نوع . من التركية : چِزْمَه ، للحذاء برقبة .

٤ - **رَشْمه** = السلسلة التى تحيط برأس الفرس . من التركية : رِچْمَه (riçme) .

٥ - **شاكوش** = آلة يستعملها النجار (مطرقة) . من التركية : چَاكِچْ (çekiç) .

٦ - **شَرَاب** = ما يلبس فى القدم . من التركية : چُورَب (çorap) .

٧ - **شُرُك** = فاسد لايعمل . من التركية : چُرُك (çürük) .

٨ - **صاغ** = صحيح ، سليم ، كامل . من التركية : صاغ (sağ) .

٩ - **شُرِيك** = نوع من الفطير . من التركية : شُورَك (sörek) .

١٠ - **شلبى** = من أسماء الأعلام . من التركية : چَلَبِى ، بمعنى : سيد ، أمير ، رَيِّس .

١١ – **شنطة** = وعاء من الجلد لحفظ الملابس . من التركية : چانته ، بمعنى : كيس أو خُرج (çanta) .

١٢ – **صاج** = لوح من الصفيح . من التركية : صاج : حديد مطروق (صاك sag) .

١٣ – **شوربة** = حساء ، مرق اللحم . من التركية : چُورْبا .

١٤ – **ضُلْمَة** = ما يُحْشَى من الخُضَر . من التركية : دُولْمه (dolma) .

١٥ – **طابور** = صف من الناس . من التركية : طابور ، بمعنى : جماعة العسكر (tabur) .

١٦ – **طنجرة** = وعاء للقَلْي . من التركية : تنچره (tencere) بالجيم الشامية .

١٧ – **طُورَة** = عدد أربعة من أى شيء . من التركية : طُوره ، بمعنى : حزمة ، صحبة ، ملف .

١٨ – **قفطان** = من ملابس الرجال . من التركية : قَافْطان (kaftan) .

١٩ – **قلاووظ** = مسمار ملولب . من التركية : كِلاَفُوز (kilavuz) .

٢٠ – **كُبْرِى** = جسر فوق الماء . من التركية : كوپرو (köprü) .

٢١ – **كبشة** = مغرفة . من التركية : كَبْچه (kabçe) .

٢٢ – **كرباج** = السوط المعروف . من التركية : كِرْباچ (kirbaç) .

٢٣ – **كَرَكُون** = مركز الشرطة . من التركية : قَرَاقُول (karakol) .

٢٤ – **سُجُق** = مصران محشو باللحم والأرز . من التركية : سُجُق (sucuk) بالجيم الشامية .

٢٥ – **ياقة** = ياقة القميص . من التركية : ياقه (yaka) .

٢٦ – **يشمك** = البرقع عند الطبقة الراقية . من التركية : يَشْمَقْ ، بمعنى طرحة ، غطاء الرأس (yaşamak) .

٢٧ - **ياميش** = فواكه جافة تؤكل فى شهر رمضان . من التركية : يَمِشْ ، بمعنى : ثمر جاف (yemis) .

٢٨ - **شنكل** = مشبك الباب أو الشباك . من التركية : جَنْكَل .

٢٩ - **عربة / عربية** = سيارة . من التركية : آرابه .

٣٠ - **بوغاز** = مضيق فى البحر بين ساحلين . من التركية : بوغاز (boğaz) .

٣١ - **بيرَق** = راية . من التركية : بَيْرَق (bayrak) .

٣٢ - **جوخ** = نوع من القماش المخمليّ . من التركية : چوخا (çuha) .

٣٣ - **قاوون** = نوع من البطيخ / العجُّور . من التركية : قاقون (kavun) .

٣٤ - **حديقة الأورمان** = حديقة معروفة فى القاهرة . من التركية : أورْمان ، بمعنى : غابة (orman) .

٣٥ - **أورنيك** = ورقة من أوراق الدواوين الحكومية . من التركية : أُورْنَك (örnek) .

٣٦ - **قاوون** = قلنسوة من الجوخ المبطن . من التركية : قاقوق (kavuk) .

٣٧ - **أزان** = وعاء كبير لغلى الماء . من التركية : قَزَان (kazan) .

٣٨ - **أزمة** = آلة من آلات النجار / بلطة . من التركية : أزْمِه (ezme) .

٣٩ - **أوستيك الساعة** = ما تربط به الساعة على معصم اليد . من التركية : كُوسْتِك ، بمعنى : سلسلة (köstek) .

٤٠ - **آخر ألاجه** = غاية الحسن والجمال . من التركية : أَلاَجِه (alaca) بالجيم الشامية (نوع من الحرير) .

٤١ – **أوزِى** = خروف صغير . من التركية : قُوزُو (kuzu) .

٤٢ – **ألاضيش** = أتباع شخص ما . من التركية : أرْقَدَاشْ (arkadaş) .

٤٣ – **فلان مأنبر** = منحنٍ . من التركية : قَمْبُور (kambur) .

٤٤ – **آورمة** = لحم مقلوّ بالسمن ، شواء . من التركية : قاقِرْمَه (kavirma) .

٤٥ – **أوُيْمة** = أثاث عليه حفر ونقوش . من التركية : أويْمَه (oyma) .

٤٦ – **آيش** = جلدة يَسُنّ عليها الحلاق الموسى . من التركية : قايِش (kayiş) .

٤٧ – **مسمار بُورْمَة** = نوع من المسامير . من التركية : بُورْمَق (burmak) .

٤٨ – **بَشاوْرَة** = ممسحة للسبورة فى دور العلم . من التركية : ياچَاقْرَه (peçevre) .

٤٩ – **بوغاشة** = نوع من الفطائر . من التركية : بُوغَه چه ، بمعنى : فطير مُسَوًّى على الرماد .

٥٠ – **بَرْضُه** = أيضا . من التركية : بِرْدَه (bir de) .

٥١ – **بقلاوة** = نوع من الحلوى . من التركية : بَقْلاَوَ (baklava) .

٥٢ – **بوريك** = نوع من الفطائر . من التركية : بُورَك (börek) .

٥٣ – **بويه** = ما يدهن به الشيء من الأصباغ . من التركية : بُويه (boya) .

٥٤ – **سَرْكي** = دفتر تقيد فيه المكاتبات الحكومية . من التركية : سَـرْگِي (sergi) .

هذه مجموعة من الكلمات التى دخلت العامية من اللغة التركية . وهناك المئات من أمثالها ، ولسنا هنا بصدد الإحصاء الكامل .

* * *

حتى القواعد التركية فى النسب ، واستخدام تاء التأنيث ، وغير ذلك ، قد تركت آثارها الواضحة فى اللهجة العامية المصرية ؛ فالنسبة باللاحقة التركية : (جى) التى تحولت فى العامية المصرية إلى : (جى) ، تلحق الكثير من الكلمات على ألسنة الناس فى كل وقت وحين ، فى حياتهم اليومية .

وهذا ما خطر على البال من الألفاظ المنسوبة بهذه اللاحقة ، وأنا أكتب هذا الفصل ، وغيرها كثير كثير :

قهوجى – بُوهْيجى – جزمجى – عربجى – أونطجى – طعمجى – طرشجى – مكوجى – بوسطجى – عُصْبجى – سُفرجى – كبابجى – كفتجى – قمصانجى – خمورجى – محولجى – صابونجى – أفيونجى – تومرجى .

أما وقف الأتراك على تاء التأنيث بالتاء ، وكتابتهم إياها لذلك بالتاء المفتوحة فى الخط العثمانى ، فقد نقل إلى نطق المصريين وكتابتهم الكثير من الأسماء والمصادر العربية التى سُمِّى بها ، فى صورتها التركية . ومن أمثلة ذلك :

طلعت – عزت – ألفت – قسمت – نعمت – حشمت – مدحت – عفت – بهجت – عصمت – شوكت – مرفت – ثروت – حكمت – رأفت – نشأت – خيرت .

ومن الغريب أن هذه العادة فى الوقف على تاء التأنيث بالتاء ، وكتابتها كذلك بالتاء المفتوحة ، كانت لغة عربية قديمة ، لقبيلة من القبائل العربية الفصيحة ، وهى قبيلة طيىء ؛ فقد « قال الفراء : والعرب تقف على كل هاءِ مؤنثٍ بالهاء ، إلا طيئا ، فإنهم يقفون عليها بالتاء ، فيقولون : هذه أَمَتْ ، وجارِيَتْ ، وطَلْحَتْ » [1] .

وقد ذكر سيبويه هذه الظاهرة ، وإن لم يسمِّ القبيلة التى تخصّها ، وروى ذلك عن أبى الخطاب الأخفش ؛ فقال : « وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون فى الوقف : طلحت » [2] .

وعلى هذه اللغة جاء قولُ بعضهم : « وعليه السلام والرحمتْ » [3] .

وقولُ أبى النجم العجلى :

اللهُ نَجَّاك بكفَّىْ مَسْلَمَتْ
من بعدما وبعدما وبعد مت
صارت نفوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ
وكادت الحُرَّة أن تُدْعَى أَمَتْ [4]

---

(١) لسان العرب ٣٧٠/٢٠

(٢) الكتاب ٢٨١/٢

(٣) شرح ابن يعيش للمفصل ٨١/٩ والخصائص لابن جنى ٣٠٤/١ والمحتسب ٩٢/٢ وشرح شواهد الشافية ١٩٩/٤ ، ٢٢٠/٤

(٤) الأبيات لأبى النجم فى اللسان (ما) ٣٦١/٢٠ وشرح التصريح ٣٤٤/٢ والدرر اللوامع ٢١٤/٢ وبلا نسبة فى شرح المفصل ٨٩/٥ ، ٨١/٩ والعينى على الخزانة ٥٥٩/٤ والدرر اللوامع ٢٣٥/٢ والخزانة ١٤٨/٢ والخصائص ٣٠٤/١

وهذه الظاهرة ، ظاهرة الوقف على تاء التأنيث بالتاء ، توجد كذلك فى اللغتين : الأكادية (لغة العراق القديمة) والحبشية من اللغات السامية ، أخوات اللغة العربية . وهى تروى كذلك عن اللغة الحميرية ، لغة اليمن القديمة .

قال ابن منظور [١] : « والوثب القعود ، بلغة حمير ، يقال : ثِبْ ، أى : اقعد . ودخل رجل على ملك من ملوك حمير ، فقال له الملك : ثب ، أى : اقعد ، فوثب فتكسّر ، فقال الملك : ليست عندنا عربيّتْ ، من دخل ظَفارِ حَمَّر ، أى تكلم بالحميرية . وقوله : عربيَّتْ ، يريد : العربية ، فوقف على الهاء بالتاء ، وكذلك لغتهم » .

أما سياحة الألفاظ [٢] من أمة إلى أمة ، ورجوعها مرة أخرى إلى موطنها الأصلى فى ثوب جديد ، فعندنا منها هنا مثال طريف ، لاسم عربى قديم جدا جاء إلى تركيا ، فلبس ثوبا تركيا ، وعاد إلى مصر فى هذا الثوب الجديد ، وهو الاسم : « تفيدة » الذى كان فى أول الأمر : « توحيدة » ! وسافرت السيدة « توحيدة » إلى استانبول ، وعادت إلى مصر : « تفيدة » ! وسمى الناس هنا بناتهم بهذا الاسم الجديد ، ومازالوا يسمون ...

* * *

---

(١) لسان العرب (وثب) ٢٩١/٢

(٢) انظر فى هذا كتابنا : التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه ١٤٨-١٥٤

هذه هى بعض جوانب العلاقات اللغوية بين التركية والعامية المصرية . وما أردنا الاستقصاء والحصر .. ولكن التمثيل والتذكير . والله الموفق .

* * *

الفصل الثانى

العلاقات اللغوية بين العربية الفصحى والعامية السودانية

نود فى بداية حديثنا عن العلاقات اللغوية بين العربية الفصحى والعامية السودانية ، أن نشير هنا إلى أن علاجنا لهذه العلاقات ، لا يعنى فى كل حالة أن العامية فى أى قطر عربى تنحدر من الفصحى مباشرة ؛ فقد تكون امتدادًا لشىء من اللهجات العربية القديمة ، التى كانت تموج بها الجزيرة العربية ، فى عصور ما قبل الإسلام .

ونحن نلفت النظر إلى هذه القضية هنا ؛ لأن بعض الناس يظنون أن كل العاميات المعاصرة ، ليست إلا انحطاطا من العربية الفصحى ، وذلك لأنهم يعتقدون أن هذه العربية الفصحى كانت هى اللغة الوحيدة السائدة فى جزيرة العرب قبل الإسلام ؛ ولذلك نراهم يرددون القول الشائع بأن هذه الفصحى قد فسدت بعد الفتوحات الإسلامية ، بسبب اختلاطها بلغات الأمصار المفتوحة . ولو كان الأمر كما يظنون لوجب أن تحتفظ الجزيرة العربية ، أو لنقل الجزء الداخلى منها ، بسلامة لغته الفصحى ، وهذا ما لم يحدث منذ عصر مبكر كذلك .

والدليل على صحة ما نقول ، هو ما روى لنا فى بطون الكتب العربية عن تعدد اللهجات العربية ، بتعدد القبائل المختلفة . وليس هذا بدعا من القول ، فمن المسلَّم به عند المحدثين من علماء اللغات أنه يستحيل على أية مجموعة بشرية تشغل مساحة أرضية شاسعة ، أى تحتفظ فى تعاملها اللغوى اليومى بلغة موحدة .

ومع أن اللغويين العرب كانوا مشغولين بالعربية الفصحى ، لغة الشعر والأدب ، تلك اللغة التى اختارها الله سبحانه فأنزل بها كتابه العزيز ، لتفهمه جميع القبائل التى كانت تلتزم هذه الفصحى ، فى أشعارها ومواقف الجد من القول كالخطابة وما أشبهها ، فإن ذلك لم يمنع هؤلاء اللغويين من أن يعرجوا على بعض هذه القبائل ، يروون لنا عنها مقتطفات مبتورة عن لهجاتها المختلفة ، معزوة إلى أصحابها حينا وغير معزوة حينا ... وتكفى نظره على كتب اللغة والأدب العربى ، لنرى فى كثير من صفحاتها حديثا عن بعض الخصائص اللهجية لهذه القبائل القديمة ؛ إذ نراها تحدثنا عما سموه بفحفحة هذيل ، وعنعنة تميم ، وتلتلة بهراء ، وكشكشة ربيعة ، وقُطعة طيىء ، وعجعجة قضاعة ، وغير ذلك مما سبق أن عالجناه فى فصل : « ألقاب اللهجات العربية » من كتابنا : « فصول فى فقه العربية » [١] .

ولا يعنى هذا أن كل اللهجات العامية المعاصرة ، تعود إلى هذه اللهجات القديمة ، وإنما هناك تطور حادث هنا وهناك فى هذه العاميات تغيرت فيه الفصحى ، بسبب عوامل التطور اللغوى وقوانينه المختلفة .

وسوف نعالج هنا شيئا من خصائص العامية السودانية ، مع إرجاع ما يعود منها إلى اللهجات القديمة ، أو التطور من العربية الفصحى . وقد استقينا مادة هذا الفصل من السماع الشخصى فى سفرياتى المتعددة إلى السودان الشقيق ، أو احتكاكى بطلابى السودانيين ، الذين يحضِّرون معى لدرجة الماجستير أو الدكتوراه ، كما استعنت كذلك ببعض المراجع

---

(١) انظر : فصول فى فقه العربية ١١٦-١٥٤

فى اللهجات السودانية ؛ ككتاب : « العربية فى السودان » للشيخ عبد الله الضرير ، و« قاموس اللهجة العامية فى السودان » للدكتور عون الشريف .

ولنبدأ حديثنا هنا عما استمدته اللهجة السودانية من بعض اللهجات العربية القديمة ، أو بعبارة أخرى عما يعدّ امتدادا لما ذكره قدامى اللغويين العرب عن الخصائص اللهجية للقبائل العربية القديمة .

فمن ذلك ما سمعته بنفسى ، وما حكاه الشيخ الضرير (١) ، من أن أهالى السودان يلحقون بالفعل علامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا ؛ فيقولون : « قالوا الناس » و« خرجوا الطلبة من الكلية » . وهذه الظاهرة سامية قديمة ، لها أمثلة لا تحصى فى العبرية والآرامية والحبشية (٢) ، كما أنها قد بقيت عند بعض القبائل العربية القديمة ؛ فقد حكيت هذه الظاهرة عن قبيلة « بلحارث بن كعب » ، كما حكاها أهل البصرة عن قبيلة « طيىء » ، وبعض النحاة يحكيها عن قبيلة « أزد شنوءة » (٣) .

وقد عرفت هذه الظاهرة عند النحاة العرب باسم لغة : « أكلونى البراغيث » ؛ لأن سيبويه هو أول من مثل لها فى كتابه بهذا المثال ؛

---

(١) انظر : العربية فى السودان

(٢) انظر كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ٣٠٠-٣٠١

(٣) انظر : الجنى الدانى للمرادى ١٧١ وشرح درة الغواص للخفاجى ١٥٢ وبصائر ذوى التمييز ١٤٩/٥ وشرح التصريح ٢٧٥/١-٢٧٦ ؛ ١١٠/٢ وهمع الهوامع ١٦٠/١ والقاموس المحيط (الواو) ٤١٣/٤ والنهاية لابن الأثير ٢٩٧/٣ والفائق للزمخشرى ٧٤/٣ ومغنى اللبيب ٣٦٥/٢ والاشتقاق لابن دريد ٣٦١

فقال : « فى قول من قال : أكلونى البراغيث » [١] وقال فى موضع آخر : « ومن قال : أكلونى البراغيث ، قلت على حد قوله : مررت برجلين أعورين أبواه » [٢] . وقد أعجب النحاة العرب بهذا المثال ، فسموا الظاهرة المعروفة لدى هذه القبائل التى ذكرنا ، باسم لغة « أكلونى البراغيث » ، وإن كان سيبويه قد ضرب لها أمثلة أخرى فى كتابه حين قال : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك » [٣] .

أما العربية الفصحى ، فقد تخلصت من هذه الظاهرة ، و لم تلحق بالفعل علامة تثنية أو جمع ، عندما يكون الفاعل مثنى أو مجموعا ، وعلى ذلك يقال فيها : « قام الرجل » و« قام الرجلان » و« قام الرجال » . ومع هذا نجد بقايا الأصل القديم فى شيء من نصوصها ، وعلى رأسها نص القرآن الكريم ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم ﴾ [٤] وقوله عز وجل ﴿ وأسرُّوا النَّجوى الذين ظَلَمُوا ﴾ [٥] ، وإن كان النحاة والمفسرون قد أكثروا القول فى تأويل هاتين الآيتين ، على طرق مختلفة من التأويل والتخريج .

ومما جاء بالحديث الشريف قوله ﷺ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » [٦] بدلا من : تتعاقب فيكم ملائكة . وإن كان

---

(١) كتاب سيبويه ٥/١

(٢) كتاب سيبويه ٢٣٧/١

(٣) كتاب سيبويه ٢٣٦/١

(٤) سورة المائدة ٧١/٥

(٥) سورة الأنبياء ٣/٢١

(٦) انظر : مغنى اللبيب ٣٦٥/٢ والقاموس المحيط (الواو) ٤١٣/٤ وبصائر ذوى التمييز ١٤٦/٥

بعض العلماء يرى أن هذا جزء من حديث طويل ، أصله : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » [١] .

وقد وردت هذه الظاهرة فى بعض أحاديث الصحابة والتابعين ، كما فى قول الحسن البصرى يصف طالب العلم : « قد أَوْكَدَتاه يَدَاه وأَعْمَدَتْهُ رِجْلاه » [٢] ، أى أتعبته يداه ورجلاه فى طلب العلم والرحلة إليه وتقييده فى الدفاتر .

أما الشعر العربى ، فإنه يفيض بأمثلة هذه الظاهرة ، فقد عثرت على أكثر من ثلاثين بيتا فى دواوين الشعر القديمة على هذه اللغة . ومنها قول مجنون ليلى :

ولو أحدقُوا بى الإنسُ والجنّ كلهُم
لكى يمنعونى أن أجِيكِ لَجِيتُ [٣]

وقد استمرت هذه الظاهرة فى أشعار المولَّدين من الطائيين وغيرهم ، فهذا هو أبو تمام الطائىّ يمتلىء ديوان شعره بالأبيات التى جاءت على هذه اللغة ، مثل قوله :

شجىً فى الحَشَا تَرْدَادُه ليس يَفْتُرُ
به صُمْنَ آمالى وإنّى لَمُفْطِـرُ

---

(١) انظر : شرح الأشمونى على الألفية ٤٨/٢

(٢) انظر : الفائق للزمخشرى ٧٣/٣ والنهاية لابن الأثير ٣٩٧/٣ ولسان العرب (عمد) ٢٩٦/٤ وانظر أحاديث أخرى فى : إعراب الحديث للعكبرى ٢٨:٣٩

(٣) ديوان مجنون ليلى ق ٤/٥٨ ص ٧٤

وقد قال عنه أبو العلاء المعرى فى هذا الموضع : « يبين فى كلام الطائىّ أنه كان يختار إظهار علامة الجمع فى الفعل ، مثل قوله : صمن آمالى . ولو قال صام آمالى لاستقام الوزن . وقد جاء بمثل ذلك فى غير هذا الموضع »[١] .

ومثل ذلك أيضا فى شعر المتنبى قولُه :

وَرَمَى ومارَمَتَا يَدَاه فصَابَنِى سهمٌ يعذِّب والسهام تُرِيحُ[٢]

وقد كانت هذه الظاهرة شائعة على ألسنة الناس فى عصر الحريرى ، فى القرن السادس الهجرى ؛ إذ عابها فى كتابه : « درّة الغواص فى أوهام الخواص » وعدّها من لحن العامة[٣] . ورد عليه الشهاب الخفاجى ، من علماء القرن العاشر الهجرى ؛ فقال : « وليس الأمر كما ذكره ، فإن هذه لغة قوم من العرب ، وتعرف بين النحاة بلغة : أكلونى البراغيث ؛ لأنه مثالها الذى اشتهرت به »[٤] .

وقد رأينا كيف امتد هذا الأثر اللهجى إلى العامية السودانية فى العصر الحاضر ، بل إلى كثير من العاميات المعاصرة . ويكفى أن نتذكر هنا أغنية أم كلثوم ، التى تقول : « ظلمونى الناس » ، وقولنا مثلا فى مصر : « لامونى العواذل » و« زارونا الجيران » وغير ذلك .

* * *

(١) شرح الديوان للخطيب التبريزى ٢/٢١٤

(٢) ديوان المتنبى ص ١٦٥ وانظر : أمالى ابن الشجرى ١/١٣٣

(٣) انظر : درة الغواص ٦٥

(٤) انظر : شرح درة الغواص للشهاب الخفاجى ١٥٢

ومن الظواهر اللغوية التى تعدّ فى العامية السودانية امتدادًا للظواهر القديمة كذلك ، ما يشيع فى بعض القبائل السودانية ، كالرباطاب والمناصير [١] ، من قطع اللفظ قبل تمامه ؛ إذ يقول الناس هناك : « أعطيته الكتا » و« سمعت الكلا » ؛ يريدون : الكتاب ، والكلام .

كما يذكر لنا الدكتور عبد المجيد عابدين [٢] أن بعض قبائل غرب السودان ، يحذفون نهاية الكلمة المسبوقة بالمد ، وقد مثّل لذلك بعبارة من الشعر الشعبى لدار حامد فى كردفان ، تقول : « ياالتعرفوا الدركا ، ياقمريت اللبخ والبا » ، بدلا من : « الدركان » و« البان » . ومعنى هذه العبارة : « ياأيها الذين يعرفون الدركان (وهو المجهود المنهوك) ، وياأيها الطائر (القمرى) الذى يتردد على شجر اللبخ والبان » .

وهذا يذكرنا بما رواه « ابن الإمام » عن عوام الأندلس وتونس ، فى القرن التاسع الهجرى ، فى كتابه : « الجمانة فى إزالة الرطانة » ؛ فقال [٣] : « ومن ذلك قولهم : النِّسْرِى ، للريحانة المعروفة ... والصواب : النسرين » ، وقال [٤] : « ومن ذلك قولهم للولد فى بطن أمه : جَنِى . والصواب : جَنِين » .

وهذه الظاهرة يعرفها اللغويون العرب القدامى ، باسم : « القُطْعَة » (بضم القاف) . يقول الخليل بن أحمد الفراهيدى (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) ،

---

(١) انظر : العربية فى السودان ٣٣/١ وقاموس اللهجة العامية فى السودان ، صفحة (ن) .

(٢) من أصول اللهجات العربية فى السودان ٨٣

(٣) الجمانة فى إزالة الرطانة ٣٢

(٤) الجمانة فى إزالة الرطانة ٣٤

فى كتابه العين : والقُطعة فى طيىء ، كالعنعنة فى تميم ، وهى أن يقول : ياأبا الحَكَا ، وهو يريد : ياأبا الحكم ، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة » [١] .

والقُطعة على هذا نوع من ترخيم اللفظ ، كما نقول نحن الآن فى مصر : « ياوَلَ » فى : « ياولد » ، و« يامحمَّ » فى : « يامحمد » . ويقول حفنى ناصف إنها « لغة كثير من البلاد المصرية الآن ، كالمحلة الكبرى وماحولها ، وجزيرة بنى نصر ، وأبيار ، وكثير من قرى البحيرة وبنى سويف ؛ يقولون : النهار طلا ، أى : طلع ، والنور ظها ، أى : ظهر ، وخمدت النا ، أى : النار ، وهلم جرًّا » [٢] .

فما يحدث فى بعض اللهجات السودانية من هذه الظاهرة ، ليس جديدا فيها ، وإنما هو امتداد لما روى لنا عن قبيلة « طيىء » القديمة ، كما أنه ليس خاصا بها ، كما ذكرنا من قبل .

* * *

ومن الظواهر اللغوية القديمة كذلك ، قول الناس فى غرب السودان ، وفى بعض البوادى الأخرى فى الشرق : « أنطى » بدلا من : « أعطى » . ويروى الدكتور عون الشريف عن الشاعر ود سعد ، يمدح المهدى ، قوله :

ربٌّ أنطاك ودَيْمه يِنْطيك [٣]

---

(١) العين للخليل بن أحمد ١/١٥٦

(٢) مميزات لغات العرب ٢٩

(٣) قاموس اللهجة العامية فى السودان ٧٨٠

وهذه الظاهرة تعرف عند علماء اللغة العرب بظاهرة : « الاستنطاء » ، وهي تروى عن لهجة : سعد بن بكر ، وهذيل ، والأزد ، وقيس والأنصار [١] . كما تروى كذلك عن أهل اليمن [٢] .

واللغويون العرب يقولون عن هذه الظاهرة إنها عبارة عن « جعل العين الساكنة نونا إذا جاورت الطاء » ، غير أنهم لايمثلون لها إلا بمثال واحد ، هو : « أنطى » بدلا من : « أعطى » .

ومن شواهد هذه الظاهرة فى القديم ، قراءة الحسن البصرى وطلحة بن مُصَرِّف : « إنّا **أنطنياك** الكوثر » [٣] ، وهى من القراءات الشاذة . كما وردت فى حديث الدعاء : « لا مانع لما أنطيت ولا **مُنْطِىَ** لما منعت » ، وحديث : « اليد **المنطية** خير من اليد السفلى » [٤] .

وقد ورد منها فى الشعر العربى القديم قول الأعشى الكبير :

جِيادُك فى القَيظ فى نَعْمَةٍ   تُصان الجِلالَ **وتُنطَى** الشَّعيرا [٥]

وهذه الظاهرة شائعة كذلك فى العراق ، فقد استمعت إليها من كثير من طلبتى العراقيين . كما يروى حفنى ناصف أنها شائعة فى « لغة الأعراب بصحارى مصر » [٦] .

---

(١) الاقتراح ٨٣ والمزهر ٢٢٢/١ وانظر مميزات لغات العرب ١٣

(٢) النهاية لابن الأثير ٧٦/٥ والفائق للزمخشرى ٨/١ ولسان العرب (نطا) ٢٠٦/٢٠

(٣) سورة الكوثر ١/١٠٨ وهى قراءة الحسن وطلحة بن مصرف . انظر : تفسير القرطبى ٢١٦/٢٠

(٤) النهاية لابن الأثير ٧٦/٥

(٥) الإبدال لأبى الطيب ٣١٨/٢ وفى ديوانه ق ٤٩/١٢ ص ٩ « وتُعطى » !

(٦) مميزات لغات العرب ١٣

والحقيقة أن « الاستنطاء » ليس ظاهرة عامة ، عند القبائل التى رُوى عنها ، فى كل عين ساكنة تجاور طاء ، كما تقول المصادر العربية ، وإنما هو خاص بكلمة : « أعطى » وحدها .

وتفسير هذه الظاهرة ، بأن العين قلبت نونا ، تفسير لا تؤيده الدراسات الصوتية الحديثة ؛ لأن العين تختلف اختلافا كبيرا من الناحية الصوتية عن النون . ومن المعروف أن الصوت لا يقلب إلى صوت آخر ، إلا إذا كان بين الصوتين نوع من القرابة الصوتية فى المخرج والصفة . وقد فطن إلى هذا الأمر اللغويون العرب أنفسهم ؛ يقول ابن جنى : « القلب فى الحروف إنما هو فيما تقارب منها ؛ وذلك : الدال والطاء والتاء ، والذال والظاء والثاء ، والهمزة والهاء ، والميم والنون ، وغير ذلك مما تدانت مخارجه . فأما الحاء فبعيدة عن الثاء ، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أختها »[1] .

ولولا هذا البعد الصوتى ، لحدث الإبدال عند القبائل التى روى عنها الاستنطاء فى كلمات كثيرة ، وقعت فيها العين ساكنة قبل الطاء ، مثل : « يعطب » و« معطير » و« يعطس » و« يعطش » و« يعطل » و« يعطن » و« يعطو » ، وغير ذلك من الأمثلة .

ولكن المصادر العربية لم ترو لنا إلا كلمة : « أنطى » فى : « أعطى » ، وهو ما نعرفه اليوم فى اللهجات الحديثة ، ومنها بعض اللهجات السودانية ، كما سبق أن ذكرنا .

---

(١) سر صناعة الإعراب ١٩٧/١

ويرى المستشرق « إنّو ليتمان » Enno Littmann « أن هذا ليس بإبدال حقيقي ، بل أنطى وأعطى فعلان مختلفان »[١] .

ويريد « حايم رابين » C. Rabin أن يربط هذا الفعل : « أنطى » بالفعل נָטָה في العبرية ، في عبارات مثل : נָטָה יָדוֹ אֶל nāṭā yāḏō 'el بمعنى : مَدّيده إلى = أخذ ، أو يوجد علاقة بينه وبين الفعل العربي : « أَمْطَى الظَّهرَ » بمعنى : أعطاه مطية ، وما يماثل ذلك في الحبشية والأمهرية[٢] . غير أن هذين التفسيرين يبعدان ، في نظرنا عن المعنى العام لكلمة (أنطى) ، وهو مطلق الإعطاء .

ويفسر الدكتور إبراهيم السامرائي هذه الظاهرة تفسيرا عربيا خالصا ؛ فيقول : « ومِلاك الأمر في هذه النون ، أنها لم تكن مقابلة للعين في : أعطى ؛ وإنما جاءت من أن الفعل كان : (آتى) بمعنى (أعطى) ، ثم ضعف الفعل فصار : (أتّى) بتشديد التاء . ومعلوم أن فك الإدغام في العربية وفي غيرها من اللغات السامية ، يقتضي إبدال النون بأحد الحرفين المتجانسين ، كما نقول في العربية : (جَنْدَلَ) ، وهي من : (جَدَّلَ) بتشديد الدال . وهذا كثير معروف »[٣] . وهذا التفسير جيد ، لولا أن الفعل (أتّى) بمعنى (أعطى) لم يرد له ذكر في المعاجم العربية .

---

(١) انظر مقالته عن بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي ، بمجلة كلية الآداب / جامعة القاهرة – مايو ١٩٤٨م . ص ٢٦

(٢) Ancient West Arabian , p.32 وعنه بغير تصريح في : العربية ولهجاتها ٥١

(٣) دراسات في اللغة للدكتور إبراهيم السامرائي ٢١٧ وانظر كذلك عنده الهامش رقم ٨ في صفحة ٧٧

ويرى الدكتور عبد المجيد عابدين أن « الأمر كله مجرد اتفاق ، جمع بين أنطى وأعطى ، وليس لهما أصل مشترك ، وإنما هما فعلان مختلفان ، فأنطى فى العربية أصله : نطا ينطو ، أى مدّ يمدّ ؛ يقال : نطوت الحبل أى مددته ، وهو من أصل يختلف عن : عطا يعطو ؛ بمعنى : تناول ، وإن كان معنياهما يتقاربان فى الاستعمال ، ولكل لفظ فى الفصحى مادته ومشتقاته . وظن السيوطى أن العين الساكنة أبدلت نونا ، وليس هناك إبدال على الحقيقة ، ولا لتسكين العين أو تحريكها علاقة بالصيغة النونية » [1] .

غير أننا إذا رجعنا إلى اللغات السامية ، لنبحث فيها عن مقابل كلمة « أعطى » ، وجدنا فى العبرية נָתַן nāṭan أى نون وتاء ونون . وفى السريانية فى المضارع ܢܬܠ nettel مع إدغام النون الأولى فى التاء ، والنون الثانية فى لام الجر . ولعل ما حدث فى لغة هذه القبائل ، التى روى عنها الاستنطاء ، هو عملية نحت لما فى هاتين اللغتين واللغة العربية ، فأخذت فاء الفعل من العبرية والسريانية ، وبقيت عينه ولامه كما هما فى العربية . وقد حدث مثل ذلك فى كلمة : « يمامة » العربية ، فهى منحوتة من كلمة : ܝܘܢܐ yawnā السريانية ، وهى تبدأ بالياء ، وكلمة : « حمامة » فى العربية .

★ ★ ★

---

(١) من أصول اللهجات العربية فى السودان ١١٢

الباب الخامس

الفكر اللغوي عند الأدباء

الفصل الأول

طه حسين فى مجمع الخالدين

فى الخامس والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٠م ، دخل الدكتور طه حسين مجمع اللغة العربية فى مصر بالتعيين ، مع تسعة آخرين هم : محمد حسين هيكل ، والشيخ مصطفى عبد الرازق ، والدكتور على إبراهيم ، والشيخ محمد مصطفى المراغى ، وعبد العزيز فهمى ، وأحمد لطفى السيد ، وعبد القادر حمزة ، وعباس محمود العقاد ، وأحمد أمين . وكان هؤلاء العشرة يعرفون بين أعضاء المجمع آنذاك بالعشرة الطيبة .

وقد دخل الدكتور طه حسين مجمع الخالدين ، تسبقه إليه شهرة طبقت الآفاق ، ونشاط أدبى وعلمى ملأ الخافقين ، وعلم غزير تلمذت له الدنيا ، وأفاد منه الدانى والقاصى ؛ فقد أثار الفكر الراكد فى الشرق ، ببحوثه فى الشعر الجاهلى ، ومناقشاته المثمرة مع أدباء عصره وعلمائه فى قضايا النقد الأدبى .

وكان رحمه الله منذ وطئت أقدامه المجمع ، شعلة نشاط فى لجانه المختلفة ، وجلساته المتعددة ، ومؤتمره السنوى ، وتقابلنا فى محاضر جلسات المجمع هنا وهناك ، آراء طيبة لعميد الأدب العربى ، فى المصطلحات العلمية ، والتعريب ، ودراسة اللهجات ، وأصول اللغة ، وتيسير النحو والكتابة وقواعد الإملاء ، وكل ما يقوم به المجمع من نشاط لخدمة اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم .

وقد وقف فى السابع عشر من يناير سنة ١٩٤٤م ، والمجمع يزمع عقد مؤتمر من مؤتمراته ، ليقول للأعضاء : « لكى يكون مؤتمر المجمع منتجا ، يجب أن تعرض عليه القواعد الأساسية لإصلاح القواعد ، وتيسير الكتابة ، وعمل المعجم ، وتأليف معجم ألفاظ القرآن . وتلك مهمات لايستهان بها » (الدورة ٢٢٤/١٠) .

وفى موضوع المصطلحات العلمية ، رفض الدكتور طه حسين بشدّة ، أن يُعرض ما يقره المجمع من هذه المصطلحات على الهيئات العلمية لإبداء الرأى فيها ؛ لأن هذا فى نظره « غير مألوف ولاطبيعى . وما دمنا قد وافقنا على اللفظ بعد وروده من الفنيين المختصين ، واستيفائه لشرائط الاستعمال وسلامة اللغة ، فلا داعى لإرجاعه إلى الهيئات العلمية مرة أخرى ؛ لأن فى هذا حَدًّا من سلطة المجمع العلمية » (الدورة ٤٧/٧) .

لكنه بعد سنوات ؛ رأى ضرورة التريث فى إقرار هذه المصطلحات ، ورأى أن يعطى الناس والهيئات ، وقتا كافيا للقراءة والدرس والنقد ، « فإذا عرضت المصطلحات بعد ذلك على المؤتمر ، أمكن اعتبارها نهائية ، وكان الحكم عليها صحيحا مؤيَّدًا . بمختلف وجهات النظر » (٤٣٧/١٠) .

وقد نادى الدكتور طه حسين بضرورة أن « نتحرى فى مصطلحات العلوم والفنون ، الدقة والوضوح فى دلالة الألفاظ » (٣٥٠/١١) .

وهو يميل إلى أخذ المصطلح العلمى من العربية القديمة ، لا من العربية المعاصرة ؛ فعبارة : « حَبّ الشباب » الشائعة على الألسنة ،

لا تعجب الدكتور طه حسين ، وإنما تعجبه الكلمة التى اختارتها لجنة الطب بالمجمع ، وهى « الغُدُّ الوردىّ » ، ويقول فى ذلك : « لقد اختار الطب كلمة بعيدة عن لغة الشعب . وما دام الأطباء قد اختاروها ، وما دامت عربية صحيحة ومخصصة لهذا المعنى ، فلا مانع من إقرارها » (٣٩٧/١١) .

وعندما أراد بعض الأعضاء أن يترجم الكاسعة : (oid) بـ (آنى) ، كما فى : وَرْدانى ، وسِمْسِمانى ، للدلالة على شبه الورد والسمسم ، صرخ الدكتور طه حسين قائلا : « ليس لنا الحق فى أن نخلق أشياء لا صلة لها فى اللغة ، فلا يوجد : (آنى) بمعنى التشبيه ؛ فَوَرْدَانِىّ نسبة للورد . والطبيب العربى الذى قال : عظيمات سمسمانية ، أراد أن ينسب للسمسم ، وكان فى الغالب سريانيا أو متأثرا بالسريانية ، فقال : سمسمانى خطأ منه ، فلا يجوز أن نعتبرها قاعدة نسير عليها » (٢٠٩/١٢) .

ومن رأيه أن يُنَكَش تراثنا العربى العلمى كله ، وتستخرج منه مصطلحات العلوم المختلفة ، قبل الإقدام على ترجمة المصطلحات العربية أو تعريبها ؛ يقول : « لقد كان من الطبيعى قبل أن نضع مصطلحات علمية مقابلة للمصطلحات الفرنجية الحديثة ، أن نحصى المصطلحات العلمية فى اللغة العربية ، ونستبقى منها ما يصلح للوفاء بحاجة العلوم الحديثة ، ولكنا نسينا أو تناسينا كلَّ ما ورّثنا القدماء من مصطلحات العلوم والفنون ، وأخذنا نترجم المصطلحات الفرنجية » (٣٦٣/١٢ و١٠٥/١٣) .

وهو يرى أن « العيب الثابت فينا جميعا ، أننا لانعرف من العربية إلا لغة القرآن والحديث والشعر والأدب ، ولانقرأ الكتب العلمية ، مثل

كتب ابن الهيثم والبيرونى ، وإن قرأناها فإنما نقرؤها مستصحبين الفكرة الأدبية ، لا الفكرة العلمية » (١٢/٣٧٠) .

وهو لايعنى بجميع هذا رفض المصطلحات الحديثة كلها ، وإنما يريد أن « نأخذ منها ما يدل على معان لم يعرفها العرب القدماء ؛ ففى القانون مثلا ، لانترجم مباشرة من الفرنسية إلى العربية ، بل يحسن بنا أن نستصحب ألفاظ الفقه الإسلامى ، ونستبقى منها ما يؤدى المعانى العامة فى القانون ، وهى التى عرفها القدماء والمحدثون على السواء ، ونزيد عليها ما استحدثته العلوم القانونية الحديثة » (١٢/٣٧٠) .

وقد اقترح فى عام ١٩٤٧م ، وضع معجم للكلمات الطبية العربية ، التى استعملها ابن سينا والرازى وأضرابُهما ، لتكون بين أيدى أعضاء المجمع ، وهم ينظرون فى المصطلحات الطبية » (١٣/٣٦٥) .

وكان ينادى بالنزول إلى أرباب الصناعات والحرف ، وسؤالهم عن أدوات مهنتهم وألفاظهم المتداولة بينهم ، قبل وضع المصطلحات العلمية الخاصة بهم ؛ فإذا كنا مثلا « نضع مصطلحات فى البناء ، فعلينا أن نتصل أولا بأهل هذه الصناعة ، ونأتى بالألفاظ التى يستعملونها ومعها تعريفاتها ، ثم نبحث هذه الألفاظ ، فإما وجدنا اللفظة ذات أصل عربى ، فنردُّها إليه ، وإما وجدنا لها مرادفا فى الفصيح يمكن العدول إليه ، أو لم نجد لها أصلا فى العربية ، فنضعُ لها اسما ، على طريقتنا فى الوضع » (١٤/٢٦٧) .

وهو يرى أنه لايصح أن نضع ألفاظا لانفهمها ولانعرف معناها ، بل يجب أن يتصور المجمع معانى الكلمات الإفرنجية ، قبل وضع الكلمات العربية التى تقابلها . ولايكون ذلك إلا بذكر التعريفات لها (١٤/٤٠٥)

« ولايصح لمجمع يحترم نفسه وعمله - كما يقول هو - أن ينشر مصطلحا غير معرَّف » (٤١٤/١٤) . هذا إلى أنه من الضرورى أن « نتجنب الغرابة اللفظية فى المصطلحات ، فكلما دنت إلى المألوف كان أحسن » (١٥٣/١٨) .

ولا بأس عند الدكتور طه حسين أن يصطلح فى مقابل الكلمة الأجنبية بكلمة عربية فصيحة ، وبجوارها كلمة عامية ، وهو فى هذا يستن سنة الأقدمين من اللغويين ؛ إذ كانوا يتبعون الكلمة الفصيحة بقولهم : والعامة تقول كذا . وقد ذكر الجاحظ أن القثاء كلام الخاصة ، وأهل الكوفة يقولون : الخيار . ويرى الجاحظ أن الكاتب إذا دعته النكتة ، أو اقتضاه الاستعمال ، أن يتخذ كلام العامة ، فما عليه بأس (٣٤٥/٢٢) .

وهو من المنادين بأن نبحث عن الكلمة العربية ، التى تدل على المصطلح الإفرنجى ، فإن وجدناها وضعناها إلى جوار المصطلح العلمى الإفرنجى ، وإن لم نجد اكتفينا بالكلمة المعربة . « وغايتنا من وضع المصطلح العربى إلى جوار المصطلح المعرّب ، أن يستخدم العالم المتخصص الكلمة المعرّبة ، والعربىّ الذى ينشد الدقة فى تعبيراته وكتاباته الكلمة العربية » (٩٦/٢٣) .

وفى صناعة المعجم ، كان الدكتور طه حسين يرى أن الأصل فى المعجمات التى ينبغى أن يعملها المجمع أن تكون مفصلة مطولة (٨٣/٧) .

وعندما أثيرت مشكلة الاستشهاد بالشعر القديم المستغلق الفهم على القارىء ، قال الدكتور طه حسين : « فى المعاجم الأجنبية ، يستشهد

على الكلمات بمثال من القديم . وليس من الضرورى أن يفهم طالب الثانوى فى عصرنا هذا المثال . وقد اتفقنا على أن يتسع المعجم الذى بين يدى اللجنة الآن ، وبعد إصداره يستخرج منه معجم صغير ، يقتصر فيه على ما يفهمه الطالب فى الثانوى ، والمثقف المتوسط » (٨٢/١١) .

وعندما أراد مجمع اللغة العربية تأليف المعجم الوسيط ، اقترح الدكتور طه حسين أن ينضم إلى اللجنة بعض خبراء اللغات السامية واللغات الأجنبية ، لإيمانه الشديد بضرورة اتصال المعجم العربى بالدم الغربى ؛ يقول : « المعاجم العربية القديمة والحديثة ، لا تعتبر مثلا أعلى للقاموس العربى الذى ينبغى أن يكون . وفى اختيارنا لأشخاص يعرفون اللغات السامية ، مع إجادتهم للعربية واللغات الأوربية ، واتصالهم الدائم بالمعاجم اللغوية والأدبية ، ما يجعل العمل التمهيدى للمعجم يسير على النسق الذى نريده . وهذا يجعل عمل اللجنة العامة بعد ذلك منظما ودقيقا » (٧٧/١٢) .

ومن رأيه أننا حين نضع معجما ، فإنه ينبغى أن يذكر المعنى الحقيقى أولا ، ثم يعقُب ذلك ذِكرُ الاستعمالات المجازية ، كما صنع صاحب الأساس (١١٠/١٣) . أى « أنه – كما يقول – لايمكن عمل معجم ما لم يذكر فيه بيان الحقيقة والمجاز . الحقيقة اللغوية أولا ، والمجاز المرسل ثانيا ، والمجاز اللغوى ثالثا ، ومجاز أصحاب العلوم والفنون رابعا ... وهكذا » (٤٥٦/١٣) .

وعندما دار الحديث فى المجمع عن صنع معجم تاريخى مطوّل للغة العربية ، نادى الدكتور طه حسين بضرورة أن يمثل هذا المعجم كل العصور ؛ لأننا « نريد – كما يقول هو – معجما يمتاز عن المعاجم المتوارثة الآن ، كلسان العرب ، والقاموس المحيط . فكل هذه المعاجم وقفت

باللغة العربية الفصحى عند آخر العصر الأموى ، ولكن يهمنا أن نهتم باللغة من حيث استعمال الجماهير لها ، فيمكن أن نستشهد بكل ما ورد فى اللغة العربية الفصحى فى العصور الإسلامية المختلفة ، كما يمكن أن نستشهد بشعر حافظ وشوقى وغيرهما ، فنثب باللغة وثبة حقيقية تجعلها لغة حية تلائم العصر الحاضر » (٤٠/١٤) .

وكان الدكتور طه حسين يأمل أن يتم المعجم الكبير كله فى ثلاثين أو أربعين عاما . قال هذا الكلام فى عام ١٩٤٧م ، وقد مضى على أمله ذاك أكثر من خمسة وثلاثين عاما [1] ، لم ينجز المجمع فى خلالها سوى أربعة أحرف هى : الهمزة والباء والتاء والثاء ، وأوشك أن ينتهى من إعداد حرف الجيم !

وقد ذكر الدكتور طه حسين أن مادة المعجم الكبير تستخرج من نصوص اللغة أولا ؛ فقال وهو مقرر للجنة هذا المعجم : « طريقتنا فى المعجم أننا نقرأ الكتب القديمة ونستنبط منها معانى الكلمات حسب مفهوم النص ، فإذا أعددنا ما لدينا من المعانى ، رجعنا فى المعانى العلمية إلى اللجان الفنية ، لنصحح منها ما يحتاج إلى تصحيح » (١١٧/١٥) .

وقد تنازل المجمع بعد ذلك عن هذا المنهج ، وتقاعس رجاله ، وشغلتهم أحقاد الكبار وارتعاد الفرائص ، فأصبح جل اعتمادهم فى صنع هذا المعجم الكبير ، على المعاجم العربية التى صنعها القدماء ، بل على بعض هذه المعاجم !

---

(١) كتب هذا الكلام قبل عشر سنوات عندما شاركت فى مؤتمر عن طه حسين فى مدريد بأسبانيا .

وفى هذا الزمان البعيد ، دافع الدكتور طه حسين عن التأصيل السامى ، لكل مادة من مواد المعجم الكبير ، وكان يعد المقارنة اللغوية هى الميزة الكبرى لهذا المعجم ، وهى « ردّ الكلمات إلى أصولها ، وتسجيل الصلات بين الكلمات ، فإذا خلا المعجم من هذه الميزة ، كان كبقية المعجمات » (٤١٧/١٥) .

وعندما اعترض بعض الأعضاء على التأصيل السامى للمواد ، قال الدكتور طه حسين : « فيما يتعلق بالخلاف بين الباحثين فى اللغات السامية ، حول أصول الكلمات ، أقرر أننا لانجعل أنفسنا حكاما فى هذا الخلاف ، ولانتعرض له بنفى أو إثبات ، وإنما نكتفى بذكر المشابهة بين الكلمة العربية والكلمة السامية ، ولا نقول إن هذا أصل لذلك أو فرع منه » (٤١٧/١٥) . وهذا هو منهج المعجم الكبير حتى اليوم !

وكان الدكتور طه حسين من المدافعين عن ضرورة صنع معجم لألفاظ العربية هو القرآن ؛ لأنه المرجع الصحيح ، والنص القاطع الذى لايقبل الشك ، فإذا وضع معجم الألفاظ القرآن الكريم ، كان ذلك أساسا للمعجم التاريخى فى اللغة العربية » (٤٩/٧) .

وقد دافع كثيرا عن ضرورة بيان أصول الكلمات القرآنية ، التى لم ينص المفسرون على أن لها أصلا غير عربى ، ما دمنا قد عرفنا هذه الأصول بمعرفتنا باللغات السامية ، فى الوقت الحاضر » (٢٩/٧) .

ولما عُرض نموذج من هذا المعجم من مادة : (بكم) على أعضاء المجمع ، رأى الدكتور طه حسين أن « المادة المعروضة لاتعطى فكرة واضحة عن كلمة : (أبكم) فى القرآن الكريم ؛ فالآيات الكثيرة التى وردت فيها هذه الكلمة ، تدل على معان تكون مختلفة باختلاف المواضع

التي وردت فيها » (٢٣٠/١٤) . وكان يرى ألا يقتصر هذا المعجم على تسجيل المعنى اللغوى ، بل يحدد المعانى المختلفة ، التى وردت فى القرآن الكريم فى آياته المتعددة .

أما دراسة اللهجات فى مجمع الخالدين ، فقد كان الدكتور طه حسين فى أول أمره من أشد المعارضين لها ؛ فقد ذهب فى عام ١٩٤٠م إلى أن « بحث اللهجات بحثا علميا ، من وظيفة كلية الآداب ، حيث أعدّ فيها قسم خاص لدراسة اللهجات صدر به مرسوم ، وهو لايحدد دراسة اللهجات لسلامة العربية ، كما هى فى المجمع ، بل يعنى ببحثها من جهتها العلمية ، وبدراسة الأصوات والحنجرة وغير ذلك » (٢٣/٧) .

وكان يريد فى بداية الأمر أن يقصر بحوث اللهجات على ما يُضيء القراءات القرآنية ، ويفسر بعض ما فيها من الظواهر اللغوية ؛ إذ يقول : « أعتقد أن ما يجب البدء به فى دراسة اللهجات هو عرض لهجات القراء عرضا علميا على الطريقة الحديثة . وهذه اللهجات مدونة أبلغ تدوين وأروعه ؛ فإذا درسنا مثلا : كتاب الحجة للفارسى ، والمحتسب فى القراءات الشاذة لابن جنى ، ووجهنا ما فيهما على الأسلوب الحديث فى الإفهام والتقريب ، خدمنا دراسة اللهجات . وإذا أتيح لنا فى أثناء ذلك أن ندرس تطور هذه اللهجات إلى العامية ، كان ذلك حسنا . فليكن عملنا تسجيل اللهجات القرآنية تسجيلا كاملا ؛ وبذلك نكون قد سجلنا اللهجات العربية من أهم مصدر لها ، وهو القرآن » (٢٤/٧) .

وهو يرى أن دراسة اللهجات لها وسائلها وطرقها ، وأن هذه الوسائل وتلك الطرق ، لم يُتح لها الانتشار فى الشرق ، ولايوجد المختصون الذين يستطيعون السير على هداها » (٥١/٧) .

وكان يرى ضرورة أن تبدأ لجنة اللهجات بالمجمع بدراسة اللهجات القديمة ، قبل دراستها للهجات الأقاليم فى العصر الحديث ، كما يجب أن تراعى دراسة اللهجات أولا من خلال القراءات القرآنية (١٦/١١) .

كما كان يذهب إلى أن أول مادة لدراسة اللهجات ، هو نشر المستندات والأصول الضرورية للدراسة ، واقترح أن ينشر مثلا كتاب : « المحتسب » لابن جنى ، وكتاب : « الحجة » لأبى على الفارسى ، وغيرهما من الكتب المعنية بلهجات العرب (١٧/١١ و١٥/٤٤٦) .

وهو يعتقد أن درس اللهجات دراسة علمية منظمة « هو الذى سيتيح لنا الاستفادة من هذه اللهجات ، فنضمُّ إلى المعجم العربى ألفاظاً ندّت عنه ، ونضيف ألفاظا يحتاج إليها » (١٤/٤٧٦) .

وقد رد الدكتور طه حسين على بعض أعضاء المجمع ، ممن يرون فى دراسة اللهجات خطرا على الفصحى ، ويخشون أن تؤدى هذه الدراسة العلمية للهجات العامية إلى تثبيتها ؛ بأن هذه الخشية مبالغ فيها ؛ « ذلك أن بعض القدماء ألفوا كتبا فى تسجيل المعرب والدخيل والتنبيه على الأغلاط .. إلى آخره ، فلتكن دراستنا لهذه اللهجات لتصحيح ما يصح فى العربية منها ، والتحذير مما لايصح » . كما نادى بأن نترك السياسة والاستعمار حين نتكلم فى العلم ، وأنه لايصح أن نتقاعس عن العمل ، ونترك الأجانب يعملون ، حتى إذا عملوا قلنا استعمار ، وخلطنا بين الاستعمار والبحث العلمى (١٥/٤٤٨) .

* * *

ومن رأى الدكتور طه حسين أن قواعد النحو فى حاجة إلى تيسير دون المساس بجوهر اللغة وأصولها ، فإذا تعارض شكل من أشكال القواعد مع العقلية الحديثة ، لزم تغييره دون حرج ، « فمثلا فى باب الاشتغال يقال فى إعراب : (زيدًا لقيتُه) إن زيدًا مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور ، فلو قلنا : إن زيدا مفعول للقيت ، تيسيرا وتبسيطا ، لم يكن فى ذلك مساس بجوهر التركيب العربى » (٥٩/٧) .

وهو يرى أن تيسير القواعد أمر مطلوب للأطفال ، حتى إذا تقدم الطالب واستطاع أن يتخصص ، علمناه المذاهب الأخرى . ومن المهم عنده أن نعلم التلاميذ نحوا فصيحا على أحسن وجوه الاستعمال الاستعمال الملائمة ، وأن نبتعد فى تعليم النشء عن تعليل القواعد (٢٧٠/١١-٢٧١) ، وأن الشعب العربى يجب أن « يُعلّم أيسر ما يجب تعلمه ، وحين التخصص يستوفى المذاهب والتعليلات ، فالتيسير مقصود به الألوف من مختلف الدول العربية » (٢٧٨/١١) .

وعند الدكتور طه حسين أن التسمية بالمسند إليه والمسند ، أخصر وأبسط من فاعل ، ونائب فاعل ، ومبتدأ ، وخبر ... إلى آخر الأنواع ، وأن هذه التسمية لاتوقع التلميذ فى ثنائية ، حين يتعلم البلاغة ، بل يمتزج معها النحو بالبلاغة امتزاجا موسيقيا (٢٨١/١١) .

وقد أشار الدكتور طه حسين إلى أن هناك فلاسفة تربيةٍ يقولون بعدم دراسة القواعد ؛ لأنها نوع من الفلسفة ، لاشأن به للتلاميذ ، ثم قال : « ولكن ذلك ليس من مهمتنا الآن ، فنحن لانبحث فى أنه يُعلَّم أوْ لايعلّم ، وإنما نسأل : ما النحو الذى يُعلَّم للمبتدئ ؟ وأى مناهجه أيسرُ بيدَاجُوجيًّا ؟ » (٢٥٥/١١) .

وعندما نشر الدكتور شوقى ضيف كتاب : « الرد على النحاة » لابن مضاء القرطبى ، ألقى عنه الدكتور طه حسين كلمة فى المجمع فى عام ١٩٤٧م ، أشاد فيها برأى ابن مضاء فى إلغاء نظرية العامل ، وما ترتب على ذلك من التقديرات اللفظية والحركية ، وذكر أنه قد دعا من قبل إلى ما دعا إليه ابن مضاء ، على غير اتصال به ؛ فقال : « لقد دعونا نحن إلى هذه الفكرة منذ سنين ، متأثرين بالعقلية الحديثة [1] ، بعد أن تزوَّدْنا بالثقافة الغربية ، وبعد أن رأينا نحو اللغات الأجنبية مُيَسَّرًا ، فأردنا أن نكون كغيرنا موفورى الحظ من التحضر الحديث ، نقيم نحونا على الظواهر الطبيعية المحضة » . ثم قال : « ومن عجيب المصادفات أن يكون مبدأ العدول عما بعد الطبيعة فى النحو آتيا من الغرب أيضا . فصاحب هذه الفكرة قاض من بلاد الأندلس » !

وقد تبنى مجمع اللغة العربية فكرة تيسير قواعد النحو ، وانتهى إلى مجموعة من القرارات فى هذا الشأن ، فكان من رأى الدكتور طه حسين تأليف لجنة لوضع كتاب فى النحو ، على أساس قواعد التيسير التى أقرها المجمع ، فووفق على تأليف هذه اللجنة ، من الدكتور طه حسين ، وأحمد أمين ، وعلى الجارم ، وإبراهيم مصطفى (١٤/٥٠٧) .

وهو حين يتحدث عن تيسير النحو ، إنما يتحدث عن تيسير تعليمه ، وكان يرى أن ذلك يكون بأن نحصره فى المسند والمسند إليه والتكملة ، ونعلم التلاميذ أن التكملة تنصب فى أحوال كذا وكذا (٢١/٢١) .

---

(١) ليت طه حسين عاصرنا فى العقد الأخير من هذا القرن العشرين ، ليرى أصحاب النظريات اللغوية الحديثة ، أمثال تشومسكى ، وقد رجعوا إلى نظرية العامل ، وبنوا عليها كثيرا من آرائهم اللغوية .

وفى محاضرته التى ألقاها فى الدورة الحادية والعشرين سنة ١٩٥٤م ، عن مشكلة الإعراب ، تحدث الدكتور طه حسين عن مشكلة الكتابة العربية ، وذكر أن أول ما يجب على الدولة عندما تفرض تعليم الشعب ، هو أن تعالج مشكلة الكتابة ، وإلا فهى تطلب المحال ، وأنه يجب أن تكون القراءة وسيلة للفهم ، لا أن يكون الفهم وسيلة للقراءة .. ثم خلص بسرعة إلى مشكلة النحو ومسائله الفلسفية الجدلية ، وعلله وتقديراته المربكة للمتعلم ، وقال : « ماذا تريدون إلى نحو يَفْرض على هذا التلميذ البأس ، حين يسأله أستاذه أن يعرب قول الله تعالى : ﴿ وإنْ أَحَدٌ من المُشْرِكِينَ استَجارَكَ فأَجِرْهُ ﴾ ، فيقول : (أحدٌ) مبتدأ ، فيعنُف به أستاذه أشد العنف ؛ لأن (إنْ) لايمكن أن توجد إلا مع الفعل » !

وهو يرى أنه « إذا كان هذا كله جائزا ومستحبا أحيانا إلى الإخصائيين ، وإلى الذين يفرغون لمثل هذه الدراسات ، فمن الحمق أن نفرض هذا على الشباب فى هذا القرن ، وهم لا يحصون بعشرات الألوف ، بل بمئات الألوف . ومن الخطأ ومن الحمق أن نأخذ عقول الشباب بتعلم هذا النحو ، والخضوع لمشكلاته وعسره والتوائه » .

ومن رأيه أن تيسير النحو يكون باختصار القواعد ، ويضرب على ذلك مثلا قول الناس : جاء وضحك محمد ، فبعض النحاة يجعل كلمة (محمد) فاعلا للفعل الأول ، وبعضهم يجعلها فاعلا للثانى ، وهم فى الحالين يقدّرون ضميرا لأحد الفعلين ؛ فمن التيسير أن يقال مثلا : إن كلمة (محمد) هى فاعل للفعلين معاً . وهذا التيسير ممكن دون المساس بجوهر اللغة ، وهو يجعلها ملائمة للتطور فى العصر الحاضر » (٣٢/٢٢) .

وقد أحسن الدكتور طه حسين بفطرته فى موضوع الإعراب فى الفصحى بشىء أصبح من الحقائق المقررة عند علماء اللغة المحدثين ، وهو أن لغة الشعر ومواقف الجد من القول ، تفترق عن لغة الخطاب عند كل شعوب الأرض ؛ يقول الدكتور طه حسين : « يخيل إلىّ أن مسألة الإعراب وَهَمٌ يوشك أن يكون خوفا . ولست واثقا أن العرب فى العصر الجاهلى أو الأموى كانوا جميعا يعربون ، وإن كنت أدرى أن الشعراء والخطباء كانوا يعربون فى شعرهم وخطبهم » (٤٧٦/١٤) .

* * *

وفى ميدان تيسير الكتابة والإملاء ، كان الدكتور طه حسين صاحب أول فكرة لوضع جائزة مقدارها ألف جنيه لأحسن اقتراح فى تيسير الكتابة العربية ، بعد أن ناقش المجمع اقتراحين لتيسير الكتابة ، تقدّم بهما الأستاذ على الجارم ، والأستاذ عبد العزيز فهمى ، فى جلسات عاصفة احتدم فيها النقاش وطال الجدل بين الأعضاء . وكان الدكتور طه حسين هو الذى صاغ قرار المجمع فى هذه المشكلة على النحو التالى : « يطبع كل ما قيل حول تيسير الكتابة فى هذا المؤتمر ، ويذاع بالطرق المعروفة ، فيرسل إلى الهيئات المختصة وينشر على الجمهور ، وتتلقى لجنة الأصول ما يرد إليها من ملاحظات ، وتَعْرِض تقريرها على المؤتمر المقبل ، ويُطلب إلى الحكومة أن تضع جائزة مقدارها ألف جنيه لأحسن اقتراح فى تيسير الكتابة العربية ، على ألا يكون لأعضاء المؤتمر الحق فى دخول المسابقة » (٤٣٦/١٠) .

وبعد أن وردت هذه المقترحات إلى المجمع ، شكلت لجنة من أعضائه لدراستها ، ثم رأى الدكتور طه حسين فى إحدى جلسات المجمع

فى مايو سنة ١٩٤٧م أنه « من المصلحة أن يَسْبِق نظَرَ اللجنة المختصة ببحث اقتراحات تيسير الكتابة العربية ، تشكيلُ لجنتين من الخبراء المختصين فى الطباعة والحفر والكتابة على الآلة الكاتبة ، لبحث هذه المقترحات من الوجهات الفنية ، واستبعاد ما لايصلح منها وعرض الصالح وحده على لجنة تيسير الكتابة » ، فوافق المجمع على ذلك (٢٨١/١٣) .

وعندما عرض على مؤتمر المجمع فى دورته الخامسة عشرة سنة ١٩٤٨م موضوع تيسير الإملاء العربى ، وكان أهم ما فيه اقتراح كتابه الهمزة على ألف مطلقا ، وكتابة الألف المقصورة بالألف دائما ، بناء على بعض مذاهب السلف فى هذين الأمرين ، تردد المؤتمر فى قبول هذا التيسير ، فوقف الدكتور طه حسين ليقول : « لو كان فى هذا الإصلاح تجديد جرىء ، لفهمت تردد المؤتمر فى إقراره ، أمَا والإصلاح قديم رآه القدماء وقالوا به ، فلا أرى سببا لهذا التردد ، بل إن هذا الإصلاح نفسه محافظةٌ على القديم ، فهل نحن أشد محافظةً من أبى على الفارسى وغيره من العلماء ؟ » (٤٩٣/١٥) .

وهو يرى أن « المقصود من الكتابة أن تكون تصويرا للنطق ، وأن هناك اتجاها فى بعض الدول الأوربية إلى جعل الكتابة ملائمة للنطق ، فتُحذف الحروف التى لاتنطق ؛ لأنهم يعدون كتابة حروف لاتنطق تعقيدا وتصعيبا فى التعليم » (٩٥/٢٠) .

وقد فطن الدكتور طه حسين إلى أن الكتابة ليست من جوهر اللغة ، وإنما هى رمز يراد به تقييد الألفاظ والحروف ونقلها من شخص إلى آخر . وهذا الرمز نستطيع أن نفعل به ما نشاء ، ولاضابط له إلا اليسر .. ونحن حين نغير كتابة الألف اللينة ، فنكتبها ألفا مطلقا ، فإننا نيسر

على الناس تعلم لغة القرآن » (٢٠/٩٨) .

وهو يلخص رأيه فى إصلاح الكتابة فى جملة واحدة هى : اقتراح أن تكون الكتابة ملائمة للنطق ، وما يسهل القراءة على الناس » (٢٢/٣٢) .

* * *

وفى التعريب كان الدكتور طه حسين يرى ضرورة الرجوع أولا إلى ما عند العرب القدماء من مصطلحات العلوم والفنون ؛ فمثلا : « يجب أن ننظر أولا : هل استعمل أطباء العرب لفظا ؟ فإن كان ، أخذناه ونبهنا على موضع استعماله ، وإن اخترنا لفظا آخر من المستعمل بين الأطباء المعاصرين ، عللنا سبب الاختيار ، ومن الضرورى أن نراجع ما قاله ، أمثاله ابن سينا والرازى » (١١/٧) .

ولكنه فى الوقت نفسه ، كان يرى ضرورة الاحتفاظ بالمصطلحات اللاتينية التى شاعت فى الإنجليزية والفرنسية ، وأنه ليس من المصلحة أن نترجم هذه المصطلحات العالمية بألفاظ عربية » (١١/٤٤) .

كما قال مرة : « علينا ألا نتهيب التعريب ، فالعلم يحتاج إلى ألفاظ على قدر معانيها » (١٦/٤٦٥) .

وعندما اعترض عليه الدكتور على توفيق شوشة ، بأن الأسلوب الألمانى هو ترجمة هذه المصطلحات إلى الألمانية ، وأن الألمان لم يبقوا الألفاظ الأصلية ، وإنما وضعوا لها ألفاظا ألمانية تعبّر عنها – ردّ الدكتور طه حسين بقوله : « يلاحظ على الألمان أنهم اتخذوا هذه الخطة طوعاً ، لنعرة وطنية . وليس هذا الأسلوب موضع تقدير العلماء » (١١/٤٤) .

والحق أن الدكتور طه حسين لم يخالفه التوفيق فى هذا الرأى . وإذا كان الألمان يصنعون هذا الصنع لنعرة وطنية ، فليس العرب أقل منهم وفاء للغتهم ، وهى لغة القرآن الكريم التى خلدت أربعة عشر قرنا وإلى ما شاء الله ، بسبب ارتباطها بلغة هذا الكتاب العزيز .

ومع ذلك نجد الدكتور طه حسين لايتمسك بهذا الرأى فى كل وقت ، فكثيرا ما شاهدناه يطالب باستخدام الكلمات العربية ، التى تقابل المصطلحات الأجنبية فى كثير مما عُرض على المجمع من هذه المصطلحات .

ومن منهجه فى التعريب أنه ما دام المصطلح الأجنبى كلمة واحدة ، فيحسن أن يكون المصطلح العربى كلمة واحدة أيضا (٥٩/١١) .

كما كان منهجه ألا تحرف الكلمة العربية ، إذا اختيرت لتقابل المصطلح الأجنبى بدل تعريبه ؛ يقول : « إن الطريقة التى اتبعناها فى هذه المصطلحات ، هى أن نبحث عن مقابل لها فى العربية ، فإذا لم نجد لها مقابلا عرّبناها ، ولكن لانحرف الكلمة العربية حين توجد . فإذا لم يكن فى العربية إلا (الحَمْض) بالفتح ، فلا يصح تحريفها لتتفق مع الاستعمال المدرسى ، الذى لم يجر على قياس » (١٢٤/١٢) .

كما كان يكره أن تشيع فى العربية ظاهرة أجنبية لها نظير فى اللغة الفصحى ؛ فالعربية فيها ياء النسب فلا يصح أن تدخل إلى العربية نهاية النسب الإنجليزية ؛ يقول لأعضاء المجمع : « حين تقولون : حَمْض الخَلِّيك ، تأخذون نسبة أجنبية ، وتدخلونها فى العربية ، وهذا غير جائز ، ولك أن تقول : الحَمْض الخَلِّى » (١٢٤/١٢) .

وهو يعزو النسبة بإلحاق (آنى) فى آخر الكلمة مثل : سِمْسِمانى وحلوانى ، وفاكهانى ، إلى ضعف المترجمين الأوائل ، الذين كانوا يترجمون عن السريانية ، فتأثروا بطريقة النسبة فى هذه اللغة ، كما ذكرنا من قبل (١٣/١٥) .

وكان من عادته التريث فى قبول الكلمات الأعجمية التى تشيع على الألسنة حتى يصقلها الاستعمال ، فيجب ألا نقبل الكلمات الأجنبية التى كثر استعمالها دون أن نحتاط ، فإننا إذا لم نحتط أفسدنا العربية عن عمد ، ويحسن أن نبحث عن كلمات ملائمة تؤدى مؤدى الإفرنجية بالضبط ، فإذا وجدناها كان ذلك حسنا .. ونحن نرحب بكل كلمة عربية تقابل الكلمة الأجنبية ، بشرط أن تكون دقيقة فى أداء معناها (٢٠/٩٢) .

* * *

وكان الدكتور طه حسين فى بداية أمره ، لايمنع اشتقاق الكلمات الجديدة حين الحاجة إليها ، ما دام ذلك لايخرج عن منهج العربية فى الاشتقاق ؛ وهو يقول فى ذلك : « من حقنا إذا احتجنا إلى كلمة لاوجود لها فى المعجمات ، ولكنها لا تخالف أصول اللغة العربية ، أن نأخذ الكلمة التى احتجنا إليها ، فنأخذ مثلا : كلمة (قِوامة) ، ونثبتها فى معجمنا اللغوى ، وننص على أنها كلمة استحدثها الفقهاء » (١١/٣٤٩) .

غير أنه تشدّد بعد ذلك تشددا كبيرا حين ذكر أن اللغويين قالوا ما قالوا « بعد استقصاء قام على التجربة والسماع والمشاهدة ، فمن الواجب علينا أن نأخذ منهم على أنهم رواة سمعوا وشاهدوا ، وليسوا مشرّعين . فكل المسائل اللغوية ، يجب أن تفهم على أنها تسجيل لاتشريع

إنما إذا أردنا نغير فى اشتقاقات اللغة ، فأنا أنادى بأن يغلق ذلك الباب » (٤٥٠/١٦) .

وهو يفرق بين تبسيط اللغة ، وتبسيط قواعد اللغة للتعليم ، فيرفض الأول ويجيز الثانى ، حيث يقول : « نحن لا نستطيع إطلاقا أن نبسّط اللغة ، مهما كانت شاقة عسيرة ، ولكننا نملك تبسيط تعليمها فحسب . أما الذين يملكون تبسيط لغة من اللغات فهم أصحابها ، وعلينا تسجيل هذا التبسيط » (٤٥٠/١٦) .

وقد أعلن ذات مرة قوله : « أكرر أنى متشدّد ، لا أبتدع فى العربية إلا فى أضيق الحدود » (٩٣/٢٠) . ويقول الدكتور طه حسين معبرا عن هذا التشدد : « من طبيعة البحث اللغوى ، أن نأخذ من الكتب القديمة ؛ لأننا لا نأتى بجديد » (٣١٦/١٤) !

يقول الدكتور طه حسين هذا الكلام ، وهو يرى البحث اللغوى الحديث للعربية قد تجاوز فى كثير من قضاياه تفسيرات القدماء للنحو والصرف واللغة والدلالة ... تلك التفسيرات التى تمتلىء بها صفحات تراثنا العربى .

وإذا كان الصوت الغالب فى المجمع فى الوقت الحاضر ، هو أن يكون المجمع على صلة بالجماهير ، يحس نبضها ويتواءم معها ، ويبحث عن المبررات لما شاع على لسانها من ألفاظ وأساليب ، فإن الدكتور طه حسين فى بداية أمره لم يرض قط عن هذا الاتجاه ، وله فى ذلك تعليقات كثيرة منها قوله : « أرجو ألا نحرص كثيرا على الاتصال بالجمهور ، فالاتصال بالجمهور يفيد فى نشر الثقافة العامة .. وليس هذا من عمل المجمع ، الذى مهمته المحافظة على سلامة اللغة العربية ، وحفلات

الاستقبال وافتتاح المؤتمر ، هى المقدار الكافى للاتصال بالجمهور . أما ما يقال من أن الجمهور يسخر من المجمع أحيانا ، فلا يلتفت إليه ، وليس مجمعنا وحده هو الذى توجّه إليه السخرية ، فالجماهير تسخر من المجامع اللغوية كلها » (٩٩/١٣) .

كما يقول فى موضع آخر : « إن المجمع هيئة علمية تقوم بالبحث والدراسة ، وغايته من ذلك إرضاء العلم وخدمته ، سواء كان الجمهور متتبعا لأعماله ، راضيا عنها ، أو لم يكن كذلك » (٤٧/١٩) .

غير أنه بعد ذلك طالب بأن يكون المقياس لما يضعه المجمع من ألفاظ الحضارة ، هو قبول الذوق العام لها ؛ فقال : « وسيلتنا إلى الذوق العام ، هى أن ننظر : هل استعمل الكتاب هذه الكلمة ؟ وهل هى مقبولة فى أوضاع اللغة مرضى عنها ؟ فإن كانت كذلك أخذناها . وليس من مهمة المجمع أن يضع ، ولكن يقبل ما يستعمل على ألسنة الأدباء والكتاب ، إن رآه ملائما ، فإن لم يره فلا يسجله » (٩٠/٢٠) .

* * *

هذا ، وفى الختام أذكر أن الدكتور طه حسين ، قد ألقى كثيرا من كلمات الاستقبال ، فى الترحيب بأعضاء المجمع الذين دخلوه وهو فيه ، فقد استقبل بكلمات بليغة جامعة كلا من : الدكتور عبد الحميد بدوى ، والأستاذ محمود تيمور ، والأستاذ محمد توفيق دياب ، والأستاذ توفيق الحكيم ، والشيخ أحمد حسن الباقورى .

ومن أطرف كلمات الاستقبال التى قالها ، تلك الكلمة التى استقبل بها الدكتور توفيق الحكيم ، وقال فى أولها : « سيدى الزميل

الجديد .. خطر لى أن أصطنع فى استقبالك مذهب الجاحظ ، حين عرض لأحمد بن عبد الوهاب ، فقال فى أول (التربيع والتدوير) : إن أحمد ابن عبد الوهاب كان مفرط القصر ، ويزعم مع ذلك أنه مفرط الطول ، وكان مربعا ويزعم مع ذلك أنه مدوَّر ، وكان كبير السن متقادم الميلاد ، ويزعم مع ذلك أنه مفرط الطول ، وكان مربعا ويزعم مع ذلك أنه مدوَّر ، وكان كبير السن متقادم الميلاد ، ويزعم مع ذلك أنه حديث السن والميلاد . فما أظن أن مذهبا من المذاهب يليق باستقبالك إلا مذهب الجاحظ هذا ؛ لأنك خلقت من نفسك شخصية لايمكن أن تؤدى إلا على هذا النحو ، فأنت تتكلف من الخصال ما ليس فيك : أنت جواد وتزعم أنك بخيل ، وأنت ماهر ماكر ومداور مناور ، وتزعم مع ذلك أنك ساذج لا تفرق بين ما ينفع وما يضر ، وأنت صاحب جِدّ فى حياتك وصاحب جد منتج ، وقد ألقيت فى رُوع الناس أنك لاتحسن إلا العبث والدعابة ... الخ » .

وبعد ، فهذه صورة عامة لطه حسين فى مجمع الخالدين ، يرجى أن تكون قد وضحت كثيرا من جوانب أفكاره اللغوية ، واجتهاداته فى خدمة العربية ... رحمه الله وعفا عنه .

* * *

الفصل الثانى
فى الدرس اللغوى عند العقاد

إذا كان الأستاذ عباس محمود العقاد ، رحمه الله تعالى ، أديبا غير منازع ، وناقدا بصيرا ، وشاعرا دانت له القوافى ، ومفكرا إسلاميا من الطراز الأول ؛ فقد كانت له كذلك فى الدراسات اللغوية وقفات موفقة ، ونظرات صائبة فى كثير من الأحيان .

وقد نثر آراءه فى اللغة فى كتابين من كتبه ، هما : « اللغة الشاعرة » و« أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب » . وهو يريد بعبارة : « اللغة الشاعرة » ، أن يصف اللغة العربية بأنها « لغة بنيت على نسق الشعر فى أصوله الفنية والموسيقية ، فهى فى جملتها فن منظوم منسّق الأوزان والأصوات ، لاتنفصل عن الشعر فى كلام تألفت منه ، ولو لم يكن من كلام الشعراء »[1] .

والعقاد يدافع بحرارة عن عروبة بعض الألفاظ ، مثلما حدث فى محاولته إرجاع كلمة : « القانون » اليونانية ، إلى : « القناة » العربية ؛ إذ يقول : « وأذكر أن طبيبا فاضلا لقينى فى الإسكندرية ، فأخذ علىّ بعض ما كتبت يومئذ عن (القانون) ، أن كلمة : (القانون) دخيلة فى العربية ، وأن (الشريعة) أحق منها بالاستعمال فى كتابنا ، ما دامت نظائرها ميسورة لدينا .

---

(١) اللغة الشاعرة : ٨

« قلت للطبيب الفاضل : إن الكلمة من بضاعتنا التى رُدَّت إلينا ، وإن (القانون) اليونانية ، ليست هى إلا القناة ، بصيغة التصغير عندهم ؛ لأن الغالب فى لغتهم على معنى القانون ، أنه مستعار من القصبة ، التى توضع بها الحدود ، وتقاس بها المواقع ، وهم يطلقون فى اللغات الغربية كلمة : (رولر) Ruler على المسطرة التى ترسم الخطوط والحدود ، وعلى الحاكم الذى يقيم الأحكام . ونحن فى الشرق نستخدم (القصبة) للقياس والفصل بين المواقع ، وتسمى عاصمة الحكم : (قصبة) فى بعض اللهجات .

« فالقانون Canon تصغير للقناة Cane ؛ لأن القناة الصغيرة هى التى تستخدم عندهم استخدام المسطرة ، لوضع الحدود ، والفصل بين الرسوم . وإذا رجعنا إلى (القناة) أمكن أن نقول : إن (القانون) هو (قناتنا) قد رجعت إلينا ، بعد أن صيغت عندهم فى صيغة التصغير » [1] .

والعقاد يغار على اللغة العربية غيرة شديدة ، ويدافع عنها دفاعًا مجيدًا ، أمام هجمات الأعداء ودعاوى المغرضين ، وهو من هذا المنطلق يبحث عن مزايا لهذه اللغة ، تفوق بها لغات العالم ، فهو يقصد بكتابه (اللغة الشاعرة) إلى : « إبراز المزايا العلمية لهذه اللغة الشاعرة ، فى إبّان الحاجة إليها ؛ لأن الحاجة إلى إبراز هذه المزايا ، تمس غاية المساس فى زمن تعرضت فيه هذه اللغة ، وحدها بين لغات العالم ، لكل ما ينصب عليها من معاول الهدم ، ويحيط بها من دسائس الراصدين لها ؛ لأنها قوام فكر وثقافة وعلاقة تاريخية ، لا لأنها لغة كلام وكفى .

---

(١) اللغة الشاعرة : ٦٤-٦٥

« ومن واجب القارئ العربى ، إلى جانب غيرته على لغته أن يَذْكر أنه لايطالب بحماية لسانه ولا مزيد على ذلك ، ولكنه مطالب بحماية العالم من خسارة فادحة تصيبه بما يصيب هذه الأداة العالمية من أدوات المنطق الإنسانى ، بعد أن بلغت مبلغها الرفيع من التطور والكمال ، وأن بيت القصيد هنا أعظم من القصيد كله ؛ لأن السهم فى هذه الرَّمِيَّة يُسدَّد إلى القلب ، ولايقف عند الفم واللسان ، وما ينطقان به فى كلام منظوم أو منثور »[1] .

وإن غيرة العقاد رحمه الله ، على الشعر العربى ، ودفاعه عن بحوره وأوزانه ، وقوافيه وإيقاعاته وموسيقاه ، لهو أمر ذائع تتحدث به الرُّكبان فى كل مكان ؛ يقول العقاد : « ومن هنا يظهر لنا كل الظهور أن الدعوة إلى الغاء الأوزان ذات البحور والقوافى فى اللغة العربية ، لاتأتى من جانب سليم ، ولاتؤدى إلى غاية سليمة ، فلا يدعو إليها غير واحد من اثنين : عاجز عن النظم الذى استطاعه الشاعر العامى ، فى نظم القصص المطولة ، والملاحم التاريخية ، من أمثال السيرة الهلالية وسيرة الزير سالم ، وغيرهما من السير المشهورة المتداولة ، أو عاجز عن النظم الذى استطاعه الشاعر العامى والشاعرة العامية ، فى نظم أغانى الأعراس ، ونواح المآتم ، وأمثال الحكمة والنصيحة على ألسنة المتكلمين باللهجات الدارجة .

ولاخير للفن فى كلام يقوله من يعجز عن هذا القدر ، من السليقة الشاعرية والملكة الفنية ، وأحرى به أن يأتى بما عنده فى كلام منثور ، ويترك النظم وشأنه ، بدلا من هدم الفن كله ، وحرمان اللغة من آثار القادرين عليه .

---

(١) اللغة الشاعرة : ٦

« ونحن نستشهد بالقصاصين ، وناظمى الملاحم العامية والأغانى الشائعة ؛ لأن استطاعتهم نظم القصص والملاحم والأغانى والأناشيد ، بغير تعلم ولامعرفة ثقافية ، ينفى عن الأوزان العربية تلك الصعوبة المزعومة ، التى يدعى الأدعياء أنها تجعل النظم العربى من أصعب فنون النظم فى اللغات العالمية . ونسكت عمدا فى هذا المقام عن الملاحم المترجمة ، التى نقلها إلى العربية أناس من المثقفين المطلعين على الآداب والعلوم ، فإن المتشاعرين الأدعياء ، قد يزعمون أن تذليل هذه الصعوبة عمل يحتاج إلى الثقافة والاطلاع ، ولايقتدر عليه عامة المترجمين .

« فإن لم يكن نقص الملكة الفنية سبب العجز عن أوزان الشعر العربى ، والدعوة إلى إبطال هذه الأوزان ، فهو إذن عمل من أعمال الهدم الصراح عن سوء نية وخبث طوية ، يتعمده المجاهرون به ، لتقويض معالم اللغة ، ومحو آثار الأدب ، وفصم العلاقة الفكرية بين روائع الثقافة العربية فى مختلف العصور ، وتلك شنشنة نعهدها فى العصر الحاضر ، من دعاة الهدم المستترين وراء كلمات التقدم والتجديد .

إن هدم الفن الجميل الذى امتازت به لغة العرب بين لغات العالم ، لايصدر إلا عن عجز أو إصرار على الهدم ... ولاخير فى دعوة يتولاها العجز العقيم والضغينة النكراء » [١] .

وقد ناقش العقاد رحمه الله عليه ، فى مقدمة كتابه : « أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب » قضيتين خطيرتين ، لايزال الجدل يشتد حولهما بين الحين والحين ، وتدور الخصومة فيهما بين المدافعين عن حمى

---

(١) اللغة الشاعرة : ٣٥-٣٦

العربية ، والمهاجمين أصحاب الهوى والغرض ، من الملاحدة ، والزنادقة ، والشعوبيين الجدد . والقضيتان هما : صلاحية العربية ، لاستيعاب علوم العصر وأفكاره ، والتعريب وحدوده ومشكلاته .

أما القضية الأولى ، فتتلخص فى أن المغرضين يَدَّعُون أن العربية الفصحى قاصرة عن استيعاب علوم العصر ؛ لأنها – كما يقولون – لغة سلفية جامدة ، تتطلع إلى الوراء بدلا من أن تتجه إلى الأمام . ويقول العقاد فى ذلك : « لما نفرغ بعد من ذلك الخطأ الشائع عن قصور اللغة العربية ، فى مقاصد التعبير عن خوالج النفس البشرية » [١] .

ويحضرنى هنا فى الرد على هذه الدعوى ، كلام للعالم اللغوى الشهير « ڤندريس » يقول فيه : « الواقع أننا لانعلم إطلاقا لغة قد قصرت عن خدمة إنسان عنده فكرة يريد التعبير عنها » ، ثم يقول عقب هذا : « فلا ننصت إذن إلى أولئك المؤلفين العاجزين ، الذين يحملون لغاتهم مسئولية النقص الذى فى مؤلفاتهم ؛ لأنهم هم المسئولون على وجه العموم عن هذا النقص » [٢] .

وبمثل هذه الحجة ينقض العقاد دعواهم « فليس العجز فى قصور الألفاظ العربية عن وصف المعانى أو الأفكار أو الأحاسيس باللغات الأجنبية ، وإنما العجز من المترجم الذى لايستطيع أن يعبر عنها بلغة من اللغات ، أجنبية كانت أو وطنية ، ولايستطيع مِنْ فهمها فوق ما يستطيعه القارئ الغربى أو الشرقى ، وهو يتصفح العمل الأدبى ، من قصة أو

---

(١) أشتات مجتمعات : ٧

(٢) اللغة لڤندريس : ٤٢١

مسرحية أو قصيدة منظومة . ولو تولى الأمر أديب يشعر شعور الأديب ، ويفهم فهمه ، لما قصرت اللغة العربية ، عن مجاراة اللغة التى ينقل عنها » [١] .

وكلنا نعرف أن اللغة العربية نفسها ، قد امتحنت فى التاريخ مرتين ، فى ناحية القدرة على استيعاب الأفكار الجديدة ، واجتازت هذا الامتحان بنجاح كبير ، فهذه هى الأفكار الدينية ، التى جاءت بها الشريعة الإسلامية الغراء ، قد استوعبتها العربية الفصحى ، وعبرت عنها أدق تعبير وأبلغه ، فى هذا الكم الهائل من تراث العربية الخالد . كما أن حركة الترجمة من الإغريقية والسريانية ، فى أوائل العصر العباسى ، لم تقصر العربية الفصحى عن تحمل تبعاتها ، والوفاء بمتطلباتها ، ولم يشك واحد من المترجمين آنذاك ، من قصور الفصحى عن استيعاب الأفكار الفلسفية والعلمية ، التى كانت لمفكرى الإغريق والرومان والسريان وغيرهم .

وما تدريس الطب والعلوم بالعربية الفصحى ، فى سوريا الشقيقة فى أيامنا هذه ، إلا برهان آخر على قدرة لغتنا الجميلة ، على استيعاب علوم العصر ، والتعبير عن مظاهر مستحدثات الحضارة .

أما القضية الثانية فهى قضية التعريب . ويرى العقاد أنه لاخطورة فى التعريب على العربية الفصحى ؛ « فإنه مما لاشك فيه أن المخترعات الحديثة ، لو تهيأت لها أسبابها فى القرن الثالث أو الرابع للهجرة ، بين المتكلمين باللغة العربية ، لظهرت بأسماء لها توافقها ، وتأسست من ثَمَّ

---

(١) أشتات مجتمعات : ٧

أصول الدلالة عليها ، وتفريعات هذه الدلالة فى جميع نواحيها » [١] .

ويقول العقاد كذلك : « وقد اتسعت اللغة العربية قبل ألف سنة لمئات من أسماء الأعيان والمصطلحات ، لم تكن مألوفة بين أبنائها قبل ذلك ، وحكمها فى استعداد اللغة لاستخدامها ، كحكم المخترعات الحديثة ، وحكم المصطلحات العلمية ، التى تقترن بها » [٢] .

ولا يظنَّنّ أحد أننا ندعو إلى إباحة استخدام الأعجمى من الألفاظ فى لغتنا إباحة مطلقة ، ولكننا لانمنع من تعريب ما نحتاج إليه من أسماء الأعيان والمصطلحات العلمية ، ولاننقلها كما هى فى رطانتها الأعجمية . وما أبعد الفرق بين التعريب والنقل ! التعريب يعنى أن تلك الكلمات المستعارة ، لن تبقى على حالها تماما كما كانت فى لغاتها ، وإنما يطوعها الناطقون بالعربية لمنهج لغتهم فى أصواتها ، وأبنيتها ، وقوالبها ، وما شاكل ذلك .

والحقيقة أن مقدرة لغة على تمثل الكلام الأجنبى ، تعدّ مزيَّةً وفخرا لها ، إن هى صاغته على أوزانها ، وصبته فى قوالبها ، ونفخت فيه من روحها . ومشكلة تعريب ألفاظ العلوم ومستحدثات الحضارة ، هى مشكلتنا الحقيقية فى العصر الحديث . ومجامعنا العلمية لم تستطع حتى الآن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة ؛ فإنها تنتظر حتى يشيع اللفظ الأجنبى على كل لسان ، وتستخدمه العامة والخاصة ، ثم تتنبه إليه بعد فوات الأوان ، وتحاول البحث له عن لفظ عربى بديل ؛ وبذلك يولد

---

(١) أشتات مجتمعات : ١٠

(٢) أشتات مجتمعات : ١٠-١١ .

هذا اللفظ ميتا ، لاشتهار اللفظ الأعجمى وشيوعه على الألسنة ، وكم من ألفاظ وضعتها المجامع اللغوية لمستحدثات الحضارة ، غير أنها لم تتجاوز أبواب هذه المجامع ؛ فمثلا : المذياع للراديو ، والمأوى للوكاندة ، والطارمة للكُشُك ، والملوِّحة للسيمافور ؛ والخيالة للسينما ، والمرناة للتليفزيون – كل هذه الألفاظ وغيرها ولدت ميتة للسبب المذكور . وفى رأينا أنه لو صاحب دخول هذا المخترع أو ذاك إلى البلاد العربية ، وضع لفظ عربى له ، وعناية وسائل الإعلام المختلفة بالدعاية له ، واستخدامه ، والعمل على ذيوعه وانتشاره ، لقضى على الكثير من مظاهر هذه المشكلة من أساسها [١] .

* * *

وقد عالج العقاد باقتدار شيئا غير قليل من المسائل اللغوية ، وتناولها بالدرس والمناقشة ، ويتبين لنا من خلال ما عرض له فى مؤلفاته من هذه المسائل ، أنه كان يعرف تطور الكتابة من الصورة إلى المقطع إلى الحرف ؛ فيقول : « كان الكاتب القديم فى عهود الكتابة الأولى ، قبل اختراع الأبجدية ، يريد أن يكتب كلمة : (يمشى) ، فيرسم على الصخر أو الورق صورة إنسان يمشى على قدميه ، ويبدو عليه أنه يتحرك فى مشيته ، ثم تطورت الكتابة فانتقلت الصورة إلى مقطع صوتى يؤخذ من الصورة ، ويستخدم فى الدلالة على الأصوات التى تشبهه ، ثم انتقلت من المقطع الصوتى إلى حرف واحد تجتمع منه حروف الأبجدية ، وهذه هى الكتابة فى مرحلتها الأخيرة .

---

(١) انظر كذلك كتابنا : بحوث ومقالات فى اللغة ١٨٣–١٨٧

« فالباء هى الحرف الأول من كلمة : (بيت) ، التى كانت ترسم على شكل بيت ، للدلالة على المبيب أو المساء ، ثم تولد منها مقطع بحروفه الثلاثة ، ثم تولد من المقطع حرف واحد ، هو الذى بقى من الصورة كلها ، وهو الذى نسميه الآن حرف (الباء) ، ونسمعه فلا يخطر لنا رسم البيت على بال ؛ لأننا تخطينا بالكتابة عهد الصورة الهيروغليفية ، وعهد المقطع إلى عهد الحروف الأبجدية » [1] .

ويدافع العقاد عن الخط العربى بحرارة ، أمام هجمات أعداء العربية ، من الملاحدة والزنادقة ، والشعوبيين الجدد ، الذين لم يتركوا شيئا يتصل بالدين الإسلامى من قريب أو بعيد ، إلا انقضوا عليه ، وحاولوا هدمه والإزراء به ؛ فهو يرى أن الحروف العربية أصلح من الحروف اللاتينية أضعافا مضاعفة لكتابة الألفاظ والأصوات ؛ لأن الحروف اللاتينية تستخدم للكتابة فى عائلة واحدة من العائلات اللغوية الكبرى ، وهى الهندية الجرمانية . أما الحروف العربية ، فتستخدم لكتابة اللغة العربية ، والفارسية ، والأوردية ، والتركية ، والملاوية ، وبعض اللغات التى تتصل بها فى الجزر المتفرقة بين القارات الثلاث : إفريقيا وآسيا واستراليا [2] .

ثم يقول العقاد بعد ذلك : « وعلى كثرة اللغات والعائلات اللغوية ، التى تؤديها حروف العربية ، لم يزل ضبطها للألفاظ أدق وأسهل من ضبط الحروف اللاتينية ، التى تستخدم لكتابة عائلة لغوية واحدة ؛ وهى العائلة الهندية الجرمانية . فالإسبانى يقرأ الإنجليزية على حسب قواعد لغته

---

(١) اللغة الشاعرة : ٣٨

(٢) انظر : أشتات مجتمعات ٣٧-٣٨

فيحرفها كثيرا ، ويبلغ من تحريفها مبلغا لانعهده فى نطق الفارسى الذى يقرأ الأوردية أو التركية أو العربية ، ولانعهده فى نطق العربى الذى يقرأ الفارسية بحروفها ، ولو لم يكن على علم بمعانيها .. هذه حقيقة لاجدال فيها ، ينبغى أن نحضرها أمامنا لنعرف مدى التهويل المفرط فى شكوى الشاكين من صعوبات الكتابة العربية المزعومة » [١] .

ويشير العقاد إلى رأى بعض المستشرقين ، الذين يعللون غلبة الفعل على الاسم فى ابتداء الجمل ، بالقدرية الشرقية ، وانطباع الشرقيين على إبطال كل فعل غير فعل القدر ، مع إنكار الثبوت على الشخصية الإنسانية . وقال فى مناقشة هذا الرأى الفاسد : « إن لغة الضاد تستخدم كلًّا من الجملتين الاسمية والفعلية فى موضعها ، فهى أوْفَى من غيرها فى هذا الباب ، وأن الفاعل لايكون فى كل جملة إنسانا أو كائنا حيا ، فلا محل هنا للقول بإنكار الشخصية الإنسانية » [٢] .

ويدرك العقاد رحمه الله تعالى ، كنه الارتباط بين اللغة العربية والدين الإسلامى ، وأن تلك الهجمة الضارية الشرسة على الفصحى ، ليست إلا جزءا من الهجوم على الدين الإسلامى الحنيف ، وأن الحملة على لغتنا « حملة على كل شىء يعنينا ، وعلى كل تقليد من تقاليدنا الاجتماعية والدينية ، وعلى اللسان والفكر والضمير فى ضربة واحدة ؛ لأن زوال اللغة فى أكثر الأمم يبقيها بجميع مقوماتها غير ألفاظها ، ولكن زوال اللغة العربية لايُبقى للعربى أو المسلم قواما يميزه من سائر الأقوام ،

---

(١) أشتات مجتمعات : ٣٩

(٢) أشتات مجتمعات : ٦٢

ولا يعصمه أن يذوب فى غمار الأمم ، فلا تبقى له باقية من بيان ولا عرف ولا معرفة ولا إيمان » [١] .

* * *

ويدافع العقاد عن أوزان الشعر العربى ، ويرد الدعوى القائلة بصعوبة النظم العربى ، وأن المسرحية الشعرية ومعها ملاحم الأبطال والأرباب ، قد ظهرت فى اللغة الأوربية القديمة والحديثة ، ولم تظهر عندنا قديما أو حديثا ، لسهولة النظم فى تلك اللغات ، وصعوبة النظم فى اللغة العربية .

ويرى العقاد رحمه الله أن هذه الدعوى قامت « على فكرة متعجلة خاطئة ؛ لأن الاختلاف بين منظوماتهم ومنظوماتنا ، إنما جاء من اختلاف الأحوال الاجتماعية والنفسية ، ولم يجىء من اختلاف أوزان العروض . وإنما المألوف أن يتولد الشعر على حسب الحاجة إليه من دواعى التقاليد والعبادات ، وأصول العبادة والعلاقات بين الناس . وليس المألوف أن تنتظر الأمم حتى يتيسر لشعرائها النظم على الأوزان التى يستطيعونها ، ثم تُبنى شعائرها وعباداتُها على تلك المنظومات » [٢] .

ويدلّل العقاد على صحة ما يقول بأن « شعراء العامة لم يتعذر عليهم أن ينظموا الملاحم أو يتخللوها بالقصائد الموزونة المقفّاة فى القصص المطوّلة ، من قبيل قصص الزير سالم ، والغزوات الهلالية ،

---

(١) أشتات مجتمعات : ١٢٧

(٢) أشتات مجتمعات ١٠٤-١٠٥

وأخبار النبى أيوب عليه السلام ... وكلها تنظم فى بحور العروض وتلتزم فيها القافية ، ويقدر عليها شعراء أميون ، لم يدرسوا الأدب ، ولم يتعلموا وزن الشعر ، ولم يرجعوا فى منظوماتهم إلى غير السليقة والسماع .

ولو جمعت أناشيد الأعراس والمآتم ، التى تنظم على الوزن ، وتلتزم فيها القافية ، لامتلأت بها المجلدات ، وظهر أنها جميعها أو أكثرها من نظم النائحات الجاهلات فى القرى الريفية ، التى لاتتلقى أناشيدها من معلمى الآداب أو أساتذة العروض » [1] .

ويذهب العقاد بحق إلى أن الذين يطلبون إلغاء القوافى والأعاريض « يثبتون بذلك عجزهم عن مزاولة النظم الذى يستطيعه العامة والأميون ... فإن لم يكن طالب القضاء على فن العروض العربى عاجزا هذا العجز المعيب فى مقاصده الفنية ، فهو طالب هدم صريح لغرض غير صريح ، ولكنه غير مجهول ؛ لأنه يلحق فى هذا العصر بمن يهدمون كل تراث ويقتلعون كل أساس ، ولايقنعون بشىء دون فوضى الآداب والعقائد والأخلاق » [2] . وما أشبه الليلة بالبارحة !

* * *

كانت تلك بعض الجوانب الإيجابية فى الدرس اللغوى ، عند الأستاذ عباس محمود العقاد رحمه الله ؛ فقد فطن – كما رأينا – إلى تفسير بعض الظواهر اللغوية فى العربية ، وأدلى بدلوه فى شىء من القضايا الخطيرة ، التى تشهد له بطول الباع فى الاحتجاج والبرهنة على ما يقول .

---

(١) أشتات مجتمعات : ١٠٦-١٠٧

(٢) أشتات مجتمعات : ١١٠

وهو يضع نصب عينيه فى كل ما يقول ، كتاب الله العزيز ، والدفاع عن لغته المقدسة ، أمام أحقاد الزنادقة والملحدين .

غير أن اقتحام العقاد للدراسات اللغوية ، بغير سلاح من علم اللغة العام والدراسات الصوتية ، والمقارنات اللغوية ، انتهى به إلى الخلط والاضطراب فى أحكامه على اللغة العربية ، والمبالغة والتهويل فى بعض الأحيان ، فى تصوير العربية ، وكأنها خرافة أو أسطورة لانظير لها بين اللغات .

ونعرض هنا لبعض أوهامه فى شيء مما تناوله من قضايا الدرس اللغوى فى العربية ؛ فهو يرى مثلا أن الدراسات اللغوية الحديثة ، تعتمد فى تفضيل اللغات على « المزايا العلمية » التى تستند إلى خصائص النطق والتعبير ، المتفق عليها فى العلوم اللسانية » [١] .

والحقيقة أن الدراسات الحديثة تبتعد تماما عن تفضيل لغة على لغة ، ولايحكم اللغوى فى العصر الحاضر على لغة ما بالحسن أو بالقبح ؛ فقد « كان اكتشاف اللغة السنسكريتية ، إحدى اللغات الهندوأوربية القديمة ، فى نهاية القرن الثامن عشر ، نقطة تحول خطيرة فى الدراسات اللغوية ، فقد كان اللغويون قبل ذلك يبحثون فى أصل اللغة عموما ، ويقوِّمون كل لغة بالنسبة إلى اللغات الأخرى ، من ناحية جمال الأسلوب ، والثروة الكلامية ، والاعتماد على المجازات والاستعارات والمحسنات اللفظية ، وغير ذلك من المقاييس غير الموضوعية .

---

(١) اللغة الشاعرة : ٤

أما فى العصر الحاضر ، وبعد الاكتشاف اللغوية فى أواخر القرن الثامن عشر ، وبعد شيوع النظريات اللغوية الوصفية على يد « دى سوسير » و« فرانس بوعز » و« إدوارد سابير » و« هاريس » و« نوعم تشومسكى » و« كينيث بايك » وغيرهم [1] ؛ فقد اتجه العلماء إلى الدراسة الموضوعية للغة ، وابتعدوا تماما عن الحديث فى تفضيل اللغات بعضها على بعض ، بالمقاييس الجمالية الذاتية ، التى انشغل بها العلماء فى الدرس اللغوى القديم أيما انشغال .

وقد أدى عدم اطلاع العقاد رحمه الله تعالى ، على معطيات الدراسات الصوتية الحديثة ، ومصطلحاتها المختلفة ، إلى الحديث ، كما يتحدث غير المتخصصين ، عن الباء الخفيفة والباء الثقيلة ، وظنه أن الفرق بينهما ناتج من اختلاف الضغط على المخرج الواحد ؛ حيث يقول : « ليس هناك مخرج صوتى واحد ناقص فى الحروف العربية ، وإنما تعتمد اللغة على تقسيم الحروف على حسب موقعها من أجهزة النطق ، ولاتحتاج إلى تقسيمها باختلاف الضغط على المخرج الواحد ، كما يحدث فى الباء الخفيفة والباء الثقيلة ، التى يميزونها بثلاث نقط من تحتها ، بدلا من النقطة الواحدة » [2] .

والحقيقة أن ما سماه الأستاذ العقاد بالباء الخفيفة والباء الثقيلة ، إنما هو وهم شاع بين مدرسى اللغة الإنجليزية فى البلاد العربية . ويتحدث علماء الأصوات فيهما عن الباء المجهورة والباء المهموسة . والأولى ، وهى

---

(١) انظر : المدخل إلى علم اللغة ١٨٣-١٩٥

(٢) اللغة الشاعرة : ٩

الموجودة فى العربية ، يتم نطقها بانفجار الهواء بين الشفتين ، مع ذبذبة للأوتار الصوتية فى الحنجرة ، بعكس الباء المهموسة ، التى نسمعها فى مثل الكلمة الإنجليزية : pupil ؛ فإنها تنطق بانفجار الهواء بين الشفتين ، دون ذبذبة للأوتار الصوتية ؛ فالفرق بينهما يكمن فى وجود الذبذبة ، وعدم وجودها . والعلاقة بينهما كالعلاقة بين الزاى والسين فى العربية ؛ فهذان الصوتان ينطقان بطريقة واحدة تماما ، فيما عدا الأوتار الصوتية ، فإنها تتذبذب فى صوت الزاى ، ولاتتذبذب فى صوت السين . وعلماء الأصوات يسمون ما تتذبذب فيه الأوتار بالأصوات المجهورة ، كما يسمون الأخرى بالأصوات المهموسة . وليس هناك اختلاف فى الضغط على المخرج ، كما يظن الأستاذ العقاد !

وقد أدى عدم علم العقاد باللغات السامية ، شقيقات اللغة العربية ، إلى إطلاق الأحكام على هذه اللغات جزافا ، حين يزعم أن الإعراب شائع فى بعض هذه اللغات ، كالعبرية والحبشية [1] . والحقيقة أن العبرية لا أثر فيها للإعراب إلا بقايا قليلة ليست يقينية ، كما أن الحبشية ليس فيها من حالات الإعراب إلا حالة النصب . ولو أراد العقاد رحمه الله مثالا صحيحا ، لذَكَر اللغة الأكادية من مجموعة اللغات السامية ، وهى تلك اللغة التى كانت شائعة فى بلاد الرافدين قبل الميلاد بزمن طويل ، ففيها الإعراب كاملا كإعراب العربية تماما [2] .

كما أنه ذكر أن « الشعر فى اللغة العبرية ، وهى أشهر اللغات

---

(١) اللغة الشاعرة : ٢٠

(٢) انظر : فصول فى فقه العربية ٣٨٢–٣٨٥

السامية بعد العربية ، إنما هو سطور متلاحقة ، تعرف الصلة بينها بترديد فقرة منها ، أو بتفصيل عبارة مجملة تذكر فى السطر ، وتشرحها السطور التالية ، أو بالاستجابة بين الشرط والجواب ، وبين الصلة والموصول ، لتعليق المعنى المنتظر ، على نحو يشبه تعليق السمع بانتظار القافية » [١] .

ونحن لاتناقش هذه القضية هنا ، وإنما يهمنا أن نذكر أن العقاد أراد أن يروى بعد ذلك مثالا ، يؤكد به فكرته ، فقال : « ونكتفى بمثل واحد من أمثلة الوصايا التى وردت فى كتاب العهد الجديد ، منسوبة إلى السيد المسيح صلوات الله عليه » [٢] .

و لم يعرف العقاد أن كتاب « العهد الجديد » الذى ذكر منه اقتباسا بالعربية ، مكتوب باللغة الآرامية ، وليس بالعبرية التى يتحدث عنها !

ويعمم العقاد فى أحكامه أحيانا بغير دليل أو برهان ، فيقول مثلا : « تمتاز اللغة العربية بحروف لاتوجد فى اللغات الأخرى ، كالضاد ، والظاء ، والعين ، والقاف ، والحاء ، والطاء » [٣] . ولو اطلع العقاد على اللغات السامية ، كالعبرية والآرامية والحبشية ، لعرف أن فيها : العين ، والقاف ، والحاء ، والطاء ، كما فى العربية تماما .

ويبلغ عشق العقاد للغة العربية أقصاه ، حين يأخذ من ترتيب الحروف الهجائية دليلا على شاعرية حروف العربية ، فيقول : « وقد كانت سليقة اللغة العربية ، هى الهداية النافعة لعلمائها فيما اختاروه من

---

(١) اللغة الشاعرة : ٢٥-٢٦

(٢) اللغة الشاعرة : ٢٦

(٣) اللغة الشاعرة : ١٠

ترتيب الأبجدية على وضعها الأخير ؛ فإن هناك تناسبا موسيقيا فنيًّا بين الحروف المتقاربة لامثيل له فى الأبجديات الأعجمية ، التى تلحق فيها السين بالياء ، أو التى يمكن ترتيبها على غير هذا الوضع ، دون تغيير فى دلالات الألفاظ ، أو دلالات الأشكال .

« أما اللغة العربية ، فخذ منها مثلا : حروف الباء والتاء والثاء ؛ فإن الباء قريبة من مخرج التاء ، وإن التاء والثاء لتتقاربان حتى ليقع بينهما الإبدال فى كثير من الكلمات . وخذ مثلا حرفى الحاء والخاء ، أو حرفى الدال والذال ، أو حرفى السين والشين ، أو حرفى الصاد والضاد ، أو حرفى الطاء والظاء ، أو حرفى العين والغين ، أو القاف والكاف ، أو حروف اللام والميم والنون ، فإن التقارب فى النسق يشبه التقارب بينها فى اللفظ ، كما يشبه التقارب بينها فى الشكل ، كلما امتنع اللبس عند تكرار الأشكال .

« وهذه هى اللغة الشاعرة فى حروفها قبل أن تتألف منها كلمات ، وقبل أن تتألف من الكلمات تفاعيل ، وقبل أن تتألف من التفاعيل بيوت وبحور . فإذا كان الشعر روحًا يكمن فى سليقة الشاعر ، حتى يتجلى قصيدا قائم البناء . فهذا الروح فى الشعر العربى ، يبدأ عمله الأصيل مع لبنات البناء ، قبل أن تنتظم منها أركان القصيد » [١] .

وهذا التفسير الذى يذهب إليه العقاد لترتيب الحروف الهجائية ، فى النسق العربى المعروف ، لم يخطر على بال الذين رتبوا الحروف على هذا النحو من الترتيب ؛ إذ جمعوا المتشابه فى الشكل لا فى النطق ،

---

(١) اللغة الشاعرة : ١٠-١١

من حروف الأبجدية التى وضعها الساميون الأوائل ، وهى : أبجد هوّز حطّى كلمن سعفص قرشت ، ووضعوها الواحد منها بعد الآخر ، وأرجئوا ما ليس له نظير فى الشكل من هذه الحروف إلى نهاية القائمة ، وهى : ف ق ك ل م ن هـ و ى .

أما حركات الإعراب ، فإن العقاد يتحدث عنها على أنها أصوات موسيقية ، ويفسر بذلك بيتا للنابغة الذبيانى ، يراه النقاد من الضرورات الشعرية ، يقول العقاد : « إن هذه الموسيقية لتعلّم النحاة أحيانا كيف ينبغى أن يفهموا الشعر فى هذه اللغة الشاعرة ؛ لأن المزيّة الشعرية فى قواعد إعرابها أسبق من المصطلحات التى يتقيد بها النحاة والصرفيون ؛ يقول النابغة :

فبتّ كأنّى ساوَرَتْنى ضئيلةٌ   من الرُّقْشِ فى أنيابها السُّمُّ ناقِعُ

فينسى النحاة أن علامة الرفع فى القافية تدل على الصفة ، وتعطى الكلمة معناها الذى يلائم الوزن ويلائم الإعراب ، وما أخطأ النابغة حين قال : (ضئيلة ناقع فى أنيابها السم) ، ولا هو بمخطىء فى تأخير الصفة إلى مكان القافية ؛ لأنها وهى مرفوعة ، لاتكون إلا صفة موافقة لموصوفها أينما انتقل بها ترتيب الكلم المنظوم » [١] .

ويميل العقاد دائما إلى تفسير المخالفات الإعرابية ، على هذا النحو الذى يبدو فيه إحساس الشاعر بالموسيقى والمعانى ، على أعلى مستوى من التخيل والتصور . ولعل أصدق مثال على ذلك قوله : « فإذا تقررت صحة العامل فى النحو ، وتقرر اختلاف الحكم النحوى باختلاف معناه ،

---

(١) اللغة الشاعرة : ٢١

فإنما الخطأ بعد ذلك فى تقديره بحسب اللفظ أو حسب الإعراب الذى يلزم من تركيب ذلك اللفظ ، كقولهم فى الاختصاص (إنى أخصّ كذا) ، فلا يقع المختص على هذا القول إلا منصوبا لأنه مفعول !

ولكن ألا يجوز أن ننوه بالاسم وهو مرفوع بعد المنصوبات ، فيكون معناه أنه (مخصوص بالتنويه) أو أنه يجب أن يكون كما تقدمه خلافا للمظنون ؟ بلى : ذلك جائز ، كما جاء فى قوله تعالى : ﴿ إنّ الذين آمَنُوا والذين هادُوا والصَّابِئُون والنَّصَارَى مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يَحْزَنُون ﴾ .

فالمعنى المقصود هنا أن الصابئين والنصارى أيضا كالمؤمنين والهائدين فى أمانهم من الخوف ، متى آمنوا إيمانهم وعملوا مثل عملهم . ونحن نفهمه على هذا المعنى ، كما نفهمه إذا قيل : وكذلك الصابئون والنصارى . والمعنى الوحيد الذى لايجوز لذى فهم أن يفهمه فى هذه الحالة ، أن هناك خروجا على قواعد اللغة فى هذه النسق » [١] .

وقد ظن العقاد رحمه الله تعالى ، أن حرية الحركة فى أركان الجملة العربية ، شيء خاص بالعربية الفصحى وحدها ؛ بسبب وجود الإعراب فيها ؛ فيقول : « ولا يستقيم هذا النسق لشاعر ينظم بغير اللغة العربية ؛ لأن الترتيب الآلى يقيده بموضع لايتعداه ، حيث يطلقه الإعراب العربى ، المعروف فى عرف أعدائه الجهلاء قيدًا من القيود » [٢] .

ولو اتصل العقاد بشيء من الدراسات اللغوية الحديثة ، لعرف

---

(١) أشتات مجتمعات : ١٥٢-١٥٣

(٢) اللغة الشاعرة : ٢٢

أن اللغات المعربة كلها فيها هذه الحرية فى بناء الجملة [١] . ومن أمثلة ذلك فى اللغة اللاتينية جملة مثل : « بطرس يضرب بولس » تقال فى اللاتينية بأربعة أوجه هى : Petrus caedit Paulum « بطرسُ يضرب بولسَ » أو : Patrus Paulum caedit « بطرسُ بولسَ يضرب » أو : Paulum caedit Petrus « بولسَ يضربه بطرسُ » أو : Paulum Petrus caedit « بولسَ بطرسُ يضرب » . وقد بقى من الوجوه الستة الممكنة فى هذه الجملة : وجهان يتقدم فيهما الفعل : Caedit غير أن الذى منع من ذلك فى اللاتينية عدم وجود النظام الفعلى فى جملتها ، أى الجمل التى تبدأ بفعل فى أولها .

وقد أدّى بُعد العقاد عن الدراسات اللغوية المقارنة ، إلى الاعتقاد بأن كلمة שיר (شِير) العبرية ، محرفة عن كلمة : (شعر) العربية ؛ فقال : « على أن كلمة (الشعر) مع تحريفاتها الكثيرة ، ترجع فى اللغات السامية إلى أصلها العربى ، كما يرى الثقات من اللغويين المحدثين ؛ فكلمة : (شيرو) فى الأكادية القديمة ، تدل على هتاف الأناشيد فى الهياكل ، ومنها انتقلت إلى العبرى التى تأتى فيها كلمة : (شير) بمعنى : أنشد ، وإلى الآرامية التى تترادف فيها كلمة : (شور) وكلمات الترنم والترتيل ، ويسمى كتاب : نشيد الأنشاد بالعبرية : (شِيرهَشِّيريم) بهذا المعنى . وليس التحريف بعيدا فى الانتقال من لفظ : (شعر) إلى لفظ : (شير) إذا علمنا أن حرف العين وبعض حروف الحلق ، سقطت من الأكادية قديما كما سقطت من أكثر اللغات » [٢] .

---

(١) انظر : التطور اللغوى ، مظاهره وعلله وقوانينه ٢٠٦-٢٠٩

(٢) اللغة الشاعرة : ٢٨-٢٩

والحقيقة أن الشين العبرية التي تقابل شينا آرامية ، تقابل فى العربية سينا لاشينا ، مثل كلمة :שָׁמַע (شامَعْ) فى العبرية ، وكلمة : ܫܡܥ (شْمَعْ) فى الآرامية ، اللتين تقابلان : (سَمِع) فى العربية .

وقد فات العقاد رحمه الله تعالى أن الحركات التى تعرفها العربية الفصحى ، ليست هى كل الحركات التى تستخدمها اللغات المختلفة ، وأن الإمالة فى بعض هذه اللغات فونيمات مستقلة ، يؤدى تغيُّرُهَا إلى تغيّر معنى الكلمة ، مثل ما فى الألمانية من كلمة : schlecht بمعنى : « ردىء » وكلمة : schlicht بمعنى : « بسيط » .

ولذلك يعلل العقاد لخلو الخط العربى من حركات الإمالة ، بأن الإمالة نمط من أنماط النطق يشبه العادات الخاصة ؛ يقول : « واللسان العربى المبين يتجنب اللبس فى الحركات الأصلية ، كما يتجنب اللبس فى الحروف الساكنة ، فلا لبس بين الفتح والضم والكسر والسكون . وإذا وقعت الإمالة بين حركتين ، لم تكن وجوبا قاطعا تثبته الحروف ، بل كان قصاراه أنه نمط من أنماط النطق ، يشبه العادات الخاصة عند بعض الأفراد أو بعض الجماعات فى أداء الحركة وإشباعها أو قصرها » [١] .

وهذا كلام غير مسلم لصاحبه ، حسب معطيات علم الأصوات العام ، كما ذكرنا من قبل .

ويُغفل العقاد فى كتاباته اللغوية ، فيصلا مهما فى القول باقتراض كلمة ما من أمة مجاورة ، وهو الفيصل الحضارى ، الذى يجعل من عدم وجود المسمى فى بيئة معينة ، داعيا إلى القول باستيراد الاسم مع هذا

---

(١) اللغة الشاعرة : ٥٣

وهذا هو ما يرشح القول بان الكلمة مستعارة من الإغريقية ، عن طريق الآرامية .

ولكن العقاد يحاول جاهدا إثبات عروبة هذه الكلمة ؛ فيقول : « فإذا التبس علينا أمر كلمة من الكلمات ، فلم نعلم فى ظاهر الأمر ، أهى من ألفاظ العرب الأصيلة ، أم من الدخيل عليها ؟ فلدينا هذا المقياس الحاضر ، نقيس به دلالة الكلمة ، ونردها إلى حياة العرب ، وإلى المعهود من تعبيرها عن معالم تلك الحياة ، فلا يطول بنا العناء فى الرجوع بها إلى أصل معقول نطمئن إليه .

« قيل مثلا : إن كلمة : (القلم) مأخوذة من : (كَلَمُوس) اليونانية . ولايَعْزَى الاستناد فى هذا القول إلى مرجع من مراجع التاريخ المحقق ، غير مجرد الظن القائم على التشابه فى مخارج اللفظين ، وهو لايدل على السابق إلى وضع الكلمة من اللغتين .

« ولكننا نستطيع أن نرد الكلمة إلى القَلْم أو التقليم ، من القلامة فى اللغة العربية ، فنرى أنها أصيلة فى هذه اللغة بهذا المعنى . ونتقصَّى المادة ، فنعلم أنها لاتنقل بجملتها من لغة إلى لغة ؛ فمادة القاف والميم وما يتوسطهما مطردة فى الدلالة على الشقّ والقطع ؛ ومنها : قحم وقرم وقسم وقصم وقضم وقطم وقلم ، وهى آخرها فى ترتيب الأبجدية » [1] .

---

(١) اللغة الشاعرة : ٦٣-٦٤

وقد وقع الأستاذ عباس العقاد فى وهم اشتقاق الحسى من المعنوى ، وهو وهم وقع فيه قديما أبو عمرو بن العلاء ؛ فقد « سُئِل أبو عمرو هذا عن اشتقاق الخيل ، فلم يَعْرِف ، فمّر أعرابى مُحْرِمٌ ، فأراد السائل سؤال الأعرابى ، فقال له أبو عمرو : دعنى فأنا ألطف بسؤاله وأعرف . فسأله ، فقال الأعرابى : استفاد الاسم من فعل المسمَّى ، فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابى . فسألوا أبا عمرو عن ذلك ، فقال : ذهب إلى الخيلاء التى فى الخيل والعُجْب ، ألا تراها تمشى العِرَضْنَةَ خيلاء وتكبُّراً » (١) ، فأبو عمرو بن العلاء على جلالة قدره ، يعتقد فى رأى الأعرابى ، الذى ظن أن الخيل مشتق من الخيلاء !

وهكذا يرى العقاد فى معرض البحث عن إثبات قِدَم العربية ، ووجودها قبل كثير من اللغات على ظهر الأرض ، أن الوسيلة إلى ذلك « هى اشتقاق أسماء الحيوان فيها ؛ فإن اللغة التى ترجع الأسماء فيها إلى مصدر مفهوم من مصادرها ، تسبق اللغات التى تتلقى هذه الأسماء جامدة أو منقولة بغير معنى يؤديه لفظها الدال عليها فى أحاديث المتخاطبين بها .

« فأسماء الأسد والكلب والنسر والصقر والغراب والفرس والحمار والبغل والجمل والخروف ، وعشرات غيرها من أسماء الحيوان ، هى كلمة ذات معنى يفهمه المتكلمون بها ، ويطلقونها أحيانا إطلاق الصفات عند المشابهة بين هذه الحيوانات وبين غيرها فى إحدى صفاتها . يقال : آسد الكلب للصيد ، أغراه به . وأَسِدَ عليه ، اجترأ . وآسد بين القوم ، أفسد بينهم ....

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٢٩ المزهر للسيوطى ١/٣٥٣

« وكذلك معنى الكلب من العض أو القبض ، وسائر معانى التكالب وألفاظه ، والنسر من الجرح والنقض والتمزيق ، لفظ أصيل فى اللغة على الحقيقة أو على المجاز . والصقر من الحدة فى الحرارة ، أو فى الطعم ، أو فى المسّ أصل صالح لإطلاقه على الطائر المسمى باسم الصقر . والغراب من الغربة والإيذان بها ، حيث يعيش هذا الطائر ويتشاءم الناس بنعيقه . والفرس من حدة النظر والاستعانة به على الافتراس . والحمار من لونه الأحمر الذى يشبه رمال الصحراء ، حيث عرفه العرب قبل انتشاره فى سائر الأقطار » [١] .

والعقاد لايعجبه مصطلح : « الشعوب السامية » ، ويؤثر أن يسمى هذه الشعوب بالشعوب العربية . ولا علينا أن نستبدل بمصطلح « السامية » مصطلحا آخر ، بشرط أن نصطلح جميعا على ذلك ؛ لا أن يظل الأمر فرديًّا ، ويكثر التخبط هنا وهناك فى فوضى المصطلحات ؛ يقول العقاد : « ونحن نذكر اللغة الفينيقية والحروف الفينيقية عند الكلام على التاريخ قبل أربعة آلاف سنة ؛ لأننا نعقب بهذا الكلام على تعبيرات العلماء الأوربيين ، الذين يسمون الشعوب السامية بتلك الأسماء ، كلما ذكروا شيئا عن تواريخها فى تلك الأزمنة الخالية . أما الذى نؤثره ونستند فى إيثاره على الأصول المعقولة ، فهو تغليب كلمة : (العربية) على كلمة الفينيقية ، أو كلمة السامية على اختلاف مدلولاتها » [٢] .

ويبدو أن الدكتورة باكزة رفيق حلمى قد تأثرت بهذا الرأى للعقاد ، فأطلقت فى كتاباتها قبل حين مصطلح : « اللغات العربية » ،

---

(١) أشتات مجتمعات : ١٧-١٨

(٢) أشتات مجتمعات : ٢٣-٢٤

على ما يقابل : « اللغات السامية » ثم تركته بأَخَرَة إلى مصطلح آخر جديد ، وهو : « اللغات الجزرية » !

ونكتفى هنا بهذا القدر من أوهام العقاد فى دراسة اللغة ، وهى أوهام يبررها عشقه الكبير للعربية ، وحبه الذى ملك عليه قلبه ، لحروفها وأصواتها وصيغها ودلالاتها وتراكيبها . ولو اطلع العقاد رحمة الله عليه ، على ما قدمه علم اللغة الحديث ، والمقارنات اللغوية ، من قضايا ونظريات ، مع هذه الغيرة المحمودة على العربية وتراثها ، لبرّز فى الدراسات اللغوية ، كما بَرَّز فى غيرها من فنون النقد والأدب !

ونختم حديثنا عن الدرس اللغوى عند العقاد ، بشىء من مآثره فى الدفاع عن أصالة الشعر الجاهلى ، أمام خطل الجاهلين والحاقدين من المستشرقين وغيرهم من العرب الذين تخبطوا فى سيرهم على غير هدى ، عندما أنكروا نسبة هذا الشعر إلى الجاهلية ، وزعموا أنه مزيف ومنحول ؛ يقول العقاد : « وقد يجوز التزوير فى الشطرة الواحدة أو البيت الواحد ، إذا امتنعت المقارنة بينه وبين أمثاله من تلفيق صاحب التزوير ، ولكنه لايجوز إذا كرر المزور الأبيات ، ومثلت للناظر الناقد طريقته فى تزوير الأبيات المتفرقات . أما المستحيل ، أو شبه المستحيل ، فهو تزوير أدب كامل ينسب إلى الجاهلية ، ويصطبغ فى جملته بالصبغة التى تشمله على تباين القائلين والشعراء ، فإذا جمعنا الشعر المنسوب إلى الجاهلية كله فى ديوان واحد ، فمن المستحيل أو شبه المستحيل أن نجمع ديوانا يماثله ولايخالفه من كلام العباسيين أو كلام الأمويين المتأخرين ، وإذا قل الفارق بين الشعر المخضرم والشعر الأموى الأول والشعر الجاهلى ، فتلك آية على صحة العلامات التى تميز الشعر الجاهلى ، وعلى صحة

القرابة بينه وبين الشعر الذى لم يفترق عنه افتراقا بعيدا ، بزمانه وثقافة قائليه وبيئاتهم فى المعيشة ومناسبات التعبير ، فلا يتشابه الشعر الجاهلى والشعر المخضرم ، إن لم يكن بينهما ميزان مشترك ، مع انتمائه إلى عشرات الشعراء الجاهليين والمخضرمين .

« إن الملامح الشخصية التى تميز بين الفرزدق والأخطل وجرير ، لم يكن لها ثبوت أوضح وأقوى من ثبوت الفوارق ، التى تميز بين امرىء القيس وعمرو بن كلثوم وزهير . فمن يرى أن خلق دواوين الفرزدق والأخطل وجرير فى وسع راوية واحد ، فقد سهل عليه أن ينسب شعر الجاهليين جميعا إلى راوية أو رواة ، ولكنه يذهب فى الحالين مذهبا لاسند له ولاسابقة من مثله فى آداب الأمم ، ولانصيب له من الذوق الأدبى غير النبو والاستغراب » [1] .

* * *

---

(١) اللغة الشاعرة : ١٢٤-١٢٥

الباب السادس

في الدرس اللغوي الحديث

الفصل الأول

التراث العربي

ومناهج المحدثين في الدرس اللغوي

لاينكر أحد ما بذله أسلافنا من جهد كبير فى البحث والتنقيب ، ومشافهة العرب ، وجمع ألفاظ اللغة ، وتبويبها فى أنواع شتى من الترتيب والتبويب . وفى أبنية الكلمة ، ونظام الجملة ووظائف الكلمات فى داخل الجمل ، نجد عند نحاتنا العرب تراثا ضخما تباهى به الأمة العربية سائر الأمم فى هذا المضمار ، منذ وصل إلينا أول كتاب فى هذا المجال كاملا يبهر النفوس ويستحوذ على القلوب ، ويبعث على الإعجاب بعقلية مبدعه وتفكير منشئه ، وهو كتاب سيبويه النحوى البصرى المشهور .

أما كتب فقه اللغة العربية ، من تراثنا اللغوى ، فإنها حقا تبعث على الإعجاب والإكبار ؛ إذ يظهر فى شىء غير قليل من قضاياها ، سَبْقُ بعض علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللغوية فى العصر الحديث ، بألف عام أو يزيد . وعلى رأس هذه الكتب : « الخصائص » و« سرّ صناعة الإعراب » للإمام ابن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) ، و« الصاحبى فى فقه اللغة » لابن فارس اللغوى (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ) ، و« المزهر فى علوم اللغة وأنواعها » للإمام السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) ؛ ففى هذه الكتب وغيرها علم كثير ، ونظريات لغوية تقف شامخة أمام بعض ما وصل إليه العلماء ، فى عصر التكنولوجيا الحديثة ، والعقول الإلكترونية .

وعلى الرغم من أن شيئا غير قليل من هذا التراث اللغوى ، قد عَفَّى عليه الزمن ، وتجاوزته النظريات اللغوية الحديثة ، لانشغاله ببعض الفروض الظنية ، والتعليلات الواهية ، والجدل العقيم الذى يبعُد عن الواقع اللغوى ، ونقص الاستقراء ، والتعميم السريع للأحكام – فإننا نقع فيه هنا وهناك فى بعض الأحيان ، على الكثير من الآراء والنظريات التى يظن بعض الناس أنها وليدة الفكر الغربى فى عالمنا المعاصر ، وما درى القوم أن علماء العربية معاصرون لنا بهذه الآراء ، قبل ألف عام أو يزيد .

فإذا كان علم اللغة الحديث ينادى مثلا بالابتعاد عن تفضيل لغة ما على غيرها . ويرى « دى سوسير » أبو الدراسات الوصفية الحديثة ، أن « موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد ، هو اللغة فى ذاتها ومن أجل ذاتها » [١] . وهو بهذا يرد على من سبقه من علماء الغرب ، الذين كانوا يقوِّمون كل لغة بالنسبة إلى اللغات الأخرى ، من جهات متعددة ، كجمال الأسلوب ، والثروة الكلامية ، وضخامة التراث القديم ، وغير ذلك من البحوث التى تلعب فيها الأحكام الذاتية لاموضوعية ، دورا كبيرا .

فإننا نقرأ مثل هذا الذى دعا إليه « دى سوسير » عند بعض علماء العربية ، كابن حزم الأندلسى (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ) الذى يقول : « وقد تَوهَّم قوم فى لغتهم أنها أفضل اللغات ، وهذا لامعنى له ؛ لأن وجوه الفضل معروفة ، وإنما هى بعمل أو اختصاص ، ولا عملَ للغة ،

---

(١) انظر : De Saussure , Course in General Linguistics , p. 232 .

ولا جاء نصّ فى تفضيل لغة على لغة . وقد قال تعالى : ﴿ وما أرسلنا مِنْ رسُولٍ إلّا بلسان قَوْمه ليبيِّن لهم ﴾ وقال تعالى : ﴿ فإنما يَسَّرناه بلسانك لعلَّهم يتذكَّرون ﴾ ، فأخبر تعالى أنه لم يُنزل القرآن بلغة العرب إلا لِيَفْهم ذلك قومه عليه السلام ، لا لغير ذلك . وقد غلط فى ذلك جالينوس ، فقال : إن لغة اليونانيين أفضل اللغات ؛ لأن سائر اللغات إنما هى تشبه إمَّا نباحَ الكلاب ، أو نقيقَ الضفادع . وهذا جهل شديد ؛ لأن كلَّ سامع لغةٍ ليست لغته ولا يفهمها ، فهى عنده فى النصاب الذى ذكر جالينوس ولا فرق » [1] .

والسليقة اللغوية عند المحدثين من علماء اللغة ، لاتعدو – كما يرى أستاذنا المرحوم إبراهيم أنيس [2] – أن تكون مرحلة من مراحل إتقان اللغة ، عندها لايكاد يشعر المتكلم بخصائص كلامه ، من حيث الأصواتُ ، وأبنية الألفاظ ، وتراكيب الجمل ، فهو يؤدى الكلام بصورة آلية ، دون أن يكون له أىّ اختيار فى هذه النواحى ، بل تصدر منه دون تكلُّف أو تعمُّد ، وإنما على حسب ما سمع فى صغره ممن حوله من الكبار ، وعلى نفس النهج الذى يسلكونه ، فالمرء يبدأ حياته مقلِّداً للغة أبويه ، وتصادفه عقبات وعثرات فى هذا التقليد ، ويمر بمراحل كثيرة قبل أن يصل إلى تلك التى تسمى بمرحلة السليقة . أى أن اكتساب اللغة يبدأ بالتقليد وكثرة المران ، ولايقال للطفل فى أثناء تعلمه لغة أهله وقبل أن يسيطر عليها : إنه يتكلمها بالسليقة ، فلا وراثة فى السليقة اللغوية ، وإنما الأمر كله رهن بالاكتساب والتقليد والمران ، وعلى حسب

---

(١) الإحكام فى أصول الأحكام ٣٢/١

(٢) مستقبل اللغة العربية ١٣–١٤ وانظر : فصول فى فقه العربية ٩٠–٩٦ ، ١٦٤

ما تشكله البيئة ، فاللغة ملك من يتعلمها ، لا أثر فيها للوراثة أو الجنس ، فالطفل الذى يولد من أبوين مصريين ، ثم ينشأ بعيدا عنهما فى بيئة إنجليزية ، يشب وينمو كالإنجليز تماما من حيث اللغة . وليس فى السليقة اللغوية لدى المحدثين شيء غامض أو أمر سحرى ، كما كان بعض علماء العربية القدماء يظنون ، حين ربطوا بينها وبين البداوة حينا ، أو الجنس العربى حينا آخر ؛ إذ لم يتصوروا أن الأجنبى عن العربية ، يمكن أن يتقنها كأبناء العرب ، مهما بذل من جهد أو صرف من زمن .

وقد فطن إلى مثل نظرية المحدثين فى السليقة اللغوية ، العلامة ابن خلدون (المتوفى سنة ٨٠٨ هـ) فقال : « اعلم أن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة ؛ إذ هى ملكات فى اللسان للعبارة عن المعانى . وجودتُها وقصورها ، بحسب تمام الملكة أو نقصانها ... والملكات لاتحصل إلا بتكرار الأفعال ؛ لأن الفعل يقع أولا ، وتعُود منه للذات صفةٌ ، ثم تتكرر فتكون حالا ، ومعنى الحال أنه صفة غير راسخة ، ثم يزيد التكرار فتكون ملكةً ، أى صفة راسخة »[١] .

وإذا كان المستشرقون لم يعرفوا العلاقة بين اللغات السامية ، إلا منذ القرن الثامن عشر الميلادى ، فإن العرب من قدامى اللغويين قد أدركوا هذه العلاقة ، منذ فجر التأليف فى العربية .

فقد فطن الخليل بن أحمد الفراهيدى (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية ، فقال : « وكنعان بن سام بن نوح ،

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٦٤٨

ينسب إليه الكنعانيون ، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية » [(١)] .

كما عرف أبو عبيد القاسم بن سلام (المتوفى سنة ٢٢٤ هـ) اللغة السريانية ، وأداة التعريف فيها ، وهى الفتحة الطويلة فى أواخر كلماتها [(٢)] .

ومثله أبو إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١١ هـ) الذى قال : « فأما عيسى عليه السلام فمعدول عن يشوع . كذا يقول أهل السريانية » [(٣)] ، كما قال عن كلمة : (قُدُّوس) : « إن أصل الكلمة سريانى ، وإنه فى الأصل : قُدْشا . وهم يقولون فى دعواتهم : قَدِّيش ، قَدِّيش ، فأعربته العرب وقالت : قُدُّوس » [(٤)] .

وكذلك أدرك ابن حزم الأندلسى (المتوفى سنة ٤٥٦ هـ) علاقة القربى بين العربية والعبرية والسريانية ؛ فقال : « من تدبر العربية والعبرانية والسريانية ، أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم ، وأنها لغة واحدة فى الأصل » [(٥)] .

ويقول الإمام السهيلى (المتوفى سنة ٥٨١ هـ) : « وكثيرا ما يقع الاتفاق بين السريانى والعربى ، أو يقاربه فى اللفظ » [(٦)] .

---

(١) العين للخليل بن أحمد ٢٣٢/١

(٢) انظر : الزينة فى الكلمات الإسلامية ، لأبى حاتم الرازى ٧٧/١

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٥/١

(٤) تفسير أسماء الله الحسنى ، للزجاج ٣٠

(٥) الإحكام فى أصول الأحكام ، لابن حزم ٣٠/١

(٦) التعريف والإعلام : ١١

كما عرف أبو حيان الأندلسى (المتوفى سنة ٧٥٤ هـ) اللغة الحبشية ، وأدرك العلاقة بينها وبين العربية ، وألّف فيها تأليفا مستقلا ؛ فقال : « وقد تكلّمتُ عن كيفية نسبة الحبش ، فى كتابنا المترجم عن هذه اللغة ، المسمى : بجَلَاء الغبش عن لسان الحبش . وكثيرا ما تتوافق اللغتان : لغة العرب ولغة الحبش ، فى ألفاظ وفى قواعد من التراكيب نحوية ، كحروف المضارعة ، وتاء التأنيث ، وهمزة التعدية » [1] .

* * *

ومما يعرفه علماء الأصوات فى الوقت الحاضر أن الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة فى اللغة ، هو فرق فى الكمية لا فى الكيفية ، بمعنى أن وضع اللسان فى كليهما واحد ، ولكن الزمن يقصر ويطول فى كل صوت ، فإذا قصر كان الصوت قصيرا ، وإذا طال كان الصوت طويلا . والذى يحدّد الطول والقصَرَ هاهنا ، هو العرف عند أصحاب اللغة .

يقول « كانتينو » فى المدى الذى يستغرقه طول الحركة : « يطلق اسم الحركات الطويلة على الحركات التى يمتد فيها إخراج النفس امتدادًا يصير معه مدى النطق بها ، مساويا لمدى النطق بحركتين بسيطتين ، وقد يتعدى ذلك » [2] .

ولقد كانت هذه العلاقة بين الطويل والقصير من الحركات ، معروفة عند بعض القدماء من اللغويين العرب ؛ يقول الخوارزمى (المتوفى

---

(١) البحر المحيط ١٦٢/٤

(٢) دروس فى علم أصوات العربية ١٤٥

سنة ٣٨٧ هـ) : « الواو الممدودة اللينة ضمة مشبعة ، والياء الممدودة اللينة كسرة مشبعة ، والألف الممدودة فتحة مشبعة » [1] .

كما ذكر مثل ذلك معاصرُه أبو الفتح عثمانُ بن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) فقال : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو ؛ فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهى الفتحة والكسرة والضمة ؛ فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والضمة الواو الصغيرة . وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة ... ويدلّك على أن الحركات أبعاضٌ لهذه الحروف ، أنك متى أشبعت واحدة منهن ، حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه » [2] .

كما يقول ابن جنى فى موضع آخر : « الضمة قد تجرى مَجْرَى الواو ، وهى واو صغيرة ، كما أن الكسرة ياءٌ صغيرة ، والفتحة ألف صغيرة . وهذ الحروف عن هذه الحركات تنشأ متى كُنَّ مدّاتٍ ؛ نحو : رسالة ، وصحيفة ، وعجوز » [3] .

هذا ما يقوله ابن جنى ، ومنه نفهم أنه أحسَّ كما يحسُّ علماء الأصوات من المُحْدَثين ، أن الفرق بين الحركات وحروف المدّ ، ليس إلا فرقا فى الكمية والزمن الذى يستغرقه نطقُ كلٍّ واحد منهما ؛ فإنك

---

(١) مفاتيح العلوم ، للخوارزمى : ٣١

(٢) سر صناعة الإعراب ١٩/١

(٣) المنصف ، لابن جنى ٢١٣/١ وانظر كذلك : الخصائص ٣١٥/٢

تقول مثلا « ضَرَبَ » ، ثم تطيل الزمن الذى يستغرقه نطقُ كلٍّ واحد منهما ؛ فإنك تقول مثلا : « ضارَبَ » . ومثل ذلك فى : « ضُورِبَ » المبنى للمجهول ، وعلاقته « بضُرِبَ » ، و« مساكِن » والفرق بينها وبين « مساكين » وما أشبه ذلك .

* * *

ومن دراساتنا للغات السامية ، نعرف أن التنوين فى العربية ، علامة على تنكير الاسم تلحق بآخره ، فى مقابل أداة التعريف التى تلحق أوله . وعلى الرغم من أن جمهرة النحاة العرب ، يقصرون دلالة التنوين على التنكير على بعض الأسماء المبنية ؛ مثل : « سيبويه » للدلالة على أى إنسان سمى بهذا الاسم » [1] ، فإن بعض قدامى اللغويين العرب كانوا يعرفون بحسِّهم اللغوى ، هذا الذى عرفناه عن طريق المقارنات السامية ؛ فهذا هو ابن جنى مثلا يقول : « ويدل عندى على أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد ، أنه نقيض التنوين ، وذلك أن التنوين يدل على التنكير ، واللام تدل على التعريف » [2] .

كما يقول ابن جنى كذلك :«التنوين علم التنكير ، والإضافة موضوعة للتعريف » [3] .

ويقول أيضا : « التنوين دليل التنكير ، والإضافة موضوعة للتخصيص » [4] .

---

(١) انظر : كتاب سيبويه ٣١٢/١ وشرح الأشمونى على الألفية ٣٤/١

(٢) المنصف ٦٩/١

(٣) الخصائص ٦٥/٣

(٤) الخصائص ٢٤٠/٣

وينفى السهيلى ما شاع عند النحاة ، من أن التنوين فى الأسماء المعربة للتمكين ، وإن كان يعدّه علامة الانفصال ؛ فيقول : « التنوين علامة للانفصال ، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى مابعده ولامتصل به ، وليس دخول التنوين فى الأسماء علامة للتمكن ، كما ظنه قوم » [١] .

ودخول التنوين – وهو للتنكير كما ذكرنا من قبل – فى الأعلام العربية مثل : « محمدٌ » و« علىٌّ » أمر يبدو صعب التفسير ؛ لأن العلم معرفة كما نعلم . غير أنه يمكن أن يكون فى كل علم شىء من الشيوع ، وإن كان أقلّ من شيوع النكرة ؛ إذ كثيرون يُسمون بمحمد وعلى وغيرهما ؛ فالتنوين فى الأعلام للدلالة على هذا الشيوع النسبى ؛ ولذلك نراه يزول عندما يوصف العَلَم بكلمة : « ابن » ؛ لأن الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف ، وأصبح العَلَم محدَّدًا غاية التحديد ، ببيان النسب ؛ ولذلك لايدخله التنوين فى هذه الحالة ؛ فيقال مثلا : « محمَّدُ بن علىٍّ » وما أشبه ذلك .

وقد أحسَّ ابن جنى بهذا التنكير النسبىّ فى الأعلام ، فقال : « التنوين دليل التنكير ... فإن قلت : فإذا كان الأمر كذلك ، فما بالهم نوَّنُوا الأعلام كزيد وبكر ؟ قيل : جاز ذلك ؛ لأنها ضارعت بألفاظها النكرات ؛ إذ كان تَعَرُّفها معنويا لا لفظيا ؛ لأنه لا لام تعريف فيها ولا إضافة » [٢] .

وليس حذف التنوين من العَلَم الموصوف بابن هنا ، بسبب التقاء الساكنين ، كما يدّعى بعض النحاة ؛ « بدليل حذفه من : « هِنْدُ بنتُ

---

(١) الخصائص ٣/٢٤٠

(٢) الاقتراح ، للسيوطى ٥٢

عاصم » على لغة من صرف هندا ، وإن لم يلتق هنا ساكنان »[١] .

ويدل على أن التنوين فى الأعلام لتنكيرها كذلك ، أنه إذا تحدَّد تعريف العَلَم تحديدا قاطعا بالنداء ، مُنِعَ التنوين ؛ كقولنا مثلا : « يا محمدُ » و« يا عليُّ » .

ومن الأمثلة فى الصيغ كذلك ، ما نقرؤه فى كتب الصرف العربية ، من أن كلمات مثل : اطمأنَّ ، واشمأزَّ ، واشرأبَّ ، وزنها : افعللَّ . وهذا يعنى أن الهمزة فى هذه الكلمات وأمثالها أصلية ، وقد ذكر ابن جنى ذلك بصراحة ؛ فقال : « فأما ازرأمَّ واضفأدّ ونحو ذلك ، فلا تكون همزته إلا أصلا »[٢] .

وقد أثبتنا فى بحث لنا عن « أثر الوزن الشعرى فى أبنية العربية »[٣] أن الشعر العربى لايقبل ما يقبله النثر من التقاء الساكنين على حدِّها ، كما يقول النحاة ، وهو أن يكون الأول حرف مدّ والثانى مدغما فى مثله ؛ نحو : دابّة ، وشابّة ، والضالّين ، ومدهامّتان ، واحمارّ ، واصفارّ ، وغيرها .

وأثبت بحثنا ذاك أن الشاعر العربى كان إذا أراد استخدام كلمة من هذه الكلمات فى شعره ، أقحم فيها همزة لتتواءم هذه الكلمة مع وزن الشعر ، وأن بعض الكلمات ظل الأصل فيه شائعا فى النثر ، وإن ورد مهموزا فى الشعر ؛ مثل : « احمارَّ » التى وردت عند « كثيرِّ عزَّة » مهموزة فى قوله :

---

(١) الاقتراح ، للسيوطى ٥٢

(٢) الخصائص ٢/٥٠-٥١

(٣) انظر كتابنا : فصول فى فقه العربية ١٩٣-٢٢٦

وأنتَ ابنَ لَيْلَى خيرُ قومك مَشْهدًا
إذا ما احمأرَّتْ بالعَبيطِ العوامِلُ (١)

وكذلك : « ارمادٌ » التى وردت عند « الحطيئة » مهموزة كذلك فى قوله :

وضَيَّـعْتُ الكرامـةَ فارمــأدَّتْ
وقَبَضْتُ السَّقا فى جَوْف سَلْمِ (٢)

وكذلك : اشعألّ » التى استخدمها بعض الشعراء مهموزة فى قوله :

وبَعْدَ انتهاضِ الشَّيْبِ فى كلِّ جانبِ
على لِمتِّي حتى اشعألّ بَهِيمُها (٣)

كما أثبت البحث أن جمهرة كبيرة من هذه الكلمات ، شاع استخدامها فى الشعر بكثرة ونُسى أصلها غير المهموز ، فخرجت مهموزة من الشعر ، واستخدمت بهذه الصورة الجديدة المهموزة فى النثر كذلك . ومما أحصيته من تلك الكلمات : « اجثألّ » النبت ، بمعنى : طال والتفّ ، و« احزألّ » بمعنى : ارتفع ، و« ازرأمّ » بمعنى : غضب ،

---

(١) انظر : ديوانه ق ١٠/٤٦ ص ٢٩٤ ولسان العرب (جنن) ٢٤٩/١٦ وعبث الوليد ٦٩ وديوان أبى محجن الثقفى ١٠٦ ويروى البيت كذلك : « إذا ما العوالى بالعبيط احمأرت » فى الخصائص ١٢٦/٣ ؛ ١٤٨/٣ وألف باء للبلوى ١٢٣/٢

(٢) انظر : ديوانه ق ٨/٩٢ ص ٣٤٩ وفيه : « السقاء » بالهمز ، وهو تحريف تشاغل محققه عن إصلاحه بذلك المراء الذى كتبه فى مقدمة الديوان !

(٣) البيت فى اللسان (شعل) ٣٧٦/١٣ وشرح ابن يعيش للمفصل ١٣٠/٩ وسر صناعة الإعراب ٨٣/١ وشرح شواهد الشافية ١٦٩/٤ والممتع لابن عصفور ٣٢١/١ وألف باء للبلوى ١٢٣/٢

و « ازلأمَّ » بمعنى : ولّى مسرعا ، و« اشرأبَّ » بمعنى : ارتفع ، و« اشمأزَّ » بمعنى : نفر ، و« اصمأكّ » بمعنى : غضب ، و« اطمأنَّ » بمعنى : هبط ، أو هدأ واستقر ، و« اقسأنَّ » العُود ، بمعنى : يبس واشتد .

ويُسرّ المرء كثيرا حين يرى بعض علمائنا القدامى ، يسبقون إلى هذه النظرة الحديثة ، فى الوقوف على أصل هذه الصيغ والتنبيه عليها . ومن هؤلاء أبو حاتم السجستانى (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ) الذى قال : « أصل اجثألّ : افعالّ من الجَثْل . ويقال : شَعْر جَثْل ، فهمزه ، كما يهمز بعضهم : احمأرّ واسوأدّ ، فرارا من التقاء الساكنين ، وهما أول الحرف المشدّد ، والألف التى قبله » [١] .

ومنهم أبو منصور الأزهرى (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) الذى ذكر [٢] – وهو يعدّ أنواع الهمزات فى اللغة العربية – الهمزة التى تزاد لئلا يجتمع ساكنان ، ومثل لها باطمأنَّ ، واشمأزَّ وغيرهما . كما قال عن « اصمأكَّ » : « وأصل هذه الكلمة وما أشبهها ثلاثى ، والهمزة فيها مجتلبة » [٣] .

وقال كذلك : « ويقال : طَامَنَ ظهره إذا حناه ، بغير همز ؛ لأن الهمزة التى حلَّت فى اطمأنّ ، إنما حلت فيها حذار الجمع بين الساكنين » [٤] . كما قال عن « اقسأنَّ » والهمزة فيها : « هذه همزة

---

(١) النخلة لأبى حاتم : ١٠

(٢) تهذيب اللغة ٦٨٢/١٥ وانظر كذلك : لسان العرب ١٠/١

(٣) تهذيب اللغة ٤٢٢/١٠ وانظر : اللسان (صمك) ٣٤٤/١٢

(٤) تهذيب اللغة ٣٧٧/١٣

تجتلب كراهة جمع بين ساكنين . وكان فى الأصل : اقسانٌ يقسانٌ »[١] .

ومن هؤلاء العلامة ابن فارس اللغوى (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ) الذى قال : « ازرأمّ ، إذا غضب . وهذا مما زيدت فيه الهمزة »[٢] .

ومنهم الزمخشرى (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) الذى ذكر أن الهمزة فى « ازلأمّ » بدل من ألف : « افعالّ » ، وأن « الكلمة ثلاثية ، فلا تكون الهمزة أصلية ، لوضوح اشتقاق الكلمة من قولهم : مَرَّ يَزْلِمُ ويَخْذِم ، إذا قارب الخطو مع سرعة »[٣] .

* * *

أما فى الدراسة التركيبية ونظام الجملة ، وهو ما عالجه اللغويون العرب القدامى ، تحت اسم « النحو العربى » فإننا حين نقلبها تقليبا جيدا ، ونتفهم بعمق مناهج نحاة العربية ، نجد فيها كثيرا من المبادئ التى ينادى بها أصحاب المدارس الوصفية فى القرن العشرين ، من البنيويين والتحويليين .

فمن مبادئ المدرسة البنيوية مثلا : وصف الواقع اللغوى من خلال السماع عن أصحاب اللغة أنفسهم . ولم يكن هذا المبدأ غائبا عن نحاة العربية ؛ فالسماع أصل من أصول الاحتجاج اللغوى عندهم . وكلنا نذكر أن الكسائىّ حين قدم إلى البصرة ، فلقى الخليل بن أحمد

---

(١) تهذيب اللغة ٤٠٩/٨

(٢) مقاييس اللغة ٥٤/٣

(٣) الفائق للزمخشرى ٤٦٢/١

وجلس فى حلقته ، قال له رجل من الأعراب كان فى المجلس : تركت أسدا وتميما وعندهما الفصاحة ، وجئت إلى البصرة ؟ فقال للخليل : من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة ، فخرج الكسائى إلى البادية ، وأخذ يسائل البدو عن لغتهم ويكتب عنهم ما يروونه . وتذكر المصادر أنه أنفد خمس عشرة قنينةً من الحبر فى الكتابة عن العرب ، سوى ما حفظ [١] .

وهذا كتاب سيبويه يمتلىء بتصريحه بالسماع عن العرب ، كقوله مثلا : « سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب » (١/٢٠٢) ، وكقوله : « كذا سمعنا العرب تنشده » (١/٢١٤) ، وقوله : « كذا سمعناه من العرب » (١/٢٥٠) ، وقوله : « وسمعنا عربيا موثوقا بعربيته » (١/٤٥١) . وغير ذلك كثير كثير .

وأبو عبيد القاسم بن سلام الهروى (المتوفى ٢٢٤ هـ) يملأ كتابه : « الغريب المصنف » بالرواية عن الأعراب ، كأبى الجراح العقيلى ، والعَذَبَّس الكنانى ، وأبى فقعس الأعرابى ، وأبى علقمة الثقفى ، وأبى القعقاع اليشكرى ، وثور النمرى ، وأبى جحوش الأعرابى [٢] .

ومثل ذلك نجده عند أبى عمرو الشيبانى (المتوفى سنة ٢٠٦ هـ) فى كتابه : « الجيم » ، والفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) ، والأصمعى (المتوفى سنة ٢١٦ هـ) وابن السكيت (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) فى كثير من كتبهم التى بين أيدينا .

---

(١) انظر مصادر هذه القصة فى هامش : « ما تلحن فيه العامة » للكسائى ١٣

(٢) انظر : فصول فى فقه العربية ٢٦٠

بل لقد أتيح لبعض علماء القرن الرابع الهجرى ، محاورة بعض فصحاء الأعراب فى عهدهم ، والإفادة من هذه المحاورات فى مؤلفاتهم . فهذا هو أبو منصور الأزهرى (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) يقع أسيرا فى أيدى القرامطة ، فتسنح له الفرصة لكى يختلط بالبدو والعرب الخُلّص ، فنقل عنهم الكثير فى معجمه : « تهذيب اللغة » ، وقال فى مقدمة هذا الكتاب : « فبقيت فى إسارهم دهرا طويلا ، وكنا نتشتى الدهناء ، ونتربّع الصمّان ، ونتقيظ الستارين ، واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضا ألفاظا جمة ، ونوادر كثيرة ، أوقعت أكثرها فى موقعها من الكتاب » .

ويمتلىء كتابه بهذه الفوائد ، التى سمعها بنفسه من البدو ، كقوله مثلا : « وسماعى من العرب فى الكتفان أنه الجراد التى ظهرت أجنحتها ، ولمّا تَطِرْ بعدُ ، فهى تنقز من الأرض نقزانا » [1] .

وهذا ابن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) يروى فى كتبه عن بعض الأعراب ، كقوله مشيرا إلى بعض جلساته مع أبى عبد الله محمد بن العساف الشجرى التميمى ، الذى كان يعجب بفصاحته ، ويلتذ بمطاولته الحديث ، ويجرى على العادة معه فى إيقاظ طبعه ، واقتداح زند فطنته [2] : « وسألته يوما ، فقلت له : كيف تجمع (دكانا) ؟ فقال : دكاكين . قلت : فسِرْحانًا ؟ قال : سراحين . قلت : فقرطانا ؟ قال : قراطين . قلت : فعثمانا ؟ قال : عثمانون . فقلت له : هلا قلت أيضا : عثامين ؟! قال : أيش عَثَامين ؟! أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته ؟

---

(١) تهذيب اللغة ١٠/١٤٥

(٢) انظر هذا الوصف لابن الشجرى ، على لسان ابن جنى ، فى معجم ١٢/١٠٥

والله لا أقولها أبدًا » [١] .

وقد اختلط وصف الواقع اللغوى عند كثير من النحاة العرب بالتفسير والتعليل ، ولكننا لانعدم هنا وهناك فى بعض الأحيان ، ميلا إلى الوصف المحض ، الذى يثبت الظاهرة اللغوية ، كما ذكرها أصحابها من العرب ؛ فقد رووا عن الكسائىّ مثلا أنه سئل يوما بحضرة يونس ابن حبيب : لِمَ لايجوز : أعجبنى أيُّهم قام ؟ فقال : « أَىٌّ كذا خُلقت » ! ومراد الكسائىّ أن « أىّ » الموصولة لايعمل فيها إلا مستقبل متقدم عليها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيَعةٍ أَيُّهمْ أَشَدُّ ﴾ ، فاكتفى بوصف هذا الواقع اللغوى ، و لم يحاول تعليل سلوك العربية هذا المسلك فى استخدام « أىّ » [٢] . وهذا هو قمة المنهج الوصفى فى العصر الحاضر .

والاهتمام بالشكل فى المقام الأول ، مع عدم الانصراف عن أخذ المعنى فى الحسبان ، هو أحد المبادئ المقررة عند البنيويين ؛ فقد كان « بلومفيلد » Bloomfield وهو من أتباع هذه المدرسة مثلا ، يقرر أن اعتبار المعانى يعدّ أضعف نقطة فى دراسة اللغة [٣] . والمتصفح للمؤلفات النحوية العربية ، يرى هذا المبدأ هو المسيطر على الفكر النحوى عند النحاة العرب ، منذ أيام سيبويه . وما علاجهم للتعريف والتنكير ، والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، وغير ذلك ، إلا أثر من آثار المنهج الشكلى عند نحاة العربية ؛

---

(١) الخصائص ٢٤٢/١

(٢) انظر فى هذه القصة : أخبار النحويين البصريين ٢٧ وأوضح المسالك ٢٧ والخصائص ٢٩٢/٣

(٣) انظر كتابه : Language 140

فنراهم على سبيل المثال يعربون : « انكسر الإناء » فعلا وفاعلا ، مع أن الفاعل الحقيقى فى المعنى لا وجود له فى اللفظ ، كما يعربون نحو : « خاصم محمد عليا » فعلا وفاعلا ومفعولا ، مع أن المفعول هنا فاعل فى المعنى كذلك !

وإذا تركنا المدرسة البنيوية إلى المدرسة التحويلية ، نجد أنها تنادى فى الوقت الحاضر بشىء من المبادئ التى فطن إليها نحاة العربية ، وإن لم يسموها بالأسماء المعروفة الآن ، عند أتباع هذه المدرسة . فمن مبادئ النحو التحويلى مثلا : المبدأ الذى سمى فى بعض التراجم العربية باسم : « البنية العميقة » Deep Structure و« البنية السطحية » Surface Structure ونؤثر نحن أن نسميه باسم : « التركيب المقصود » و« التركيب الظاهر » [1] . وهذا هو ما عبّر عنه نحاة العربية أحيانا بالأصل والفرع ، أو ظاهر اللفظ والمراد منه .

ولنقف مثلا عند قوله تعالى : ﴿ ولا تَقُولُوا ثَلاثَةٌ ﴾ ؛ لنرى كيف أحس اللغويون العرب القدامى بالمراد من التركيب الظاهر للآية . يقول الزجاج : « وقوله عز وجل : ﴿ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاثَةٌ ﴾ الرفعُ لاغير ، ورفعه بإضمار : لا تقولوا آلهتنا ثلاثة » [2] . كما يقول القرطبى : « ولا تقولوا ثلاثة : معناها عند الزجاج : ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة . وقال أبو على (الفارسى) : التقدير : ولا تقولوا هو ثالث ثلاثة ، فحذف المبتدأ والمضاف » [3] .

---

(١) انظر كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ١٩٠

(٢) معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٤٨/٢

(٣) تفسر القرطبى ٢٣/٦

أما قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لكم ﴾ ، فيقلب فيه النحاة العرب أوجه النظر المختلفة ، ليستخرجوا منه التركيب المقصود ؛ فهذا هو المبرد يقول : « قول الله عز وجل : ﴿ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُم ﴾ : زعم الخليل أنه لما قال : انتهوا ، علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكأن التقدير : ائتوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ فى تقدير العربية ؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه » [١] .

أما القرطبى فيقول : « انتهوا خيرا لكم : خيرا منصوب عند سيبويه بإضمار فعل ، كأنه قال : ائتوا خيرا لكم ... ومذهب أبى عبيدة : انتهوا يكن خيرا لكم . قال محمد بن يزيد (المبرد) : هذا خطأ ؛ لأنه يضمر الشرط وجوابه (أى لأن التقدير : إن تؤمنوا يكن الإيمان خيرا لكم) ، وهذا لايوجد فى كلام العرب . ومذهب الفراء أنه نعت لمحذوف . قال على بن سليمان (الأخفش) : هذا خطأ فاحش ؛ لأنه يكون المعنى : انتهوا الانتهاء الذى هو خير لكم » [٢] .

أما فكرة « التوليد » وإنتاج عدد غير متناه من الجمل ، بناء على القواعد الراسخة فى عقل الجماعة المتكلمة بلغة ما ، فإنها فكرة لم تكن غائبة عن ذهن نحاة العربية القدامى . وهذا هو عبد القاهر الجرجانى ، صاحب « نظرية النظم » المعروفة فى التراث النقدى العربى ، يقول : « وإذا عرفت أن مدار أمر النظم على معانى النحو ، وعلى الوجوه

---

(١) المقتضب للمبرد ١٨٣/٣ وانظر أيضا : البيان فى غريب إعراب القرآن ٢٧٩/١

(٢) تفسير القرطبى ٢٥/٦

والفروق التى من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ، ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لاتجد لها ازديادا بعدها . ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها فى أنفسها ، ومن حيث هى على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض » [١] .

كما يقول فى موضع آخر : « واعلم أن مما هو أصل فى أن يَدِقَّ النظر ويغمض المسلك فى توخّى المعانى التى عرفتَ : أن تتّحد أجزاء الكلام ، ويدخل بعضها فى بعض ، ويشتد ارتباطُ ثان منها بأول ، وأن تحتاج فى الجملة إلى أن تضعها فى النفس وضعا واحدا ، وأن يكون حالك فيها حال البانى يضع بيمينه هنا فى حال ، ما يضع بيساره هناك ... وليس لما شأنه أن يجىء على هذا الوصف حدٌّ يحصره ، وقانون يحيط به ، فإنه يجىء على وجوه شتّى وأنحاء متفرقة » [٢] .

وقد عادت قضية العامل التى سخر منها ابن مضاءٍ النحوىّ ، وتابعه على ذلك مجموعة من الباحثين العرب المحدثين ، متأثرين بمبادىء المدرسة البنيوية – عادت مرة أخرى إلى الظهور عند التحويليين ، بصورة تكاد تقترب مما كان عند نحاة العربية ، وهم يربطون بين هذه القضية وقضايا أخرى كثيرة ، التفت إليها نحاة العربية ، كالحذف والتقدير ، والتقديم والتأخير ، وغير ذلك .

ففى جملة مثل : « محمد أراد أن يسافر » ، يقول التحويليون إن الفاعل للفعل : « يسافر » محذوف ، يدل عليه « محمد » السابقة .

---

(١) دلائل الإعجاز : ٨٧

(٢) دلائل الإعجاز : ٩٣

وهذا هو عين ما يذكره نحاة العربية ، حين يقولون إن الفاعل فى : « يسافر » ضمير يعود على : « محمد » .

وانظر إلى سيبويه يتحدث عن حذف المبتدأ ؛ فيقول : « هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ، ويكون المبنى عليه مظهرا ؛ وذلك أنك رأيت صورة شخص ، فصار آية لك على معرفة الشخص ؛ فقلت : عَبْدُ الله ورَبِّى ، كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو : هذا عبد الله » (١) . فجملة : « عَبْدُ الله ورَبِّى » هى التركيب الظاهر ، والتركيب المقصود فيها هو : « ذاك عبد الله وربى » تماما كما يرى التحويليون .

وتمتلىء كتب النحو العربى بقضايا ترتيب الجملة ، والتقديم والتأخير ، وتقدير الأصل والفرع ، ووجوب صورة معينة وجواز أخرى . ويذكرنا هذا بما يعرفه التحويليون تحت اسم : « الجمل النواة » (Kernelsentences) و« الجمل غير النواة » (Nonkernelsentences) (٢) .

ويكفى أن نذكّر هنا كذلك بما يقوله نحاة العربية ، من وجوب ثبات جملة : « ضرب موسى عيسى » على هذا النحو ، إن أريد لموسى أن يكون فاعلا ، ولعيسى أن يكون مفعولا ، وجواز أن يقال : « ضرب محمد عليا » و« ضرب عليا محمد » . وليس بعيدا عن هذا ردّهم لمثل قوله تعالى : ﴿ واشتعلَ الرأسُ شَيْباً ﴾ إلى : واشتعل شيبُ الرأس ، وقوله تعالى : ﴿ وفَجَّرْنَا الأرضَ عُيُوناً ﴾ إلى : وفجرنا عيون الأرض ، وقوله عز وجل : ﴿ أنا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً ﴾ إلى : مالى أكثر من مالك ،

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/٢٧٩

(٢) انظر كتابنا : المدخل إلى علم اللغة ١٨٩

إلى غير ذلك مما سموه بالتمييز المحول عن الفاعل أو المفعول أو المبتدأ .

وقد يذكرنا بعض هذا بما تقول به النظرية التحويلية التوليدية ، من أن بعض الصور اللغوية للجمل التى تبدو متغايرة ، تئول عن طريق التحويل إلى تركيب مستتر واحد (من حيث النظم لا من حيث الدلالة أو الأصوات) ؛ فإن الجمل : « أبو محمد قادم » و« محمد قادم أبوه » و« محمد أبوه قادم » و« قدم أبو محمد » و« محمد قدم أبوه » و« محمد أبوه قدم » ، تئول إلى تركيب مستتر واحد هو : « أبو محمد قدم » .

ومثل ذلك فى نحو : « ضربت محمدا » و« أنا ضربت محمدا » و« ضربت أنا محمدا » و« محمدا ضربت » و« محمدا ضربته » و« محمد ضربته » فإنها تئول كلها إلى تركيب مستتر واحد ، هو : « أنا ضرب محمدا » !

* * *

ويطول بنا القول ، لو ذهبنا نعدد الأمثلة على سبق علماء اللغة العرب القدامى لبعض قضايا النظريات اللغوية الحديثة ، وأنهم فى هذا الذى سبقوا به العصر الحاضر بمئات السنين ، يستحقون أن يوصفوا بحق بأنهم « قدماء معاصرون » !

غير أننى أحب أن ألفت النظر هنا إلى أمر مهم جدا ، وهو أن هناك من قد يفهم كلامى هذا على أننى من التراثيين السلفيين ، الذين يؤمنون بأن اللغويين العرب قد سبقوا إلى كل شيء ، وأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان ، وأنه قد وُضع القلم وجفت الصحف فى الدرس اللغوى ، إلى غير ذلك مما نسمعه هنا أز هناك .

ولكننى فى الحقيقة ممن يدعون وبإلحاح شديد إلى أن نفتح عيوننا على كل جديد ، وأن ندرسه ، وأن نتأمله ، شأن علمائنا القدامى مع التراث الإغريقى والسريانى ، عندما نقله المترجمون فى العصر العباسى الأول إلى العربية .

ولى فى هذا المقام عبارة لا أملُّ من تكرارها ، وهى : « قولوا فى المقول وأعملوا المعقول فى المنقول » . كما أقول دائما : « إننا واللغويين العرب القدامى سواء أمام النصوص اللغوية المروية . أما تفسيراتهم لهذه النصوص ، فقد نتفق معهم فيها ، وكثيرا ما نختلف » .

ولنا فى السلف الصالح من علماء العربية خير قدوة وأعظم مثل ؛ فهذا هو الخليل بن أحمد الفراهيدى ، يقول عندما سئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتَها أم اخترعتها من نفسك : « إن العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقام فى عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست ، وإن تكن هناك علة غير ما ذكرت ، فالذى ذكرته محتمل أن يكون علة له . ومِثْلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها ... فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فَعَلَ ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علة كذلك . فإن سنح لغيرى علة لما عللته

من النحو هى أليق مما ذكرته بالمعلول ، فليأت بها » [1] .

كما يقول ابن جنى عن النحو : « إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة ، فكلّ مَنْ فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريق نَهْجة ، كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فِكْرِه » [2] .

ويؤكد الفخر الرازى ذلك بوضوح فيقول : « إن الذين يجزمون بوجوب موافقة الأولين فى كل قليل وكثير ، ويُحَرِّمون مفارقتهم فى النَّقير والقِطمير ، يعلمون أن أولئك المتقدمين كانوا فى بعض المواضع لمتقدميهم مخالفين ، وعلى كلامهم معترضين ، وعن مقالاتهم مُعْرِضين ، وبذلك مُصَرِّحين لا مُعرِّضين . فإن كان ذلك مردودا غير مقبول ، فقد صار المتقدم مقدوحا فيه لمخالفته متقدميه ، واعتراضه على كلام معلميه . وإن كان ذلك مشربًا هنياً ، ومنهجا سَنِياً ، ونحن – بزعم هذا المقلد – مأمورون باقتفاء آثارهم ، والاهتداء بأنوارهم ، فقد صارت طريقتنا فى التعمق فى المضايق ، والخوض فى لجج بحار الدقائق ، التى ربما تأدّت مصادمات شُعبها ونهاياتها ، واصطكاكات أواخرها وغاياتها ، إلى ترك بعض المقبولات ، والإعراض عن بعض المشهورات – هى المَقْصِدَ القويم ، والصراط المستقيم . فصار فتواهم بوجوب اتباع الأولين موجبًا عليهم ترك ذلك ، والتمسك بالأدلة والبراهين » [3] .

* * *

---

(١) انظر : الإيضاح فى علل النحو ٦٦ والاقتراح للسيوطى ٥٧

(٢) الخصائص ١/١٨٩

(٣) المباحث المشرقية ١/٤

ومن كل هذا الذى سبق نرى ضرورة التعمق فى الدرس اللغوى الحديث ، وألاّ نَصُمّ آذاننا عن الاستماع إلى كل جديد يأتى به هذا الدرس اللغوى . وهنا أستعير كلمة سبقنى إليها أخى الدكتور عبده الراجحى ، حين قال : « إن الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية ، دعوة غير صحيحة ، بل هى دعوة غير إنسانية ، ولا أشك لحظة فى أنها ضارة بالعربية نفسها . ومن الضرورى أن نفيد مما يطوره الناس ، وأن نشارك نحن فى هذا التطوير ، ولا أشك لحظة أيضا فى أن المناهج الحديثة – مع إدراكنا أصول النحو العربى – تقدِّم فهما أفضل للعربية »[1] .

وأحب أن أقف قليلا عند الجملة الأخيرة فى كلام الدكتور عبده الراجحى ، فأقول لهؤلاء الذين يهجمون على الدرس اللغوى الحديث ، ويُفْتَنُون به ، ولا يأوون فى ذلك إلى ركن ركين من التراث العربى ، إنهم يسيئون إلى هذا الدرس اللغوى الحديث أيما إساءة ، عندما يكتبون بلغة خاصة بهم ، وتعبيرات هى بنعيق الغربان والبوم أشبه ؛ لأنها فى بعدها عن اللغة التى يقرأ بها العرب ويفهمون ، تساوى بُعدهم هم عن تراث هذه اللغة ، الذى يعين كثيرا فى تقريب النظريات اللغوية الحديثة إلى عقول شيوخ العربية . والله من وراء القصد .

* * *

---

(١) النحو العربى والدرس الحديث : ١٦٠

الفصل الثانى

الثبات اللغوى والابداع الأدبى

اللغة كائن حى ؛ لأنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها ، وهم من الأحياء ، وهى لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن ، كما يتطور الكائن الحى ويتغير ، وهى تخضع لما يخضع له الكائن الحى فى نشأته ونموه وتطوره ، وهى ظاهرة اجتماعية ، تحيا فى أحضان المجتمع ، وتستمد كيانها منه ، ومن عاداته وتقاليده ، وسلوك أفراده ، كما أنها تتطور بتطور هذا المجتمع ، فترقى برقيه وتنحط بانحطاطه .

وليست اللغة من صنع فرد أو أفراد ، وإنما هى نتيجة حتمية للحياة فى مجتمع ، يجد أفراده أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ وسيلة معينة للتفاهم ، والتعبير عما يجول بالنفس ، وتبادل الأفكار . تلك الوسيلة هى اللغة ، « واللغة شأنها فى ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الكبرى – عرضة للتطور المطرد فى مختلف عناصرها : أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها . وتطورها هذا لايجرى تبعا للأهواء والمصادفات ، أو وفقا لإرادة الأفراد ، وإنما يخضع فى سيره لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج ، واضحة المعالم ، محققة الآثار ، ولا يد لأحد على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدى إليه ، فليس فى قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة ما أو يجعلوها تجمد على وضع خاص ، أو يسيروا بها فى سبيل غير السبيل ، التى رسمتها لها سنن التطور الطبيعى ؛ فمهما أجادوا فى وضع معجماتها ، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها ، وضبط أصواتها وقواعدها ، ومهما أجهدوا أنفسهم فى إتقان

تعليمها للأطفال ، قراءة وكتابة ونطقا ، وفى وضع طرق ثابتة سليمة يسير عليها المعلمون بهذا الصدد ، ومهما بذلوا من قوة فى محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ وتحريف ، فإنها لاتلبث أن تحطم هذه الأغلال ، وتفلت من هذه القيود ، وتسير فى السبيل التى تريدها على السير فيها سنن التطور » [١] .

وفى ذلك يقول ماريوپاى : « إن الاتجاه الطبيعى للغة ، وبخاصة فى صورتها الدارجة ، أو المتكلمة ، هو اتجاه يبعدها عن المركز ، فاللغة تميل إلى التغيير خلال الزمان أو عبر المكان إلى الحد الذى لا توقف تياره العوامل الجاذبة نحو المركز .. هذه الخاصية العالمية للغة ، هامة لعالم اللغة التاريخى ، حيث إنها تشكل الأساس فى كل تغيير لغوى » [٢] .

كما يقول أولمان [٣] : « اللغة ليست هامدة أو ساكنة ، بحال من الأحوال ، بالرغم من أن تقدمها قد يبدو بطيئا فى بعض الأحايين ، فالأصوات والتراكيب ، والعناصر النحوية ، وصيغ الكلمات ومعانيها ، معرضة كلها للتغير والتطور ، ولكن سرعة الحركة والتغيير فقط ، هى التى تختلف من فترة زمنية إلى أخرى ، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة ، فلو قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين متباعدتين ، لتكشف لنا الأمر عن اختلافات عميقة كثيرة ، من شأنها أن تعوق فهم المرحلة السابقة ، وإدراكها إدراكا تاما » .

---

(١) اللغة والمجتمع ، للدكتور على عبد الواحد واف : ٧٨

(٢) أسس علم اللغة : ٧١

(٣) دور الكلمة فى اللغة : ١٥٦

واللغة العربية الجاهلية ، ليست بدعا بين اللغات ، فهى حلقة فى سلسلة حلقات طويلة من التطور والتغيير ، أى أنها لم تكن ، كما يتخيل بعض الناس ، بصورتها التى رويت لنا ، منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها .

وإننا لنبتسم لسذاجة من روى لنا شعرا عربيا ، على لسان قحطان ابن هود عليه السلام ، يسلى به بعض ما كان بأبيه هود ، من الكآبة والجزع والغم والحزن ، على قومه عاد ، فقال :

إنّى رأيتُ أبى هُودًا يؤرِّقُه   حُزْنٌ دَخِيلٌ وبَلْبَالٌ وإسْهَادُ
لايحزُننْكَ أن طاحَتْ بِداهِيَةٍ   عادُ بنُ لاوِى فعادٌ بئسما عَادُ [1]

بل لقد رووا لنا أن آدم عليه السلام ، قال شعرا عربيا فى رثاء ابنه (هابيل) حين قتله (قابيل) ، وقالوا : إن أول من أقوى فى الشعر هو آدم عليه السلام ، وهو يقول فى قصيدته تلك :

تغيَّرتِ البلادُ ومَنْ عـليها   فَوَجْهُ الأرضِ مُغْبرٌّ قَبِيـحُ
تغيَّرَ كلُّ ذى حُسْنٍ وطِيـبٍ   وقَلَّ بَشَاشةُ الوَجْهِ المِليحِ [2]

غير أن العربية الفصحى لها ظرف خاص لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم . وهذا الظرف يجعلنا نرفض ما ينادى به بعض الغافلين عن حسن نية أو سوء نية أحيانا — من ترك الحبل على الغارب للعربية الفصحى ، لكى تتفاعل مع العاميات ، تأخذ منها وتعطى ، وتتطور وتتغير ، كما يحدث فى اللغات كلها .

---

(١) تاريخ العرب قبل الإسلام ، للأصمعى : ٤

(٢) أمالى ابن الشجرى ١/٣٨٤ والإنصاف لابن الأنبارى ٢/٣٨٧ والدرر اللوامع ٢/٢٠٩

حقا إن اللغة كائن حى ، يتطور على ألسنة المتكلمين بها ، فينشأ من هذا التطور اختلاف بين لغة عصر والعصر الذى سبقه ، وهنا يحدث الصراع بين أنصار الشكل القديم ، وأنصار الشكل الجديد ، وبعد فترة يصبح قديما ما كان بالأمس جديدا ، فيتصارع مع جديد آخر ، وتضمحل لغة العصر الأسبق أو تندثر ، غير أن كل جديد لايظهر فجأة ، ولايقضى على القديم بين يوم وليلة ، بل يظل الصراع بينهما لفترة قد تطول أو تقصر ، غير أن الانتصار يكون فى النهاية للشكل الجديد . تلك سنة الحياة ، وتاريخ اللغات كلها يشهد بهذا ، ولانعرف لغة على ظهر الأرض ، جمدت على شكل واحد مئات السنين .

غير أن العربية لها – كما قلنا – ظرف لم يتوفر لأية لغة من لغات العالم ؛ ذلك أنها ارتبطت بالقرآن الكريم ، منذ أربعة عشر قرنا ، ودُوِّن بها التراث العربى الضخم ، الذى كان محوره هو القرآن الكريم فى كثير من مظاهره . وقد كفل الله لها الحفظ ، ما دام يحفظ دينه ، فقال عَزَّ مِنْ قائل : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ . ولولا أن شرفها الله عز وجل ، فأنزل بها كتابه ، وقَيَّض له من خلقه من يتلوه صباحَ مساءَ ، ووعد بحفظه على تعاقب الأزمان – لولا كل هذا ، لأمست العربية الفصحى لغة أثرية ، تشبه اللاتينية أو السنسكريتية ، ولسادت اللهجات العربية ، وازدادت على مر الزمان بُعْدًا عن الأصل الذى انسلخت منه .

هذا هو السر الذى يجعلنا لانقيس العربية الفصحى ، بما يحدث فى اللغات الحية المعاصرة ، فإن أقصى عمر هذه اللغات فى شكلها الحاضر ، لايتعدى قرنين من الزمان ، فهى دائمة التطور والتغير ، وعرضة

للتفاعل مع اللغات المجاورة ، تأخذ منها وتعطى ، ولاتجد فى ذلك حرجا ؛ لأنها لم ترتبط فى فترة من فترات حياتها بكتاب مقدس ، كما هو الحال فى العربية .

حتى هذه اللغات التى لم ترتبط فى حياتها بكتاب مقدس ، لايسمح أهلها بهذه الطفرات التطورية فى الأساليب والدلالات . ولقد انخدع أصحاب اتجاه الحداثة من أبناء العربية ، بالمقولة الشائعة التى تذهب إلى أن اللغة مِلْك من يتخاطبون بها ، وأنهم أحرار يفعلون بها ما يشاءون ، فإن أُرِيدَ لها أن تملكهم هى ، وأن تستعبدهم ، فقدت وظيفتها .

وينسى المتفيهق بهذا الكلام ، أن اللغة وسيلة اتصال بين أفراد الجماعة ، كلامية كانت أو غير كلامية ، وأن هذه الوسيلة لها قوانينها التى استقرت فى أعراف الجماعة البشرية ، وأننا لو تصورنا مثلا شرطيًّا للمرور حطم القواعد السارية ، وجعل الإشارات الضوئية كلُّها خضراء فى وقت واحد ، أمام السيارات التى تعبر الشوارع المتقاطعة ، فإن النتيجة ستكون حتما كارثةً محقّقةً ، بالنسبة لهذه السيارات .

وهذا المتفيهق الذى يريد تحطيم أعراف اللغة الأدبية ، لايجرؤ بحال من الأحوال أن ينال من قوانين لغات الخطاب لديه ، وإلا فقد الاتصال ، وأوقع المستمع إليه فى حيرة وارتباك . ويكفى أن تغير الحركات فقط فى عبارة مثل : « كُنَّا امبارح فى عُرس بنت الجيران » ، فتقول : « كِنَّا امْبورح فى عَرْس بُنْت الجَيْران » ، لتدرك على الفور ما يجره مثل هذا التغيير من حَيْرة ولَبْس !

ويرى الدكتور شكرى عياد أن الحداثة « وصلت بتجاربها اللغوية إلى مأزق يستحيل عليها الخروج منه ، إلا إذا خرجت من جلدها ، فتحطيم القوالب اللغوية فى صياغة الكلمات وتركيب الجمل ، يفقد اللغة وظيفتها الأساسية فى نقل معنًى ما بين مُرْسِلٍ ومُسْتَقْبِل ، وبذلك يصبح التذوق مستحيلا ، كما يصبح النقد الأمين مستحيلا ، ويجد المبدعُ نفسَه أسيرًا داخل دائرة إبداعه الضيقة » (1) .

ومن العجيب أن يدَّعى هؤلاء المخلّطون أن علماء الغرب يفرقون بين النظام اللغوى لأية لغة ، وهو أمر تجريدى ، والتحقّق الفردى للغة عند أحد أفراد المجموعة التى تدين به . وهم يحاولون معتسفين أن يخضعوا النظام العام لِلُغَةِ الأفراد ، وينسون أن (دى سوسير) مؤسس الدراسات اللغوية الحديثة ، حين فَرَّق بين اللغة (Langue) والكلام (Parol) أى بين النظام اللغوى الكامن فى عقول المتكلمين ، والكلام الذى يعدّ بمنزلة التحقق الحسى لهذا النظام المجرد ، قد اتخذ من لعبة الشطرنج وسيلة لبيان فكرته . وفى هذه اللعبة « ينبغى التمييز بين شيئين : نظام اللعبة أو قوانينها ، التى يلم بها اللاعبان ، والأداء الذى يمضى على وفق هذه القوانين ؛ فكل أداء للعبة تظهر فيه نفس العلاقات ، وإن تعددت صور الأداء فى كل مرة ... وبهذا يظهر أن القوانين محدودة ، ولكن صور التعبير تفوق الحصر » (2) .

وفى هذا المثل ، تناظر اللغة نظام اللعبة ، أما الكلام فيناظر الأداء . وعلى هذا فإن نظام اللغة ، وإن كان محدودا ، فإن الكلام الذى يمكن أن يتولد عن هذا النظام ، غير محدود .

---

(١) اللغة والإبداع ، للدكتور شكرى عياد : ٥

(٢) الضرورة الشعرية ، للدكتور السيد إبراهيم محمد : ٩٢

وهذا التمثيل بلعبة الشطرنج ، تمثيل جيد . وهذا يعنى بطريقة واضحة : أن اللاعب أمامه مجموعة من الاحتمالات الكثيرة ، ليحقق واحدا منها فى الواقع ، غير أنه لايستطيع الخروج على قواعد اللعبة بأن يجعل الحصان يسير فى خط مستقيم مثلا ! وهذا الأمر يقطع خط الرجعة تماما ، على من يقول : إن من حق الأديب أن يجدِّدَ ويخرج على التراث (أو أصول اللعبة) ، وأن هذا أمر مباح له !

ولو كانت اللغة – كما يقول هؤلاء – ملكا لصاحبها يفعل بها ما يريد على هواه حقًّا ، ما جاء هذا الخبر عن ابن جنى حين قال : « وحدثنى المتبنى شاعِرُنا – وما عرفته إلا صادقا – قال : كنت عند مُنْصَرَفِى من مصر فى جماعة من العرب ، وأحدهم يتحدث ، فذكر فى كلامه فلاة واسعة ، فقال : يَحيِرُ فيها الطرف . قال : وآخَرُ منهم يلقِّنه سرًّا من الجماعة بينه وبينه ، فيقول له : يَحَار يَحَار ! أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض ، وتنبيهه إياه على الصواب ؟! » [1] .

وهذا دليل آخر على أن الشاعر محكوم بالنظام اللغوى العام لِلُّغة التى يستخدمها فى شعره ، ذلك أن بعض شعراء العربية القدامى ، عندما كان يَحِيدُ عن هذا النظام ، فيخطىءُ فى تحكيمُ قوانينه ، ثم يُفَطَّنُ بخطئه ، أو يَفْطِنُ هو إليه ، فإنه كان يبادر إلى تصحيح ما وقع فيه من أوهام البعد عن النظام العام للغة .

وكلنا نعرف قصة النابغة الذبيانى ، فى إقوائه فى قصيدته ، التى قالها فى المتجردة ، زوجة النعمان بن المنذر ، والتى مطلعها :

---

(١) الخصائص ، لابن جنى ٢٣٩/١

من آلِ مَيَّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِ عَجْلانَ ذا زادٍ وغَيْرَ مُزَوَّدِ

ويقول فيها النابغة :

زَعَم البَوارحُ أنّ رِحلَتنا غَدًا وبذاكَ خَبَّرَنَا الغُرابُ الأَسْوَدِ

ويزعم الرواة أن النابغة قال هذا البيت ، بضم الدال من كلمة : « الأسود » ، ولكن المعقول أن يكون كسرها ، لينسجم الروى وموسيقى الأبيات ، وبذلك يكون قد أخطأ فى قواعد اللغة ، بسبب انشغاله بموسيقى الشعر ، وأنغام القوافى .

والدليل على هذا ما قاله « ابن السكيت » ، شارح ديوان النابغة الذبيانى ؛ فقد روى عن ابن الأعرابى والأثرم قولهما : « بلغنا أن النابغة كان أقوى فى قوله : (مِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِ) . فورد يثرب فأنشدها ، فقالوا له : أقويت ، فلم يعرف ما عابوا ، فألقوا على فم قينة لهم : (وبذلك خبرّنا الغُرابُ الأَسْوَدِ) ، فقالوا لها : رتّليه ومُدّيه ، فقالت : (مغتدى) ، ثم قالت : (الغرابُ الأسودِ) ، ففطن »[1] . وقد غير النابغة البيت فى عقب ذلك ، فجعل عجزه : (وبذاك تَنْعَابُ الغرابِ الأسودِ) .

ومثل ذلك ما رواه « ابن سلام » فى كتابه : (طبقات فحول الشعراء) ، من أن عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ، عاب الفرزدق ، عندما سمعه يقول من قصيدة له :

---

(١) ديوان النابغة الذبيانى ٢٩ وانظر كذلك : طبقات فحول الشعراء ٦٧-٦٨ والموشح ٤٥ ومابعدها .

مستقبِلين شَمالَ الشّام تَضرِبُنَا بحاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطن مَنْثُورِ
على عمائِمِنَا تُلْقَى وأرحُلُنَا على زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ

فقال له ابن أبى إسحاق : أسأتَ ، إنما هى : (ريرُ) وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع ، فلما ألحّ على الفرزدق ، وفطن هذا إلى خطئه ، غيَّر البيت ، فجعل عجزه : على زواحفَ تُزْجيها مَحَاسِيرِ » (١) .

وتحدثنا الرواة بأن الإقواء كثر فى شعر النابغة ، وبشر بن أبى خازم ، وغيرهما من الفحول ، فيقول « ابن السكيت » فى شرحه لديوان النابغة الذبيانى : « قال الأثرم : حدثنا أبو عبيدة ، قال : حدثنا أبو عمرو بن العلاء ، قال : فحلان من العرب الشعراء كانا يقويان : النابغة وبشر بن أبى خازم ، فأما النابغة فمنذ دخل يثرب ، غُنِّى بشعره ، فلم يعد إلى الإقواء . وأما بشر فقال له سَوَادةُ أخوه : إنك تُقْوِى ، فقال : وما الإقواء ؟ فأنشده :

ألم تَرَ أنّ طُولَ العُمْرِ يُبْلِى ويُنْسِى مِثْلَما نُسِيَتْ جُذَامُ
وكانوا قَوْمَنَا فَبَغَوْا علينا فَسُقْناهُمْ إلى بَلَدِ الشَّآمِ

فرفع البيت الأول ، وخفض الثانى ، فلم يعد إليه » (٢) .

وقد أعجبنى هنا قول « القزاز القيروانى » ، وهو يعلق على بيت النابغة السابق ، فيقول : « وهذا من أقبح العيوب ، ولايجوز لمن كان مولَّدًا هذا ؛ لأنه إنما جاء فى شعر العرب على الغلط ، وقلة المعرفة به ،

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١٧ وانظر كذلك : أخبار النحويين البصريين ٢١ والموشح ١٥٦ ومابعدها .

(٢) ديوان النابغة الذبيانى ٢٩-٣٠

وأنه يجاوز طبعه ولايشعر به ، ألا ترى أن النابغة غُنِّى له به ، فلما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع ، فطن له ، ورجع عنه » [١] .

* * *

ولكن هل يعنى هذا الكلام كله أن العربية الفصحى ، بعد أن ارتبطت بالقرآن الكريم ، صارت لغة سلفية جامدة ، تحجرت عبر عصور بادت وانقرضت ، وفصل بيننا وبينها مئات السنين ، مع أن طابع الحياة التجدّد والتغيّر ، والعالم يصحو كل يوم على جديد فى العلم والفن والسياسة والاجتماع ؟!

نقول نحن فى الرد على هذا التساؤل ، الذى قد يخطر فى ذهن بعض الناس : إن العربية الفصحى تحمل فى طبيعة تكوينها عنصر التجدد والحياة ، إن أفاد أهلها من منهجها العظيم ، من حيث الشكل فى القياس ، والاشتقاق ، والنحت والتعريب . ومن حيث المعنى فى التغييرات الدلالية المعقولة ، عن طريق المجازات ، والاستعارات ، والكنايات ، ثم اختيار الألفاظ المناسبة للعصر ، عند الاستخدام اللغوى .

أما القياس والاشتقاق والنحت والتعريب ، فهى أمور عالجناها فى بحث آخر ، وعرفنا هناك أثرها فى نمو اللغة وتطورها [٢] .

وأما التغيير الدلالى ، فهو أمر مسموح به على طول تاريخ العربية . وقد أبدع الأدباء من الشعراء والكتّاب فى هذا الميدان عبر العصور أيما

---

(١) ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١٤٨

(٢) انظر كتابنا : بحوث ومقالات فى اللغة : ١٧٩-١٨٧

إبداع ، ولم يعبهم أحد من علماء اللغة أو البلاغة العربية ، إلا من أقدم منهم على استعارة فاحشة ، أو مجاز موغل فى الغرابة ، أو كناية أبعد فيها صاحبها عن المألوف فى أمثالها .

فكان ابن جنى مثلا ، كثيرا ما يعجب بإبداع أبى الطيب المتنبى فى مجال المعانى . وقد ساق له فى « الخصائص » بيتين فى دلالة لسان الحال على المراد ؛ يقول المتنبى فى أولهما :

فلو قُدِرَ السِّنانُ على لسانٍ   لقال لك السِّنانُ كما أَقُولُ

كما يقول فى الثانى :

لو تعقِلُ الشَّجُر التى قابلتَها   مدَّت محيِّيَةً إليك الأغْصُنَا

ثم قال ابن جنى بعد ذلك : « ولاتستنكر ذكر هذا الرجل ، وإن كان مولَّداً ، فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ، ولُطف متسرَّبِهِ ، فإن المعانى يتناهبها المولدون ، كما يتناهبها المتقدمون . وقد كان أبو العباس [المبرد] ، وهو الكثير التَّعَقُّب لجِلَّة الناس ، احتج بشىء من شعر حبيب بن أوس الطائىّ ، فى كتابه فى الاشتقاق ، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه ... وإياك والحنبلية بحتا ؛ فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم » [١] .

وتأتى هذه المعانى الجديدة للجمل العربية ، من بعض العلاقات اللغوية البارعة بين الألفاظ ؛ لأن الأديب « يلبس اللغة أثوابا جديدة ، وذلك بإدخاله عناصر تجديدية فيها ، بفضل ما يتمتع به من قدرة على

---

(١) الخصائص ١/٢٤-٢٥

إقامة علاقات لغوية جديدة ، من ذات لبنات اللغة الموجودة بالفعل . فهو يشبه المهندس المعمارى ، الذى يصمم لتشييد عمائر جديدة مبتكرة ، ولكن باستخدام نفس الخامات التى استخدمت فى تشييد العمائر ، التى سبق أن شُيِّدَت » [١] .

وهذا نموذج من الكلمات التى تغير معناها فى العصر الحاضر ، بسبب الاستخدام المجازى والاصطلاح فى بعض الأحيان : القطار ، والمحطة ، والسيارة ، والطائرة ، والرافعة ، والترس ، والمحرك ، والمدفع ، والصاروخ ، والقنبلة ، والقذيفة ، والمدمرة ، والمكتبة ، والجامعة ، والكلية ، والمطبعة ، والمسرح ، والممثل ، والبطل ، ونحو ذلك .

« فكل هذه الأسماء لم تعُدْ تَعْنِى ما كانت تعنيه قديما ، ولكنها انتقلت إلى المعنى الجديد عن طريق المجاز ، أو إطلاق اسم الجنس على النوع ، وكلاهما شائع فى كلام العرب . ومنها كلمات كانت مهجورة فأحياها المعنى الجديد ، مثل كلمة : (القطار) ، وأصلها من قطر الإبل يقطرها ، أى جعلها على نسق » [٢] .

وهذا الأمر تعرفه العربية منذ فجر الإسلام ، ويكفى أن تطالع كتابا ككتاب : « الزينة فى الكلمات الإسلامية » لأبى حاتم الرازى ؛ لتعرف أن مثل هذا التطور الدلالى المتعمد أمر معروف جدا فى تاريخ اللغة العربية .

وأما اختيار الأديب للألفاظ ، فإننا لانذهب مع من ذهب إلى ضرورة إحياء الغريب الوحشى من الألفاظ والعبارات فى الاستعمال ،

---

(١) سيكولوجية الإبداع فى الفن والأدب ، ليوسف أسعد : ١٨٥

(٢) اللغة والإبداع ، للدكتور شكرى عياد : ١١٠

وإن كنا ننادى بضرورة دراسة هذه الثروة اللفظية القديمة ، بغرض الاتصال بتراثنا اللغوى الجيد ، شعره ونثره .

وقد فطن إلى شيء من هذا الشاعرُ الأبيوردى ، الذى ذكر فى كتابه : « زاد الرفاق » مجموعة من الكلمات العربية القديمة الغريبة ؛ مثل : الحرب العَقَام ، وفلان يَعْتَقِى فى شُعَب الكلام ، والناقة العاقد ، وفلان يمشى كالناقة المتمذِّحة . ثم قال : « ولا أذكر أمثال هذه الغرائب ليستعملها المحدثون ، ولكنَّ مجيئَها يكثر فى أشعار المتقدمين ، فأعثر بها فى أثناء ما أمليه ، فأوردها ليقتصر المتأخرون على حفظها ، ولايشاركوا المتقدمين فى استعمالها ؛ فالمستحسن من الكلام ما يجود لا ما يجوز . وقد أنشدنى بعض أصحابنا قصيدة ذكر فيها : السَّمَهْدَر ، والمُسَرْدَج ، فأنكرتها عليه ، فقال : لِمَ تنكر علىّ ما سبقنى إلى استعمالها الشعراء ؟ فعرفت غلظته وكثافته . ولايتنبه لِلَّطيف الدقيق فى هذه الأماكن ، إلا من وُضع فى الكِير ، فنَصَع طِيبُه » [1] . كما قال فى موضع آخر : « ويقال : حَرْزَقْت الرجل : حبسته . وكذلك : الحبَلَّق والحَذَف والحَقَلَّد والشَّفَلَّح والحَبَرْكَى . وهذه غرائب لايزكو استعمالها بالمحدثين » [2] .

غير أننا من جانب آخر ، ندعو إلى توسيع دائرة الثروة اللفظية المستعملة فى المجال الثقافى ، عند جمهرة الأدباء والمحدثين بالفصحى « وهنا موطن الداء الثقافى ، الذى ابتلى به شبابنا من الأدباء ومن غير الأدباء ، فهم يعتبرون أن ما سبق لهم أن حصلوه من مفردات وعبارات لغوية لايقبل

---

(١) زاد الرفاق للأبيوردى ٤٦ ب

(٢) زاد الرفاق للأبيوردى ٥٥ أ

الزيادة ، وأنه يكفى لكى يسبروا به جميع الكتب التى تصلح للقراءة . وكل مفردة أو عبارة لغوية لايعرفونها ، يجب إذن على الكاتب تحاشيها عندما يكتب ، وإلا فإنه يتهم بالإغراب واستعراض عضلاته اللغوية ، وهى عضلات ليست ثقافية فى نظرهم على أية حال » [١] .

ونود فى ختام هذا البحث أن نذكّر بشىء ربما خفى على بعض الناس ، وهو أن ارتباط العربية الفصحى بالقرآن الكريم ، هو السر الحقيقى فى تمسكنا بهذه الفصحى القديمة ، ودعوتنا إلى دراستها دراسة مستفيضة ، لكى نفهم بها القرآن الكريم . وما دار حوله من دراسات ، وكذلك الشعر العربى القديم ، الذى يلقى أضواء على المعانى القرآنية ، ويفيد فى توضيح ألفاظ القرآن الكريم . ولقد صدق الصحابى الجليل عبد الله بن عباس ، حين قال : « الشعر ديوان العرب ، فإذا خفى علينا الحرف من القرآن ، الذى أنزله الله بلغة العرب ، رجعنا إلى ديوانها ، فالتمسنا معرفة ذلك منه » [٢] .

فهذه العربية الفصحى ، التى استمرت حية أربعة عشر قرنا ، والتى ستستمر فى حياتها إلى ما شاء الله ، تستمد من ارتباطها بالقرآن الكريم عنصر الحياة . وهذه القضية كانت واضحة فى أذهان اللغويين العرب فى الماضى ؛ فهذا هو أبو حاتم الرازى (المتوفى سنة ٣٢٢ هـ) يقول : « ولولا ما بالناس من الحاجة إلى معرفة لغة العرب ، والاستعانة بالشعر على العلم بغريب القرآن ، وأحاديث رسول الله ﷺ ، والصحابة ،

---

(١) سيكولوجية الإبداع ليوسف أسعد : ١٥٥

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنبارى : ١٠٠ والإتقان للسيوطى ١١٩/١

والتابعين ، والأئمة الماضين ، لبطل الشعر ، وانقرض ذكر الشعراء ، ولعَفَّى الدهر على آثارهم ، ونسى الناس أيامهم »[1] ، والله أعلم .

* * *

(١) الزينة فى الكلمات الإسلامية ١/١١٦

الباب السابع

في تعليم العربية

الفصل الأول

التعليم الابتدائي

حجر الأساس في العملية التعليمية

يحسّ كثير من الغيورين على مستقبل أمتنا العربية ، بهذا الضعف الذى آلت إليه حال الثقافة فى مدارسنا وجامعاتنا . وتكشف المسابقات التى تعقد فى كل عام هنا وهناك ، للتعيين فى بعض وظائف الدولة ، عن ضحالة هذه الثقافة ، وسطحية التفكير عند كثير من المتسابقين .

وتلك علة مزمنة طال عليها ، وحارت العقول فى البحث عن أسبابها ، ونحن نشاهد انحدار المستوى يوما بعد يوم ، وكأننا أمام بئر ينضب ماؤها بالتدريج ، ولاشىء يرفدها ويصلح من شأنها . ولو استمر الحال على ذلك ، لجاء يوم قريب تشيع فيه الأمية بين حملة الشهادات العليا .

ولقد جمعتنى منذ أعوام جلسة فى القاهرة ، مع أحد المستشرقين الألمان ، فذكر لى أنه التقى ببعض خريجى الجامعة عندنا ، فتعجب من أنهم لايقيمون جملة عربية ، ولايدرون شيئا عن تراثهم ، ولم يقرءوا للجاحظ ، أو لابن قتيبة ، أو للمبرد ، أو لغيرهم من أعلام العربية . وتلك للأسف حقيقة مفجعة !

والمشكلة تتلخص من وجهة نظرى فى انعدام الرغبة فى القراءة عند المتعلمين . ولايستطيع أى إنسان أن ينكر أن مستوى الثقافة عند أمة من الأمم ، يقاس بمقدار ما يقرأ أفراد هذه الأمة من تراثهم أو تراث

الآخرين . ولاتزال القراءة هى الوسيلة الفعالة فى إكساب الفرد والجماعة كل أنواع الثقافات المختلفة ، ولايغترنّ أحد بما تقوم به الأجهزة السمعية ، كالسينما ، والمسرح ، والإذاعة ، والتليفزيون ، فى ميدان الثقافة والتعليم ، فوراء هذه الأجهزة كلِّها كُتّاب ، هم حصيلة قراءات واسعة مستفيضة - أو هكذا يجب أن يكونوا . ولولا هذه القراءات ، ما كان هؤلاء الكتّاب ، ولا كانت هذه الأجهزة .

هذه هى المشكلة الحقيقية : انعدام الرغبة فى القراءة . فأين دُور التعليم عندنا من هذه المشكلة ؟ أما المدرسة الابتدائية ، فمنذ أن أخذت بنظام الطريقة الكلية فى تعليم القراءة والكتابة ، ومنذ أن أهمل حساب المعلم على نتيجة تعليمه - دب الجهل بين الكثير من أبنائها ، ونفرت نفوسهم الصغيرة من القراءة ، حين امتلأت كتبهم بالكثير من الموضوعات التى لاتجذب انتباههم أو تغذى أخيلتهم .

كما أهملت التربية الدينية إهمالا مزريا ، لم يحدث من قبل فى تاريخ التعليم المصرى على طوله ؛ ولقد آن الأوان أن نتكاشف ونتصارح ، لنضع أيدينا على هذا الجرح الذى لايزال ينزف فى هذا الوطن العزيز ، وهو جرح التطرف ناحية اليمين أو ناحية اليسار ، على مرأى ومسمع من المسئولين عن التعليم العام فى بلدنا الطيب مصر .

فقد تظاهرت عوامل كثيرة على شيوع هذا التطرف فى كل ناحية ، ولكن أهم العوامل فى نظرى هو هذا الإهمال المزرى لتعليم الدين هنا وهناك ، فى مدارسنا المختلفة فى جميع المراحل .

وتعود بى الذاكرة فى هذا الموضوع الخطير ، إلى الثلاثينيات من هذا القرن ، أيام أن كان الدرس الدينى له هيبته فى نفوس النشء فى

مراحل التعليم العام . وكان أستاذ الدين شيخاً وقورًا من شيوخ العربية ، يدرس الدين الإسلامى لتلاميذه ، المسلم منهم والمسيحى على السواء ، على أنه مادة دراسية ينبغى أن يلم بها هذا وذاك ، فى بلد دينه الرسمى هو الإسلام ، وكان هناك حوالى خمسة تلاميذ على الأقل من غير المسلمين فى الفصل الواحد ، المكون من خمسة وعشرين تلميذا فى مدرسة قليوب الأولية للسكة الحديد ، كما تشهد بذلك صورة عندى التقطت سنة ١٩٣٩م .

ولم يشعر واحد من سكان هذه البلدة الطيبة آنذاك بشىء من الحساسية ؛ إذ لم يكن الهدف أن يعتنق المسيحى ديانة الإسلام ، ولم يخطر ذلك ببال أحد من المواطنين على الإطلاق . ومثل الدين الإسلامى فى ذلك ، مثل النصوص الأدبية التى تمتلئ بالآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وكالتاريخ الإسلامى الذى يقص على النشء سِيَرَ أبطال الإسلام من الصحابة والتابعين . وإن أنس لا أنسى زميل التلمذة « ميشيل عياد » ، وهو يرتل القرآن بصوت نَدِىٍّ فى حصة الدين فى ذلك الزمان السحيق .

ودارت عجلة الأيام ، وتقلبت بنا السنون ، واختلفت علينا النظم والقوانين ، وأصبح للدين الإسلامى مدرس من المسلمين ، وللدين المسيحى زميل له من المسيحيين ، وبمرور الأيام حامت الشبهات حول الذمم والضمائر فى تقدير الدرجات هنا وهناك ، وانتهى الأمر بعد لَأْى إلى إهدار درجات هذا المقرر المهم من مقررات الدراسة ، فى مراحل التعليم العام . وما هى إلا سنوات قلائل بعد ذلك حتى أصبح هذا المقرر الخطير أثرا بعد عين على أرض الواقع ، وإن كان مذكوراً بين المقررات فى اللوائح والقوانين .

ويكبر هذا التلميذ الصغير ، وهو لايعرف شيئا عن دينه ، ومن حوله تدق كل نواقيس التطرف والانحراف ، وهو بفطرته يبحث عن سر هذا الكون العظيم .. عن سبب وجوده .. عن غاية هذا الوجود . وهنا يتلقفه ، وهو خالى الذهن خاوى الوفاض ، أحد رجلين : إما زنديق ملحد من الشعوبيين الجدد ، وملاحدة العصر ، فيتطرف فى فكره وعقيدته إلى أقصى اليسار ، وإما أحد هؤلاء المدعين للأصولية ، وهم أصحاب فكر مستورد مدسوس على الإسلام ، يكفِّر المجتمع ، ويدعو إلى الإرهاب والتخريب ، والقتل والسطو المسلح والاغتيال ، فينساق وراءه هذا الشاب الغِرّ ، الذى لم يتسلح بسلاح متين من الإسلام الصحيح .

وهذا كله يفسر لنا الوضع الراهن بين شباب اليوم فى هذا الوطن المسكين ، الذى يحتاج إلى جهد المصلحين المخلصين من العلماء العاملين ، للقضاء على التطرف إلى أقصى اليسار وأقصى اليمين ، بلا تحيز لفريق على حساب فريق ، فكل منهما وبال على مستقبل هذه الأمة .. ولنفكر معًا بلا حساسية هنا أو هناك ، فى العودة بتدريس الدين إلى عصره الذهبى ، فى الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن !

* * *

أما انعدام حب القراءة عند الأطفال ، فيرجع – فى نظرى ، ورغم كل ما يمكن أن يقوله المدافعون عن هذا المنهج – إلى تلك الطريقة المسماة (Gestalt) ، وفيها يبدأ الطفل بقراءة الكلمة كاملة ، دون معرفة بتفاصيل حروفها ، وأسماء تلك الحروف . وتعتمد هذه الطريقة على ما ركب فى طبيعة الإنسان من قدرته على إدراك الأشياء جملة ، قبل أن يحيط بتفاصيلها .

غير أن هذا النظام لم يفلح للأسف ، فى تطبيقه على تعليم اللغة العربية ، وأصبحنا نرى فى أطفالنا شيئا عجيبا ، لم يكن مألوفا فى جيلنا ، عندما كنا فى مثل سنهم ، هو أنهم – وحتى مرحلة متأخرة فى المدرسة الابتدائية – لايستطيعون قراءة كلمة لم تكن فى ضمن الكلمات التى تعلموا قراءتها على تلك الطريقة الكلية ، وبذلك يتعثرون فى قراءة قطعة صغيرة من النصوص ، يمرّ فيها بين الحين والحين أمثال تلك الكلمات الجديدة ، فتتعقد نفوسهم الصغيرة ، ويكرهون القراءة .. يكرهونها إلى الأبد !

إننا نحس جميعا بخيبة الطريقة الكلية فى الوصول بالمتعلم إلى الغرض المنشود ، ومع إيماننا بهذا ، وعلمنا بأن مستر « بيرن » خبير النقطة الرابعة الأمريكية بمصر آنذاك ، هو الذى أغرى المسئولين فى وزارة التربية والتعليم فى ذلك الحين ، بتعميم هذه الطريقة الكلية فى المدارس الابتدائية ، فإننا لانزال نعض عليها بالنواجذ !

وإن هؤلاء الذين نقلوا إلينا بدعة الطريقة الكلية عن الغرب ، لم يحاولوا ذات يوم أن يقارنوا بين نتيجة التعليم على طريقتهم ، ونتيجة التعليم الذى يعتمد على تفصيل حروف الهجاء والضبط بالشكل ، قبل قراءة الكلمات وتكوين الجمل . ولم تؤد طريقتهم الخاسرة إلى ضياع دروس اللغة العربية وحدها ، بل ضاع معها الحساب والجغرافيا والتاريخ والعلوم ؛ لأن العماد فى كل هذه المواد وغيرها على القراءة والفهم ، وهو ما لم تفلح الطريقة الكلية فى الوصول بالتعليم إليه !

وتتقلب الأعوام بالطفل الصغير ، وينشأ فى كثير من الأحيان على كراهية القراءة ، ويصبح فى أحسن أحواله صورة مشوهة للمقررات

الدراسية ، يساق إليها سوقا ، وينفر من أية قراءة حرة فى غير حجرات الدرس . ويؤدى هذا فى النهاية إلى ضعف المستوى الثقافى بين حملة الثانوية العامة .

وإذا كنا نريد للطفل أن ينشأ على حب القراءة والاستمتاع بصحبة الكتاب ، وعصمة لسانه من الزلل فى القراءة الحرة بعيدا عن محيط المدرسة ، فلابد من أن نضع أمامه نصوص اللغة مضبوطة ضبطا تاما بالشكل ؛ لكى يتعود التلميذ على النطق السليم لأبنية الكلام ، وهو ما لايضبط بقاعدة فى كثير من الأحيان ، وإنما العماد فيه على السماع .

* * *

والحقيقة أن المعلم هو الذى يشكل حجر الزاوية ، أو حجر الأساس ، فى هذه المشكلة الخطيرة التى نعالجها هنا ، وعلى الأخص فى المرحلة الابتدائية . وقد آن الأوان لكى ندرك أهمية المرحلة الابتدائية ، فى بناء الكيان التربوى السليم للطفولة البريئة ، فنكفَّ عن امتهان معلم هذه المرحلة ، ونؤمن بما آمنت به بعض الدول المتقدمة ، من وضع خيرة المعلمين فى هذه المرحلة ، بعد إعدادهم الإعداد اللائق بأهمية التعليم والتربية الصحيحة لأطفالنا فى هذه السن المبكرة .

إن الحديث عن معلم هذه المرحلة الابتدائية ، حديث ذو شجون ، فإننا ما زلنا نظن أن تعليم الطفل أهون أنواع التعليم ، وأدى هذا إلى أننا أصبحنا نقيس مقدار المعلم بعمر الطفل الذى يتولى تربيته وتعليمه ، صعودا وهبوطا ؛ فمعلم الإعدادى أكثر احتراما من معلم الابتدائىُ ، وأقلُّ مركزا من مدرس المدارس الثانوية .. وهى فكرة ساذجة مدمرة

لنفسية هذا المعلم ، الذى وضعنا بين يديه هذه العجينة اللينة – طفل اليوم ورجل المستقبل ، ليجعل منه مواطنا صالحا ، أو شيطانا ماردا .

إن الدول المتحضرة ترعى هذا المعلم ، وتعده – بحق – حجر الأساس فى العملية التعليمية والتربوية كلها ؛ ولذلك تختاره فى مدارسها من أكفأ المدرسين فى المراحل الأخرى ، وتغدق عليه المال ، وتكرمه ، ليعيش آمنا على مستقبله ، وفى حالة استقرار وهدوء بال ودعة .

ولقد رأيت فى ألمانيا معظم مدرسى هذه المرحلة ، فمن حصلوا على درجة الدكتوراه فى التربية وعلم النفس . والدولة تكرّمهم ، وتمنحهم أعلى الرواتب ، ليعيشوا فى حالة استقرار ورضى ، وهى حالة لابد منها لكل من يراعى الأمانة ، ويؤدى واجبه فى تشكيل هذه العجينة اللينة ، طفل اليوم ورجل المستقبل ، بما يرضى الله ورسوله ، ولكى يتسنى لهم فَهْمُ تلك البراعم الصغيرة ، فيلقنوهم العلم ، وهم قريبون إليهم ، يلتصقون بهم ، ويلعبون معهم .

نعم .. فهذه المرحلة هى أهم المراحل ، وهى التى يحبو فيها الطفل على مدارج القراءة ، ويعشق فيها الكتاب أو يكرهه ، ويقبل على اللغة أو يمقتها إلى الأبد !

ولست بهذا الحديث هنا ، أنتقص من قدر هؤلاء المدرسين فى المرحلة الابتدائية عندنا ، أو أحطُّ من شأنهم ، وبينهم كل مُربٍّ فاضل . ولكن الذى يعنينى هنا أن فاقد الشىء لايعطيه .. فهذا المدرس الذى يعيش بقروش قليلة ، لاتنتظروا أن يكون راضى النفس قانعا ، ساهرا على راحة الطفل ، عاملا على تنشئته تنشئة حسنة ، كما أننا لاننتظر منه ، وعنده القليل من العلم والقليل من الخبرة أن يفهم ما يناسب هذا الطفل

أو ذاك من وسائل التربية السليمة . وبعضهم غير قادر على مراجعة نفسه ، والاعتراف بخطئه .. ولست أنسى هنا ما حدث من مُدَرِّسة ابنى عندما كان صغيرا فى المرحلة الابتدائية ، تلك المدرِّسة التى صحَّحتُ أنا لها فى كراسة الإملاء كلمة من الكلمات ، فخطَّأت الصواب وأصرت على الخطأ فاهتزت معايير الثقة فى نفس ابنى بينى وبينها . وأغلب الظن أنها حسبتنى دكتورا فى الطب ، لاشأن لى باللغة العربية وأساليبها ، وهى لاتفرق بين (لا) النافية ، و(لا) الناهية ، فى كراسة هذا الطفل الصغير !

إنه لابد من إدراك هذه المرحلة المهمة من مراحل التعليم بالإصلاح ، قبل أن يزداد عندنا الأسى ، ونحن نرى المستوى الثقافى يترنح على أيدى هؤلاء التلاميذ ، ومهما صنع أستاذ الجامعة ، فإنه فى حاجة إلى أعوام وأعوام ، لكى تخصب هذه الأرض المجدبة ، وتؤتى أكلها ... وإلا فماذا يفعل فى هذه الخامة الرديئة فى بضعة أعوام قليلة ، وسط الإلحاح على تخريج الأعداد الكبيرة ، لسد حاجة الدولة إلى هؤلاء الخريجين .. أقول مرة أخرى : لابد من إدراك هذه المرحلة بالإصلاح ، قبل أن يفوت الأوان ، ويتسع الخرق على الراقع !

* * *

الفصل الثانى
أهمية الوسائل السمعية فى تحسين الأداء اللغوى

لاشك فى أهمية السماع ، فى اكتساب اللغة عند بنى البشر ، وقد فَطِن خلفاء بنى أمية إلى ذلك الأمر ، فكانوا يرسلون أولادهم إلى البوادى العربية ، ليخالطوا فصحاء الأعراب ، ويستمعوا إلى محاوراتهم ومخاطباتهم ، فَتَمْرَنُ ألسنتهم على الحديث الفصيح ، وتلتقط أسماعهم جيد القول ، وبليغ العبارات ، فيحفظون منها ما شاء لهم طول المُقام هناك أن يحفظوا ، حتى إذا حصّلوا قدراً كافيا من السماع ، تكوّنت لديهم السليقة اللغوية ، واكتمل عندهم النمّو اللغوى الصحيح ، فى العربية الفصحى .

ولاشك أن التلقّى عن طريق السماع ، هو الفطرة التى جبل عليها الإنسان فى تعلم اللغة . وقديما قال « ابن خلدون » عن السماع إنه « أبو الملكات اللسانية » [1] . وخذ مثلا لغة التخاطب فى العاميات المعاصرة ، وانظر كيف يتعلّمها الطفل ؟ إنه لانشرح لهذا الطفل أى قاعدة من قواعد هذه العاميات ، ولكن الذى يحدث هو أننا نتكلم ، والطفل يحاكى ويقلد ، حتى إذا أخطأ ، لايجد مَنْ حوله يشرحون له القاعدة ، وإنما يكررون الصواب أمامه .. وهكذا ، وعن هذا الطريق وحده ، يلم الطفل بتراكيب العامية ومعانيها ، حفظا وفهما ، ويهضم كل ذلك ، ثم يقيس عليه ، ويكتمل نضج لغة الخطاب لديه فى وقت قصير ، دون أن يعلم شيئا عن قواعدها وقوانينها وضوابطها .

---

(١) مقدمة ابن خلدون : ٦٣٩

ولقد كانت مجالس الأدب وتعليم العربية ، تقوم فى الزمان القديم ، على الاستماع إلى القصائد الطوال من عيون الشعر العربى ، وإلى الجيد من فصيح الخطب وبليغ الرسائل ، يقرأ هذا وذاك أحد الشيوخ ، وحوله تلاميذه يستمعون ، أو يقرأ بعضهم واحدًا بعد الآخر ، والشيخ يصحح لهذا ، ويعلق على قراءة ذاك .

وتراثنا العربى يفيض بالحديث عن أمثال هذه المجالس ، ويكفى أن نذكِّر هنا ، بما حكاه أبو حاتم السجستانى عن نفسه ، أنه « كان يقرأ شعر المتلمِّس على الأصمعى ، وأراد أن يقول :

أَغْنَيْتُ شانِى فأَغْنُوا اليومَ شَانَكُمُ
واستَحْمِقُوا من مِرَاسِ الحَرْبِ أو كِيسُوا

فقال : أغنيت شاتى ، فقال الأصمعى بالعجلة ، فأغنوا اليوم تَيْسَكُمُ .. إذَنْ ، وأشار بيده إلى أبى حاتم ، فأضحك منه الحاضرين »[1] .

ولقد كان الأداء الجيد فى نطق العربية الفصحى ، يحظى بالعناية والرعاية ، أيام كان التعليم فى الكتاتيب والمدارس الأولية ، يقوم على القراءة الجهرية ، والحفظ والتسميع لشىء غير قليل من نصوص القرآن الكريم ، والأناشيد والمحفوظات . وكانت أصوات الصبية الصغار ، تترامى إلى مسامع كل من يمر قريبا من دور التعليم فى أوائل هذا القرن ، فكأنها خليّة نَحْلٍ ، يُجْنَى فيها شَهْد العلم ، وتُغْذَى عقول النشء ، بزاد لاينفد أبد الدهر .

---

(١) انظر : التنبيه على حدوث التصحيف ٤١-٤٢

فلما تُرِك ذلك الأمر ، وغلبت بدعة القراءة الصامتةِ ، لقياس الاستيعاب والفهم ، وانقرضت طريقة القراءة الجهرية أو كادت ، وقَنِعَ المدرس بإجابات التلاميذ ، التى تدل على فهم النصوص المقروءة قراءة صامتة ، ضاع التدريب على الأداء الجيد لنصوص العربية الفصحى ، وأشكل على التلاميذ ضبط أبنية العربية ، وأواخر كلماتها ، وشاع اللحن والخطأ على ألسنة المثقفين ، وأصبحنا نسمع منهم : عَرِفَ ، بدلا من : عَرَفَ ، ويَنْعِى ، بدلا من يَنْعَى ، وتِبْعاً لكذا ، بدلا من : تَبَعًا لكذا ، وعَصفور وقَنديل ، بدلا من : عُصفور وقِنديل ، وغير ذلك كثير ... كثير !

ولقد أسهمت الطريقة الكلية ، فى هذه القراءة الصامتة ، فى ضياع الكثير من الأداء الجيد ، والتحصيل المطلوب لنصوص الفصحى . وفى هذه الطريقة يبدأ الطفل بقراءة الكلمة كاملة ، مستعينا بالصور والرسوم والرموز ، دون معرفة بتفاصيل حروفها ، وأسماء تلك الحروف .

وتعتمد هذه الطريقة الكلية ، على ما رُكِّب فى طبيعة الإنسان ، من قدرته على إدراك الأشياء جملة ، قبل أن يحيط بتفاصيلها . وهم يشبهون ذلك بمن يلقى نظرة سريعة على حجرة مفروشة ، فإنه يدرك أن فيها سريرا وصُوانا وكرسيًّا مثلا ، غير أنه لن يستطيع بهذه النظرة ، أن يتحقق من الأشياء الكثيرة الدقيقة ، فى السرير والصوان والكرسى ... إلخ .

كل ذلك مقنع وجميل ، غير أن هذه الطريقة لم تفلح مع الأسف ، فى تطبيقها على تعليم اللغة العربية ، وأصبحنا نرى فى أطفالنا شيئا عجيبا ، لم يكن مألوفا فى جيلنا ، عندما كنا فى مثل سنهم ، هو أنهم – حتى

مرحلة متأخرة فى المدرسة الابتدائية – لايستطيعون قراءة كلمة ، لم تكن فى ضمن الكلمات ، التى تعلموا قراءتها على تلك الطريقة الكلية ، وبذلك يتعثرون فى قراءة قطعة صغيرة ، يمرّ فيها بين الحين والحين تلك الكلمات الجديدة ، فتتعقد نفوسهم الصغيرة ، ويبغضون التعليم ، ويكرهون القراءة ... إلى الأبد .

ولعل مما أسهم فى إخفاق الطريقة الكلية فى تعليم العربية ، هو مادرجنا عليه من كتابة كثير من الكلمات ، عارية عن الضبط بالشكل ، فى الكتاب المدرسىّ المقرر ، فقد يستطيع هذا الطفل أو ذاك ، أن يقرأ كلمة سمع نطقها ، وتعلّمه فى مدرسته ، غير أنه يقف عاجزا مكتوف الأيدى ، أمام كلمة أخرى ، لم يقرأها من قبل ، حتى وإن عرف حروفها وهجاءها ، ذلك لأن رموز نصف الأصوات فى الكلمة مفقود تماما ، أو شبه مفقود ، وهى رموز الحركات ؛ فحروف مثل : (ك ت ب) ، لايدرى الطفل كيف تنطق ، لأنها تحتمل عدة أوجه من القراءة ؛ بسبب عدم ضبطها بالحركات . وهذا معوّق كبير عن القراءة ، يزيد من كراهية الطفل للتعليم ، ويحبط العملية التعليمية .

وإننا لنعجب حقا من تهاوننا فى طباعة هذه النصوص ، بلا شكل أحيانا ، وببعض الشكل أحيانا أخرى . إننا بهذا الخط الخالى من التشكيل ، نفهم أولا ، لكى نقرأ قراءة صحيحة ، وفى كل لغات العالم ، يقرأ الناس ليفهموا ؛ لأن خطوطهم تشتمل على رموز الحركات فى داخل أبنية الكلام المكتوب .

إن هذا الخطّ الخالى من الضبط بالشكل عندنا ، لهو المسئول عن الخطأ فى ضبط بنية الكلمة ، فلماذا لانقضى على هذه الآفة الخطيرة ،

بتشكيل جميع الكتب المدرسية ، حتى مرحلة متأخرة ، تشكيلا كاملا أو شبه كامل ، فيتعود الطالب على النطق السليم لأبنية الكلام ، وهو ما لايضبط بقاعدة فى كثير من الأحيان ، ولابد فيه من السماع ؟

لقد أدى عدم الاهتمام بضبط النصوص ، التى توضع بين يدى الطفل الصغير ، إلى فقدان القيمة الصوتية لرموز الحركات ، بين المتعلمين بهذه الطريقة . ولقد قمت بتجربة مثيرة على من تعلموا بالطريقة الكلية ، بين طلبة قسم اللغة العربية بكلية الآداب ؛ إذ عرضت عليهم جملة : « المدرِّسة فى المدْرَسَة » خالية من رموز الحركات ، ونطقتها أمامهم بوضوح ، وطلبت منهم أن يضبطوها بالشكل الكامل ، فى أوراق وزّعتها عليهم ، وذُهِلت إذ كانت النتيجة أن حوالى ٨٠٪ منهم ، لم يفلح فى ضبطها الضبط الصحيح ، كما أننى عرضت على طائفة منهم نصوصا مضبوطة الضبط الصحيح الكامل بالحركات ، من كتاب : « كليلة ودمنة » ، فلم يستطع كثير منهم أن يقرأ قراءة خالية من الخطأ ، لفقدان هذه الرموز دلالتها الصوتية فى أذهانهم .

هذه مأساة يجب تداركها على الفور ، وبلا أدنى تردد ، فإننا إذا أهملنا إسماع الطلاب عربيتنا الفصحى فى قراءة جهرية من جانب ، وأهملنا ضبط النصوص التى يقرءونها قراءة صامتة من جانب آخر ، قضينا عندهم على حب القراءة ، فنشئوا على بغضها والنفور منها ، كما هو حادث عند كثير من شبابنا اليوم ؛ وبذلك نقضى على مصدر مهم من مصادر الثقافة فى الأمة ، لأنه ليس فى وسع أمة من الأمم ، أن تعيد على مسامع أطفالها كل تفاصيل خبرات الأقدمين . والطريق الموصِّل إلى اكتساب هذه الخبرات ، كان وما يزال فى الدرجة الأولى ، هو القراءة الواسعة المستفيضة ، قراءة النصوص الأدبية القديمة ، وما نُسج على نمطها

فى العصور المختلفة ، قراءة واعية صابرة ، مع حفظ الكثير والكثير جدا ، من هذه النصوص الجيدة ، شعرا ونثرا ، وعلى رأس هذه النصوص جميعها بالطبع ، نص القرآن العظيم . وفى هذه الحالة ، تتكون الملكة القادرة على محاكاة هذه النصوص ، والنسج على منوالها .

وقد نادى بمثل ذلك العلّامة « ابن خلدون » ، فقال فى مقدمته : « ووجه التعليم لمن يبتغى هذه الملكة ، ويروم تحصيلها ، أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم ، الجارى على أساليبهم ، من القرآن والحديث ، وكلام السلف ، ومخاطبات فحول العرب فى أسجاعهم وأشعارهم ، وكلمات المولدين أيضا فى سائر فنونهم ، حتى يتنزل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور ، منزلة من عاش بينهم ، ولَقِنَ العبارة منهم »[1] .

هذا ما قاله ابن خلدون .. وإنه لاشىء أجدى على من يريد تعلّم لغة ما ، من الاستماع إليها ، والقراءة الكثيرة فى تراثها ، وحفظ الجيد من نصوصها .

وإذا كنا أمام الفصحى ، لاننعم بالوسيلة الأولى ، وهى الاستماع ؛ إذ أكثر ما نسمعه عامى أو فصيح ملحون ، أو ملىء بالخطأ ، أوركيك العبارة ضحل المضمون ، فلا تزال أمامنا فرصة الإفادة من القراءة الواعية للنصوص الجيدة ، وعندئذ تتكون السليقة اللغوية عند أبناء العربية ، وتجرى ألسنتهم بالفصحى العذبة ، وتأتى دروس القواعد ، فتنظّم هذا الكيان اللغوىّ ، الذى نما وترعرع فى ظل النصوص .

---

(١) مقدمة ابن خلدون : ٦٥٤

ولكن هل فقدنا الوسيلة الأصلية فى تعلّم اللغة ، وهى : السماع ؟
إن وسائل الإعلام المسموعة والمرئيّة (الراديو والتليفزيون) يمكن أن تسهم بدور فعّال فى الوصول إلى نتيجة مَرْضيّة فى تعلم الفصحى . غير أن الذى يحدث للأسف الشديد ، هو طغيان العاميات فى كل يوم على الإذاعات العربية ، فتخسر الفصحى إحدى قلاعها الحصينة ، وتفوت الفرصة الذهبية ، لتعلّم اللغة عن طريق السماع .

وإنك لَتعجب ، حين ترى بعض المتعلمين ، ينطق اللغة الأجنبية على وجهها الصحيح ، حتى إذا رام الحديث بالعربية الفصحى ، تلعثم وارتبك ، وأخطأ ولحن ، وصحّف وحرّف ، وخلطها بالردىء من الأساليب العامية ، كمن يخلط عملا صالحا بآخر سيىء . وما ذلك إلا لأنه لايسمع الفصحى إلا فيما ندر فى حجرة الدراسة ، حتى إذا خرج إلى الشارع ، ملأت العامية سمعه وبصره فى كل مكان ، فخلطت عليه أمره ، وردّته عن الفصحى أيما ردّ ، وعاقته عن تملك زمامها ، والسيطرة عليها .

ولقد كان الأمل كبيرا ، فى أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة ، بسدّ هذا النقص ، وتقويم هذا الميل فى ميزان الفصحى والعامية ، فلا يقتصر سماع الطالب للفصحى ، على دروس المدرسة ، ومحاضرات الجامعة ، إن وجد هذا السماع ، بل تحيط به لغتنا الجميلة من كل مكان ، وتأخذ عليه جهاته الأربع ، فتتمكن من قلبه ، ويجرى بها لسانه وقلمه ، وتصير لغة سليقة له .

كان الأمل كبيرا ، فى أن يدير الطالب مفتاح المذياع مثلا ، فلا يسمع إلا الفصحى فى كل شيء : فى النشرات ، والتعليقات ، والبرامج ،

والتمثيليات ، والأغانى والسهرات . ولكن الذى يحدث فى كثير من الإذاعات العربية ، هو طغيان اللهجات المحلية على برامجها وأغانيها وتمثيلياتها .

فإذا سألت المشرفين على هذه الإذاعات ، والقائمين على التخطيط فيها ، عن أسباب هذه العلة التى أزمنت وطال عليها الأمد ، سمعت منهم حجة غريبة ، وعلة عجيبة ؛ ذلك أنهم يقولون : إن الجمهور يريد البث باللغة العامية ، وينفر من البرامج الفصيحة .

وينسى هؤلاء القوم أن وسائل الإعلام ، يجب أن تكون موجِّهة لا موجَّهة . وهذا يعنى أنها لا يصح أن تتملّق عواطف الجمهور ، أو تجرى وراء نزواته ، بل يجب أن توجهه ، وتأخذ بيديه ، وتقوده إلى حيث تريد ؛ فلهذا السبب وُجدت ، ومن أجله تعمل ، فلا يصح أن تنسى وظيفتها الأصلية ، وتنساق خلف تحقيق الرغبات الجامحة ، للجمهور الكسول .

لقد كان المطربون والمطربات فى العصر العباسى ، يتغنون بالشعر العربى الفصيح ، فيذيعون هذا الشعر ، ويعملون على رواج سوق الأدب ، ونشر الفصحى بين الناس . ولقد تُغُنِّى فى عصرنا الحديث بالقصائد الطوال ، من الشعر الفصيح ، فما ازورّ عنه الجمهور ، ولا مل الاستماع إليه .

نعم .. قد يقال : إن نسبةً كبيرة من الجماهير العربية ، من الأميين الذين لايعرفون هذه الفصحى ولايفهمونها فلا يصح أن نخاطبهم بلغة تعلو عن مستواهم ، أو نوجههم بأسلوب ، لايلقى عندهم صدًى أو قبولا .

ولكن ... من قال إن العربية الفصحى ، تعنى التقعُّر والتشدُّق ، واختيار الألفاظ الحوشية ، والأساليب الغريبة فى اللغة ؟ إن هذا الجمهور نفسه ، هو الذى يستمع إلى خطبة الجمعة ، بالفصحى السهلة ، فيفهمها ويعيها ولاينفر منها .

وليكن ما يقوله هؤلاء صوابا .. أفيصحّ أن نجعل النصيب الأوفر من البرامج بالعامية من أجل الأميين ؟ إن ما يحدث من طغيان العامية ، فى الأغانى والتمثيليات والبرامج فى الإذاعات العربية ، أمر لا مثيل له فى أية إذاعة أوربية مثلا ، مع كثرة اللهجات المحلية هناك . وما ذلك إلا لأن أصحابها آمنوا بالوظيفة الأولى للإذاعة ، وهو التوجيه لا الانقياد !

* * *

ولقد آن الأوان لكى ندرك قيمة السماع فى سرعة تحصيل اللغة ، والمهارة فى استخدامها ، ونتخلّى عن الاعتقاد السائد ، فى أن اللغة لاتُتعلم إلا عن طريق القواعد .

إن تفكيرنا فى الأمر على هذا النحو ، كتفكير مَنْ يعلّم قواعد العروض ، لكى ينشىء شاعرا ، أو كتفكير من يحفظ صفحتين فى قواعد قيادة السيارات ، ثم يظن أنه بهذا الحفظ وحده ، قد أصبح سائقا ماهرا ؛ فإن اهتمامنا بتعليم القواعد ، فى مرحلة مبكرة من حياة الطفل ، جعلنا نظن أن مقياس إجادة اللغة ، هو البراعة فى حفظ المصطلحات النحوية ، والمماحكات الإعرابية والتفنن فى عـدّ مسوغات الابتداء بالنكرة ، ومجىء الحال معرفة ، وأحوال الصفة المشبهة ، وما إلى ذلك .

كل هذه الأمور وأمثالها ، يُردِّدها التلميذ فى هذه السن المبكرة

بلا وعى ، ثم ينساها عقب الفراغ من الامتحان ، ولايبقى فى ذهنه منها إلا التّندُّر على صعوبة اللغة العربية ، ومالاقاه فى تعلمها من عنت ومشقة .

وإننى لست بهذا أحط من أهمية قواعد اللغة ، ولا أغض من شأنها ، أو أقلل من قدرها فى الوقوف على سر اللغة والتمكن منها ، ولكنى أحذّر من وضعها فى المقام الأول ، ونسيان الفطرة التى جبل عليها الإنسان فى تعلم اللغة .

ولقد كان ابن خلدون على حق ، حين قال : « إن صناعة العربية ، إنما هى معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة ، فهى علمٌ بكيفية ، لانَفْسُ الكيفية ، فليست نفس الملكة ، وإنما هى بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ، ولايُحكمها عملًا ... فإن العلم بقوانين الإعراب ، إنما هو علم بكيفية العمل ، وليس هو نفس العمل ؛ ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة ، والمهرة فى صناعة العربية ، المحيطين علما بتلك القوانين ، إذا سئل فى كتابة سطرين إلى أخيه أو ذوى مودته ، أو شكوى ظُلامة أو قصد من قصوده ، أخطأ فيها عن الصواب ، وأكثر من اللحن ، و لم يُجِد تأليفَ الكلام لذلك ، والعبارةَ عن المقصود على أساليب اللسان العربى . وكذا نجد كثيرا ممن يُحْسِن هذه الملكة ، ويجيد الفَنّين من المنظوم والمنثور ، وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول ، ولا المرفوع من المجرور ، ولا شيئا من قوانين صناعة العربية ، فمن هذا تَعْلَم أن تلك الملكة ، هى غير صناعة العربية ، وأنها مستغنية عنها بالجملة » [1] .

---

(١) مقدمة ابن خلدون : ٦٥٤-٦٥٥

لقد وقر فى أذهان الكثير منها ، منذ فترة طويلة ، أن فى تعليم قواعد النحو والصرف ، ونظريات النقد والبلاغة ، تعليماً للعربية ونسينا الطريق الفطرىّ فى تعلّم اللغة ، وهو سماع النصوص ، والأداء المُتْقَن للقراءة ، وحفظ الجيد من الشعر والنثر ، فأهملنا القراءة الجهرية فى مراحل التعليم المختلفة ، وتهاونَ المسئولون عن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية ، فى إذاعة الفصحى ، ونشر ألويتها خفاقة بين الجماهير .

ولايصح أن يمر بنا الزمان ، ونحن نرى العربية الفصحى تذبح بسكين ظالمة على يد أعدائها ، من الغافلين والمتغافلين ، دون أن تصدر منا صرخة قوية ، توقظ الناس من سباتهم ، قبل أن يفوت الأوان ، حتى تعود للقراءة الجهرية مكانتها فى قاعات الدرس هنا وهناك ، وتتخلّى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية عن الموقف السلبى فى خدمة العربية الفصحى .. والله من وراء القصد .



الباب الثامن

فى النقد اللغوى

الفصل الأول

كتاب "سيبويه جامع النحو العربي"

ادعاءات بلا دليل وافتراءات على سيبويه

أصدرت الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فى أوائل عام ١٩٨٦م كتابا للدكتور فوزى عبد العزيز مسعود ، بعنوان : « سيبويه جامع النحو العربى » ، ويقع فى ١٥٦ صفحة من القطع المتوسط .

وإذا ما تصفحنا هذا الكتاب الصغير ، وتجاوزنا عما ورد فيه من معلومات معروفة مشهورة ، كالحديث عن نشأة النحو العربى ، وتكرار الكلام فى السماع والقياس ، وأبواب كتاب سيبويه ، ومادته ، وعنواناته ، ومصطلحاته ، وغير ذلك مما قتله القدامى والمحدثون بحثاً ودرساً ، وعلى رأس هؤلاء المحدثين الشيخ محمد الطنطاوى فى كتابه : « نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة » ، والأستاذ على النجدى ناصف فى كتابه « سيبويه إمام النحاة » ، والدكتور أحمد أحمد بدوى فى كتابه : « سيبويه حياته وكتابه » ، والدكتور شوقى ضيف فى كتابه : « المدارس النحوية » .

أما ما كتبه المستشرقون عن سيبويه وكتابه ، فهو أكثر من أن يحصى . ويكفى أن أشير هنا إلى كتاب « مانفريد جوتس M . Gotz » عن : « خصائص الشواهد النثرية عند سيبويه » وكتاب « أولركه موزل U . Mosel » عن : « المصطلحات النحوية عند سيبويه » ، وغير هؤلاء وأولئك كثيرون !

أما الجديد حقيقة فى كتاب الدكتور فوزى مسعود ، فهو شىء من بنات أفكاره هو ، لم يقم عليه دليل علمى واحد . وهذا الجديد أمران فى غاية الخطورة والسذاجة فى نفس الوقت .

أما الأمر الأول ، فهو يدل على عدم التمرس بأساليب العربية ، ومحاولة فهم هذه الأساليب فهما خاصًّا ، يتعارض مع مبادئ قواعد العربية وقوانينها .

ويتلخص ذلك فى ادعاء المؤلف أن سيبويه سمى كتابه : « الكتاب » بنفسه ، و لم يسمه بذلك تلميذه « الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة » ، كما هو معروف فى الأوسط العلمية المهتمة بالنحو العربى بعامة ، أو بكتاب سيبويه على وجه الخصوص !

ولنستمع إلى المؤلف فوزى مسعود ، يزفّ إلينا بنفسه بشرى عثوره على النص الذى وجده فى كتاب سيبويه ، يؤيد به هذا الادعاء .

يقول الدكتور فوزى مسعود : « ذهب القدامى والمحدثون إلى أن سيبويه لم يضع لكتابه اسما يعرف به ، وعللوا ذلك بنيّة العَوْد إلى ما جمعه ، لأن لصاحبه منه (كذا) بقية ، وفى نفسه منه شىء (!) فأرجأ التسمية حتى يفرغ منه ، ويبلغ به غاية ما يريد . وكانت حجتهم فى ذلك أنه لم يقرأه على أحد ، ولم يقرأه عليه أحد . وقد ذهبوا إلى أن العلماء قد سموه عنه ، فدعوه بالكتاب . ويرى بعضهم أن وفاة سيبويه قد أعجلته عن تسمية كتابه ، كما أعجلته عن وضع مقدمة له ، أو خاتمة ينتهى بها » [1] .

---

(١) سيبويه جامع النحو العربى : ٥٩-٦٠

ثم يخرج علينا المؤلف بعد ذلك بالبشرى .. ويالَهَا من بُشرى ! تَصِمُ علماء هذه القرون المتلاحقة بالجهل ، وعدم الفطنة ، إلى أن سيبويه سمى كتابه : « الكتاب » بنفسه فى داخل كتابه ، الذى قرأه الملايين من علماء المسلمين ، منذ تركه صاحبه بين يدى تلميذه « الأخفش الأوسط » ولقى ربه .

يقول الدكتور فوزى مسعود : « وأما عن تسمية الكتاب ، وما ذهب إليه العلماء والدارسون من أن اللاحقين لسيبويه ، قد سموا كتابه باسم : (الكتاب) ، فإنه قول يعتمد على التحدس (كذا !) أو التخمين ؛ لأن الحقيقة فى ذلك أن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، قد حمل كتاب سيبويه ، وأذاعه فى الناس باسم (الكتاب) ، وهى تسمية مأخوذة من قول سيبويه نفسه ، فى باب عنوانه : (باب ماينصرف فى المذكر البتة ، مما ليس فى آخره حرف التأنيث) . وقال فى هذا الباب ما نصه : واعلم أن كل اسم لاينصرف ، فإن الجرّ يدخله إذا أضفته ، أو أدخلت عليه الألف واللام ، وذلك أنهم أَمِنُوا التنوين ، وأَجْرَوْه مُجْرَى الأسماء . وقد أوضحته فى أول **الكتاب** بأكثر من هذا » .

هكذا يفهم الدكتور فوزى مسعود كلمة : « الكتاب » فى هذا النص ، على أنها عَلَم للمؤلَّف الذى تركه لنا سيبويه فى النحو العربى . وهو لايدرى أن قواعد العربية ، لاتجيز لنا تصوره هذا ؛ لأن كلمة : « الكتاب » هنا ، لو كانت عَلَماً ، لوجب أن تكون عَلَماً على كتاب آخر لسيبويه . ولو طبقنا فكرته الساذجة هذه ، لسمينا كثيرا من الكتب التى بين أيدينا ، والتى يتردد فيها أمثال هذه العبارات ، باسم « الكتاب » . والمؤلف يجهل هنا أو يتجاهل أن (ال) فى كلمة : « الكتاب »

فى كلام سيبويه هنا ، للعهد ، كما تقول بذلك كتب النحو من أولها إلى آخرها !

ولكن المؤلف يتمادى فى غيّه ، ويَصِمُ الأخفش الأوسط باختلاس هذه التسمية ، ونسبتها إلى نفسه ؛ فيقول : « وهكذا يكون سيبويه نفسه هو الواضع الأول والوحيد لاسم كتابه ، وليس العلماء اللاحقون له ، كما زعم جميع الباحثين والدارسين . غير أن الأخفش الأوسط ، جاء **فاختلس** هذه التسمية ، وأذاعها فى الناس منسوبة إليه ، دون إشارة إلى حقيقتها أو مصدرها » !

أما الفرية الثانية التى حاول الدكتور فوزى مسعود إلصاقها بسيبويه ، فهى أنه لصّ كبير ؛ فقد سطا على جميع المؤلفات النحوية ، التى سُبِق بها ، وأودعها كتابه ، مع بعض الإشارة إلى أصحابها أحيانا ، وإغفال الإشارة إليهم فى كثير من الأحيان .

وإذا كان سيبويه قد ملأ كتابه بالعبارات ، التى تدل على سماعه من العرب ؛ كقوله (١٤٧/١) : « ومن ذلك قول العرب » . (١٥٦/١) : « وسمعنا أيضا من العرب من يوثق بعربيته يقول » . (١٦١/١) : « وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه » . (١٩٨/١) : « وسمعنا العرب الموثوق بهم » . (٢١٤/١) : « كذا سمعنا العرب تنشده » . (٣٠٧/١) : « وزعم لى بعض العرب » . (٤٥١/١) : « وسمعنا عربيا موثوقا بعربيته » .

إذا كان سيبويه يكثر من الرواية والسماع عن الفصحاء من العرب ، على هذا النحو ، فإن الدكتور فوزى مسعود يُسَفِّه رأى الدارسين المحدثين ،

الذين يرون أن سيبويه « قد رحل إلى البوادى العربية ، وعايش العرب فى بيئاتهم المختلفة ، فشافههم ، وسمع منهم ، ونقل عنهم » .

ثم يقول : « وقد ذهب هذا المذهب كثير من الباحثين والدارسين ، وأكدوا لأنفسهم ولغيرهم ، أن سيبويه قد رحل فعلا إلى الأعراب فى بواديهم ، فسمع منهم ، ونقل عنهم نقلا مباشرًا ... وأعتقد أن سيبويه لم يرحل إلى الأعراب فى بواديهم ، وما كان بوسعه أو مقدوره أن يفعل ذلك ؛ لأن مادة الكتاب ، وما فيها من شواهد ، لم تكن دليلا واضحا (!) يشهد بصحة هذا القول أو ذاك ، وإنما كانت نقولا منقولة عن شيخه الخليل بن أحمد وغيره ، من الأئمة السابقين ، وفى مقدمتهم : عيسى ابن عمر ، صاحب كتابى : الجامع ، والإكمال . وأما قوله : سمعنا بعض العرب يقول ... فهذه أقوال منقولة عن شيوخه السابقين » (١) .

ثم يتهم سيبويه ، بعد ذلك صراحة ، بأنه أخذ من الكتب السابقة عليه ، وأغفل الإشارة إلى ذلك عمدًا ؛ يقول : « وكان مُتَلَوِّنا فى نقله ، حيث ينسب بعض الأقوال لأصحابها ، ويغفل بعضها الآخر ، وكأنه صاحب هذه الأقوال أو قائل هذه الآراء » (٢) .

ثم يصل إلى القمة فى اتهام سيبويه بالسطو على كتب السابقين ، دون تهذيب أو تنقيح ، حين يقول :

« والدليل الثانى ، وهو **الهدف من هذا البحث** : أن سيبويه كان جامعا لكتابه ، أو لأكثر كتابه ، دون تهذيب أو تحقيق لهذه النقول ،

---

(١) سيبويه جامع النحو العربى : ٣٢

(٢) سيبويه جامع النحو العربى : ٣٤

مما جعل الكتاب مبهما غامضا فى مواضع متنوعة منه . وهكذا كان سيبويه جامعا للنحو العربى ، وكان كتابه خزانة لهذا العِلْم » [(١)] .

وقد تعدد فى كتاب الدكتور فوزى مسعود تكذيبه لسيبويه فى أنه سمع من العرب ، أو نقل عنهم ، أو رآهم يقولون . وكأن سيبويه كان شخصية انتهازية ، وكأن إثبات ذلك هدف علمى يستحق كل هذا العناء الذى لا طائل من ورائه ، رغم أنف أجيال العلماء والأئمة ، الذين أخذوا عن سيبويه ، وأحلوه فى موضع الإمامة والريادة ، وعَدُّوه الثقة الذى لا ترد له شهادة .

وينسى الدكتوى فوزى مسعود ، فى كل هذه الادعاءات الساذجة ، المنهج العلمى الذى يوجب على الباحث فى هذه الحالة ، أن يضع أمامه التراث النحوى الذى أُلِّف قبل سيبويه ، ثم يعرض عليه كتاب سيبويه ، ليثبت مقولته المفتراه فى أخذ سيبويه عن هذا التراث ، وإغفال الإشارة إليه . ولكن هل ننتظر من كتاب يفتقد المنهجية العلمية فى كل صغيرة وكبيرة فيه ، أن يتبع هذا المنهج العلمى فى هذه القضية الخطيرة ؟ وأين هذا التراث النحوى قبل سيبويه ، حتى نستطيع أن نقارن « الكتاب » به ؟!

هذه ملاحظات جديرة بالتنبيه على مدى خطورها فى الجرأة بلا دليل على شيخ النحاة ، حتى لا يتأثر بأفكار الكتاب (التى يلقيها صاحبها بلا سند أو دليل) بعض الباحثين فى النحو العربى من جيل الشباب . والله من وراء القصد .

* * *

---

(١) سيبويه جامع النحو العربى : ٥٤

الفصل الثانى

"العُمُد كتاب فى التصريف"

لعبد القاهر الجرجانى

تحقيق الدكتور البدراوى زهران

هذا هو عنوان كتاب صدر حديثا ، للزميل الدكتور البدراوى زهران ، وهو أستاذ له شغف كبير بالعلم ، وولع شديد بالتصنيف فى علوم العربية ، وتحقيق بعض نصوصها ؛ فقد أخرج حتى الآن أكثر من عشرة كتب ، ما بين تأليف وتحقيق .

ولكنى عندما تصفحت تصديره لهذا الكتاب الجديد ، وهو يقول فى أوله : « كتاب العمدة فى التصريف ، من كتب عبد القاهر التى اشتهرت باسمه ، وعرف هو بها » ، وجدت نفسى أقلب غلاف الكتاب ، وأعيد قراءة السطور الأولى من تصديره ، عدة مرات ، وأنا أقول لنفسى : ربما نسى الخطاط (التاء) من كلمة : « العمدة » فى عنوان الكتاب ، فأصبحت : « العُمُد » !

ولكننى بعد أن تماديت فى قراءة تصدير المحقق ، عرفت أنه هو الذى غيّر العنوان عمدًا ، من : « العُمْدة » إلى : « العُمُد » ؛ فالعمدة لابد أن يكون – عنده – فخما ضخما ، وكأنه « كشكش بك ، عمدة كفر البلاص » !

ولكنه عندما وضع أمامه نسخة الكتاب ، وجدها – كما يقول هو : « غير ما يحسب الحاسب ... ما هى إلا أوراق قليلة وأبواب محدودة ، تجعل متصفحها يحسّ بضآلتها ... وربما استخف بها » .

ونسى الدكتور البدراوى أن هناك كتبا كثيرة صغيرة الحجم ، تحمل عنوان : « العمدة » كذلك . وقد ذكر حاجى خليفة [١] منها ، الكتب التالية :

١ - عمدة الأحكام فى الفروع ، لابن قدامة الحنبلى (المتوفى سنة ٦٦٠ هـ) . وهو مختصر فى العبادات الخمس .

٢ - عمدة الأدباء فى معرفة ما يكتب بالألف والياء ، لأبى البركات ابن الأنبارى (المتوفى سنة ٥٧٧ هـ) . وهو فى وريقات ، حققته أنا ونشرته فى كتاب تذكارى لمحمود شاكر .

٣ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، مقدمة فى النحو ، لابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢ هـ) .

٤ - عمدة الرائض فى علم الفرائض : مختصر ليونس بن محمد عبد القادر الرشيدى (المتوفى سنة ١٠٢٠ هـ) .

٥ - عمدة العرفان فى وصف حروف القرآن ، لابن خير القارئ (الخطيب بأيا صوفيا فى الدولة السليمانية) . وهى رائية كالمنظومة الجزرية فى التجويد .

٦ - العمدة فى فروع الشافعية ، للإمام الشاشى (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) . وهو مختصر صنفه للخليفة المسترشد .

٧ - العمدة فى النحو ، لأبى نزار ملك النحاة (المتوفى سنة ٥٦٨ هـ) .

٨ - عمدة المفيد فى معرفة لفظ التجويد ، لعلم الدين السخاوى (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) . وهو نونية فى ستين بيتا .

* * *

---

(١) كشف الظنون : ١١٦٤-١١٧١

وقد ظننت أول الأمر أن الدكتور البداروى ، عثر فى بطون بعض كتب التراجم ، على هذا العنوان ، الذى اختاره لكتاب عبد القاهر ، أو أن المخطوطة الوحيدة ، التى بقيت لنا من الكتاب ، تحمل هذا العنوان : « العُمُد » ! ولكن خاب ظنى حين وجدت المخطوطة تحمل عنوان : « كتاب فى التصريف » [1] ، كما وجدت كثيرا من كتب التراجم ، التى تذكر هذا الكتاب من بين مؤلفات عبد القاهر الجرجانى ، لاتذكره إلا باسم : « العمدة فى التصريف » . وهذه الكتب هى : بغية الوعاة ١٠٦/٢ وطبقات الشافعية للسبكى ١٥٠/٥ وطبقات المفسرين للداودى ٣٣١/١ وفوات الوفيات ٦١٣/١ وشذرات الذهب ٣٤٠/٣ وطبقات ابن قاضى شهبة ٩٥/٢ وكشف الظنون ١١٦٩/٢ وهدية العارفين ٦٠٦/١ وفى الأخير : « عمدة فى التصريف » !

وعندئذ رحت أقلب المقدمة الطويلة ، التى وضعها المحقق قبل إيراد النص . وفى الصفحة الخامسة من الكتاب ، وجدت المحقق يقول : « كيف يكون العمدة فى علم التصريف ، وهو ليس الأصل ، وليس المرجع ، وليس الغاية ، وليس النهاية ؟! إن العنوان به تصحيف » ! ثم يسوق بعد ذلك المبرر لاختيار العنوان ، الذى جاء به من عنده ؛ فالكتاب « بنص عبارته جملة من القول فى التصريف ، كل جملة هى أساس وركيزة ، أو هى عمود من أعمدة علم التصريف . فالكتاب يقدم ركائز وأسس علم التصريف ، أو يضع عُمُدَه أو أعمدته ، فهو العُمُد وليس العمدة » !

---

(١) يرى الدكتور عبد المجيد دياب عبثا أنه كتاب آخر لعبد القاهر الجرجانى ، غير « العمدة فى التصريف » .

ولم يترك الدكتور البدراوى مجالا فى مقدمة الكتاب ، أو فى تعليقاته على نصوصه فى الهامش ، إلّا أكّد فيه هذه المقولة ، ولم يمل من تكرارها ؛ ففى صفحة (٣٥) يقول : « وواضح أمامنا أن كتاب عبد القاهر ، لم يكن عمدة هذه الكتب فى التصريف ، وإنما هو العُمُد فى التصريف ، وأن هذا تصحيف » وفى صفحة (١٠٠) يقول : « لذلك فالرأى عندى أن اسم الكتاب : العُمُد ، وليس العمدة ، وأن التسمية بالعمدة تصحيف ، سببه عدم تداول الكتاب ، فهو فى حكم المفقود » . يقول الدكتور البدراوى هذا الكلام ، رغم أن معظم كتب التراجم والطبقات تعرفه على اختلاف العصور ، فكيف يمكن للمرء أن يتصور أنه غير متداول ، وهو معروف لدى كتاب التراجم والطبقات ؟!

وعندما قال عبد القاهر الجرجانى ، فى أول نص كتابه الذى نتحدث عنه هنا : « هذه جمل من القول فى التصريف » (ص ١١٩) ، علّق الدكتور البدراوى على ذلك فى الهامش بقوله : « لهذه الكلمة أهميتها ، فعلى نحو ما بدأ كتابه (الجمل) بقوله : هذه **جمل** رتبتها ترتيبا قريب التناول ، وضمنتها جميع العوامل ... بدأ هنا كتابه هذا بقوله : هذه **جمل** من القول فى التصريف . ويقصد هنا بالجمل : **الأسس** التى بنى عليها كتابه فى التصريف ، وهذه الأسس هى **عُمُد** فن التصريف » .

وإذا كان الدكتور البدراوى ، يتمادى فى تبرير فعلته على هذا النحو ، الذى لا يوافقه عليه أحد ممّن تمرّس بفن التحقيق ، وعرف معنى توثيق عنوان الكتاب ، فإنى أسأله بكل حب وإخلاص ، فأقول له : لماذا لم تطالب بتغيير اسم كتاب (الجمل) إلى (العُمُد) كذلك ، ما دمت تستخدم هذا التسلسل الدلالى التلازمى ؟!

وعندما ذكر عبد القاهر الجرجانى فى كتابه عبارة : « تفسير هذه الجملة » (ص ١٢٤) ، وجد الدكتور البدراوى الفرصة سانحة أمامه مرة أخرى ، لتبرير هذا التغيير المفتعل لعنوان الكتاب بلا دليل ، حين يقول معلقا (فى هامش صفحة ١٢٥) : « فالفصل الذى أمامنا كله **جملة** ، وكل جملة من جمل هذا الكتاب **أساس وعمود** من أعمدة التصريف ؛ لذلك فهذا الكتاب (العُمُد) ، وليس (العمدة) ، كما صحفه بعض النساخ » !

وقد وضع الدكتور البدراوى خاتمة لكتابه ، سماها : « خاتمة الدراسة والتحقيق » قال فيها (ص ١٦٢) : « وقد ثبت بالدراسة والبحث ، أن حقيقة تسمية هذا الكتاب ، هو : العُمُد ، وليس : العمدة (!!!؟!) ، فقد جعله جملا على غرار كتاب الجمل فى النحو ، وبدأه بتلك العبارة : « هذه جمل من القول فى التصريف ، وجعل كل جملة من جمله عمودا من أعمدة التصريف ، وأساسا من أسسه . فالكتاب **جمل** تضع **عمد** التصريف ، وترسى **أسسه** . وكل **مبحث** من مباحثه **جملة** ، هى **قانون وقاعدة** ، أى **أساس وعمود** من أعمدة التصريف » .

ومع احترامى الشديد للصديق الكريم الدكتور البدراوى ، أرى أن ما صنعه هنا ، يتفق تماما مع عادته فى كثير من الكتب ، التى ألفها أو حققها ؛ فرسالته للماجستير كانت بعنوان : « عبد القاهر الجرجانى لغويا » ، وحين طبعها غير العنوان ، فجعله : « عالم اللغة عبد القاهر الجرجانى » . ورسالته للدكتوراه كانت بعنوان : « اللغة فى عصر الحروب الصليبية » ، وحين طبعها ، غير عنوانها فجعله : « علم اللغة التاريخى » ، مع الاختلاف الشديد بين موضوع الرسالة بمحتواها الذى لم يتغير ،

والعنوان الجديد ! وحقق « الألفاظ الكتابية » للهمذانى ، فغير عنوانه وجعله : « ألفاظ الأشباه والنظائر » ضاربا عرض الحائط بكتب التراجم ، التى تذكر الكتاب تارة باسم « الألفاظ » ، وأخرى باسم : « الألفاظ الكتابية » . وقد اعتمد فى ذلك على نشرة سقيمة للكتاب ، قام بها من اسمه : « ألوسى زاده » فى مدينة القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ . وتجاهل مخطوطاته الكثيرة المتناثرة فى مكتبات العالم ، تحمل الاسم الصحيح للكتاب .

* * *

هذا .. وتمتلئ دراسة الزميل الدكتور البدراوى للكتاب – فيما عدا ذلك – بالكثير من الأوهام والأخطاء التى لا تحصى ، والتى نجملها فى الأمور التالية :

الأول : تشيع ظاهرة تحريف النصوص وتصحيفها ، فى الكتاب كله دراسة وتحقيقا ؛ ففى (ص ٩) مثلا ، ينقل الدكتور البدراوى نصا مطولا ، عن أبى على الفارسى ، فى « التكملة » ، بتحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان (بغداد ١٩٨١م) ، وفيه يعرف أبو على (النحو) بأنه « علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب » ، ثم يقسمه قسمين : أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم . والآخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها . ثم يجعل **القسم الأول ضربين : أحدهما** تغيير الإعراب . **والآخر** : تحريك الساكن وإسكان المتحرك ، وإبدال الحروف ، وزيادتها ، ونقصانها . وبعد أن يستوفى هذين الضربين بالأمثلة ، نرى فى النص عبارة : « والضرب الآخر من **القسم** الأول ، وهو التغيير الذى يلحق أنفس الكلم وذواتها » .

وهذا تحريف وقع فيه الدكتور كاظم بحر المرجان ، كما وقع فيه كذلك الدكتور حسن شاذلى فرهود ، فى نشره للكتاب بالرياض سنة ١٩٨١م (صفحة ٤ من النص) . وجاء الدكتور البدراوى ، فلم يتوقف أمام هذا النص ، أو يلاحظ ما فيه من تحريف ، صوابه : « والضرب الآخر من **التقسيم** الأول » !!

ومن ذلك أيضا : كتابته اسم اللغوى الفرنسى الشهير : « أنطوان مييه » مرة : « أنتوان ماية » (ص ٥٩ هامش ٣) ، وأخرى : « أنتوان مييه » (ص ١٧٩ فى قائمة المصادر والمراجع) ، مع أنه كتبه على الصواب (ص ٦٠) الذى جاء فى كتاب : « منهج البحث فى اللغة والأدب » ، بترجمة الدكتور محمد مندور .

و لم يسلم كذلك اسم اللغوى الأمريكى المعاصر : « تشومسكى » من التحريف ؛ إذ كتبه الدكتور البدراوى ، حيثما جاء : « شومسكى »[1] .

حتى وصف مخطوطة الكتاب ، كرره الدكتور البدراوى فى عدة مواضع (منها ٢/٨ ؛ ٤/١٠٣) وتابع فيه التحريف الذى وقع فى « فهرس المخطوطات المصورة » (٤٠٢/١) ، الذى أعدّه ونشره فؤاد سيد بالقاهرة سنة ١٩٥٤م ، وفيه أن المخطوطة عبارة عن (١٨ ورقة) ، على حين أنها فى الحقيقة (١١) ورقة فقط ، كما كرر مقاس صفحة المخطوطة ، الذى نقله من الفهرس المذكور وحرفه فأصبح : « ١٦×٢٤سم ١٦٣×١٤ » !

* * *

---

(١) انظر مثلا : (٨٠/٤١، ٨٠/١١، ٤١ هامش ١ ، ٨١/٤٤، ٨١/٤٥، ٨١/٤١٢، ٨١/٤١٧ هامش ١) .

أما **النص المحقق** ، فقد وقعت فيه التحريفات والتصحيفات التالية :

ص ١٢/١٢٠ : « فى الكثير المتميز » . صوابه كما فى المخطوطة : « فى الكثير المستمر » . وانظر كذلك ١١/١٢٧

ص ٥/١٢٢ : « وحضُنت المرأة فهى حَضان » . صوابه : « وحَصُنت المرأة فهى حَصَان » . وقد تابع الدكتور البدرواى ما فى المخطوطة من التصحيف ، وهو مخالف لما فى المعاجم !

ص ٢/١٢٣ : « وصدى فهو أصدا » . صوابه كما فى المخطوطة : « صدئ فهو أصدأ » . وانظر اللسان (صدأ) ١٠٣/١

ص ٢/١٢٣ : « وهو مختص » . صوابه كما فى المخطوطة : « وتختص » على الفعلية ، وبدون : « وهو » !

ص ٥/١٢٣ : « قالوا : شَخِط فهو شاخط » . صوابه كما فى المخطوطة : « سخط فهو ساخط » . وانظر : اللسان (سخط) ١٨٤/٩ . وقد خلط البدراوى بين علامة إهمال السين هنا ، ونقط الشين التى يكتبها الناسخ ثلاث نقط واضحة !

ص ٥/١٢٣ : « ولزمته » . صوابه كما فى المخطوطة : « ولزمه » .

ص ١٩/١٢٣ : « لم تتغير بذلك » . صوابه كما فى المخطوطة : « تُغَيَّر بذلك » .

ص ٧/١٢٥ : « فإن فصلت الكلام » . صوابه كما فى المخطوطة ، وما يطلبه السياق : « فإن وصلت الكلام » .

ص ٨/١٢٥ : « تقول : اذْهَبْ » . صوابه كما فى المخطوطة : « اذهبِ اذْهب » ، وإلا ما فهم الكلام التالى لهذا ، وهو : « ولاتنطق بالهمزة فى الثانى ؛ لأنك وصلت فحركت آخر الأمر الأول ، فأمكنك أن تنطق بالذال فى الثانى ساكنة » !

ص ٣/١٢٦ : « ويصير منك أمرا » . صوابه كما فى المخطوطة : « ويصير بذلك أمرا » .

ص ٩/١٢٦ : « وفَعْيَل » صوابه كما فى المخطوطة : « وفَيْعَل » .

ص ١٢/١٢٦ : « انطِلِقْ تنبيه على منطلق » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... تبنيه على ينطلق » .

ص ١٣/١٢٦ : « احتقِرْ تنبيه على محتقر » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... تبنيه على يحتقر » .

ص ٢/١٢٧ : « قاله مرحبا على الأمثل » . صوابه : « فالأمر جاء على الأصل » كما فى المخطوطة . وهذه تحريفة قاتلة !

ص ١٧/١٢٧ : « لأنك إذا لم تسكن ، **فالفعل** الذى هو الراء من (رَدّ) أمكنك الابتداء به » . صوابه كما فى المخطوطة : « لأنك إذا لم تسكن **فاء الفعل** .. » . وهذه من التحريفات الشنيعة ! وأشنع منها تعليق المحقق على كلمة : « الفعل » بقوله فى الهامش : « يقصد الحرف » !

ص ٣/١٣١ : « أو يكون لامه حرف علة وفاؤه وعينه حرفان صحيحان » . كذا فى المخطوطة ، وله وجه من العربية ، بإعراب ما بعد الواو جملة اسمية وقعت حالا . ولكن إذا أخذنا فى الحسبان أن هذا التركيب تكرر مرتين من قبل ؛ الأولى (٩/١٣٠) فى قوله : « أن يكون فاؤه حرف علة ، وعينه ولامه حرفين صحيحين » . والثانية (١/١٣١) فى قوله : « أو يكون عينه حرف علة وفاؤه ولامه حرفين صحيحين » ، إلى جانب أن الناسخ للمخطوطة كثير الأخطاء ، وقد صحح المحقق بعضها ، مثل قوله (٦/١٣١) : « فالمراد به أن **حرفان** » ! علمنا أن هذا الموضع كان فى حاجة إلى تغيير كذلك !

ص ٥/١٣٣ : « فتقلب الواو ياء كقولك : غَزِ ؛ لأنه من الغزو » .

كذا فى المخطوطة أيضا ، وهو تحريف مؤكد . ولعل الصواب فيه : « ... كقولك : غُزِىَ ؛ لأنه من الغزو » .

ص ٨/١٣٣ : « فى موضع يكون الحرف الصحيح **فيهما** متحركا » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... الصحيح **فيه** » .

ص ١٤/١٣٣ : « والوجه الثانى من أشكالها » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... من إسكانهما » . وانظر كذلك قوله قبل ذلك بسطرين : « وإذا أسكنا كانا على وجهين » .

ص ١٦/١٣٣ : « والوجه الثالث من اعتلالها » . صوابه كما فى المخطوطة : « من اعتلالهما » ، يعنى : الواو والياء !

ص ٢/١٣٥ : « ويجب **فيها** الحذف » . صوابه : « ويجب **فيه** الحذف » . وفى المخطوطة : « ويجب **فيهما** ... » تحريف !

ص ٦/١٣٥ : « يعز ييعز » . صوابه كما فى المخطوطة : « يَعَرَ يَيْعَر » من اليُعار ، وهو صياح العنز ، كما فى اللسان (يعر) ١٦٥/٧ ومن المبادىء الأولية لفن تحقيق التراث فهم النص ، والتأكد من صحته ، بالبحث عنه فى المصادر المختلفة !

ص ١/١٣٧ : « هابت تهاب » . صوابه كما فى المخطوطة : « هاب يهاب » . وقد ظن المحقق الفتحة التى تآكلت فوق الباء ، نقطتى تاء ؛ فقال فى الهامش : « هكذا جاءت فى الأصل ، ولامانع . ولكن المتبع ذكر الفعل فقط دون إسناد ... على نحو ما جاء فى غير هذا فى مواضع كثيرة » !!

ص ١٤/١٣٧ : « فقولوا » . صوابه كما فى المخطوطة : « وقولوا » .

ص ١٦/١٣٧ : « نون التوكيد » . غيّر المحقق ما فى المخطوطة : « نون التأكيد » وهو صواب كذلك . انظر هنا ٣/١٣٨

ص ١٧/١٣٧ : « قولن – بيض » . صوابه كما فى المخطوطة : « قولنّ وبيعنّ » .

ص ١٩/١٣٧ : « لم يقم – لم يبع – لم يخف » . صوابه كما فى المخطوطة : « لم يقم ، ولم يبع ، ولم يخف » .

ص ٨/١٤١ : « وسقط اللام المعتلة » . صوابه كما فى المخطوطة : « وسقطت ... » .

ص ٣/١٤٣ : « وَحِىَ يَوْحَى » . صوابه كما فى المخطوطة هنا وفيما يلى من تصريفات : « وَجِىَ يَوْجَى » . وهذه تصحيفة نكراء ؛ إذ لا وجود لوحى بالحاء المكسورة فى المعاجم . والوَجَى هو الحفاء . انظر : لسان العرب (وجى) ٢٥٦/٢٠ وكتاب سيبويه ٢١٩/٢ .

ص ١٥/١٤٣ : « تقول للمرأة : شيى » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... شِى » من الوشاية .

ص ١٦/١٤٣ : « وفى جماعة النساء : وَشِينَ » . هكذا فى المخطوطة أيضا . والصواب : « شِينَ » ؛ لأن المؤلف يتحدث عن فعل الأمر هنا !

ص ١/١٤٧ : « فلا يقال : يحيى » . صوابه كما فى المخطوطة : « يَحَىُّ » . وماضيه (حَىَّ) لغة فى : (حَيِىَ) !

ص ١٣/١٤٩ : « وتقول فى مضارعه : يسر – ويغزو » . صوابه كما فى المخطوطة : « يُسْرِى ويُغْزِى » .

ص ٢/١٥٠ : « فَعَّل إذ بنيته » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... إذا بنيته » .

ص ٩/١٥٠ : « وترجٌّ » . صوابه كما فى المخطوطة : « وَرَجٌّ » . وقد ظن الدكتور البدراوى علامة إهمال الراء التى توضع فوقها ، وهى راء صغيرة ، أنها نقطتا تاء !

ص ١١/١٥٠ : « ترجى ترجية » . كذا فى المخطوطة أيضا ، وهو خطأ صوابه : « رَجَّى » .

ص ١٣/١٥٠ : « وإنما قَصُر على تفعلة ، لما فى تفعيلة من الثقل » . كذا فى المخطوطة أيضا ، وهو خطأ صوابه : « وإنما قُصِرَ (بضم القاف) على تفعلة ، لما فى تفعيل من الثقل » !

ص ٨/١٥٢ : « تقول : انفذ – وافتد » . صوابه كما فى المخطوطة : انقد واقتد » .

ص ١٩/١٥٢ : « فجئت بهمزة الوصل » . هذا هو الصواب كما فى المخطوطة ، وليس : « فجئت همزة الوصل » !

ص ٧/١٥٣ : « يكون بالصحيح » . صوابه كما فى المخطوطة : « يكون الحرف الصحيح » .

ص ٨/١٥٣ : « متحركا [لامحالة ، مثل أن الواو فى قال وقع فى موضع العين . ومعلوم أن العين من الماضى ، إذا كان الفعل صحيحا ، لايكون إلا متحركا] رجع إلى المتن حركة وقبلها فتحة » .

هكذا كتب الدكتور البدراوى عبارة : « رجع إلى المتن » ، ولم يعلق عليها بخير أو بشرّ . وهى فى حقيقة الأمر تعليق من كاتب الأصل الذى نسخ منه صاحب المخطوطة التى بين أيدينا ، نص الكتاب . ويبدو أن العبارة التى وضعتها أنا بين معقوفين هنا ، كانت قد سقطت من هذا الأصل ، بسبب انتقال النظر ، فاستدركها الكاتب على الحاشية ، ووضع بجوارها عبارة : « رجع إلى المتن » أى أن ما على الحاشية مكانه متن الكتاب ، فجاء ناسخ المخطوطة التى معنا ، وأدخل هذه العبارة مع ما كان على الحاشية ، إلى صلب النص ، ولم يتنبه إلى ما وقع فيه من خطأ . ومثل ذلك يمكن أن يوجه إلى محقق الكتاب !

ص ١٦/١٥٣ : « نحو : احتوروا بمعنى تحاوروا ، واعتنوا بمعنى تعاونوا » .
والصواب : « نحو : اجتوروا بمعنى تجاوروا ، واعتونوا بمعنى تعاونوا » . وفى المخطوطة : الشق الثانى جاء على الصواب . أما الأول فالفعل فيه بلا نقط !! ولا وجود للفعل : « احتور » فى المعاجم ، على العكس من « اجتور » . انظر : لسان العرب (جور) ٢٢٤/٥

ص ٦/١٥٥ : « خوف – كفرق » . صوابه كما فى المخطوطة : « يَخْوَف كيَغْرَق » .

ص ٦/١٥٥ : « وفى أقام يقوم [كذاهب] [هكذا] . الصواب كما فى المخطوطة : « وفى أقام : أَقْوَمَ ، كأذهب » . ولا داعى لأن يقول المحقق فى تعليقه على ذلك فى الهامش : « (كذاهب) هكذا فى الأصل » !

ص ٧/١٥٥ : « وقلبت العين الفاء » . صوابه كما فى المخطوطة : « وقلبت العين ألفا » .

ص ٨/١٥٥ : « [تكون واوا] . صوابه كما تبقى من الممحو فى المخطوطة : « فهى تكون واوا » . ولا داعى لتعليق المحقق على ذلك فى الهامش بقوله : « فى الأصل (كون واوا) » !

ص ٢/١٥٩ : « [نحو] » . ما تبقى من الممحو من المخطوطة يقرأ : « وذلك قولك » . ولا داعى لتعليق المحقق على ذلك فى الهامش بقوله : « فى الأصل بياض – وقد وضعت ما بين القوسين المعقوفين ؛ لأنه هو ما يتطلبه السياق » !

ص ٣/١٥٩ : « صورة [الأصل – بأن] قلب الواو » . صوابه كما تبقى من الممحو فى المخطوطة : « صورة الصحيح حيث تقلب » .

ولا داعى لتعليق الدكتور البدراوى على ذلك بقوله فى الهامش :
« بياض فى الأصل ، وما بين القوسين المعقوفين ما يستقيم به الكلام » !
ص ١٥٩/٥ : « والأولى ساكنة [قلبت] الواو » . ما تبقى من الممحو فى المخطوطة يقرأ : « ... ساكنة منهما ، فقلت الواو » . وفيه تحريف نبه عليه المحقق ، وهو فى كلمة : « فقلت » ؛ إذ صوابها : « قلبت » !
ص ١٦١/١ : هنا انتقال نظر . وصواب كتابة العبارة يكون على النحو التالى :
« – ومن أول حافة اللسان [وما يليها من الأضراس مخرج الضاد .
– ومن حافة اللسان] إلى منتهى طرفه مخرج اللام » .
ثم يوضع عند القوس الثانى من المعقوفين إشارة إلى هامش يقول :
« ما بين المعقوفين ساقط من المخطوطة بسبب انتقال النظر » .
ويستغنى بذلك كله عما صنعه المحقق فى المتن ، وما علّق به فى الهامش ، فهذا كله سببه عدم التمرس بفن التحقيق ، وغياب معنى : « انتقال النظر فى القراءة » !

هذا ، ويهمنى هنا أن أشير إلى أننى كنت قد اهتديت إلى كثير من هذه التحريفات والتصحيفات بنفسى ، قبل رؤية المخطوطة ، ثم وثقت هذه الرؤية أغلب ما صححت ، وأضافت قدرا آخر ليس بالقليل من التصحيحات .

* * *

الثانى : سقوط بعض النصوص من المخطوطة . وقد أخل سقوطها بالمعنى فى بعض الأحيان ، وسأضع هنا الساقط بين معقوفين ؛ مثل :

ص ٢/١٢١ : « وفى المعتلة [وَمِقَ يَمِقُ ، و] وثق يثق .
ص ١٦/١٢٣ : « وذلك قولك : [هو] مفروح به » .
ص ٤/١٢٦ : « وعلى هذا قولك فى تفعَّل ، نحو [تَفَضَّلَ] : تَفَضَّلْ ، وفى تفاعل نحو [تجاوزَ] : تجاوزْ » .
ص ٢/١٢٨ : « ثم تحذف [حرف] المضارعة منه » . وانظر مثلا فى الكتاب ١/١٢٦
ص ٢/١٣٢ : « ورمى [الأصل : قَوَلَ وبَيَعَ وغَزَوَ ورَمَيَ] وتعرف حال » . والساقط سببه انتقال النظر .
ص ٨/١٣٤ : « ويجىء على [فَعَلَ] يفعل » . والسبب فى سقوط هذه الكلمة أنها كانت على الحاشية ، وفى المتن علامة إلحاق تشير إليها فى هذا الموضع ، ولم يفطن إليها المحقق !
ص ٢/١٣٥ : « ويجىء على [فَعِلَ] يَفْعِل » .
ص ٢/١٣٦ : « إذا كان العين واوا جاء على [فَعَلَ يَفْعُل ، بفتح العين من الماضى وضمها من المضارع . وذلك نحو] قال يقول » .
ص ١٠/١٣٧ : « وعلى هذا قياس [الباق] » .
ص ١٠/١٥٢ : « والمعتل اللام مثل : [انقضى واقتضى] تجريان » .
ص ٧/١٥٣ : « اعلم أن كل واو وياء وقعت فى الفعل [فى موضع] يكون » .
ص ١٤/١٥٤ : « وفى [يُفْعَل نحو] يباع » . وقد جعلها البدراوى : « وفى [أقام] ويباع » . وعلق على ما بين المعقوفين بقوله فى الهامش : « فى الأصل غير واضحة ، وأخذتها من بقية ما جاء فى النص من تمثيل » . وقد نسى البدراوى أنه بهذا كرر كلمة : « أقام » التى سترد فى النص فى السطر التالى !

ص ٣/١٥٥ : « و[يُستَفْعَل نحو] : يُستقام .
ص ٨/١٥٨ : « ثم نقلت الضمة من الياء إلى [ما] قبلها » .

* * *

ويشيع فى أنحاء النص – فيما عدا ذلك – سقوط كلمة : « نحو » ؛ مثل :

ص ٥/١٢١ : « اسم الفاعل منه على : فاعل [نحو] : قتل فهو قاتل » .
ص ٧/١٢٢ : « وقد جاء أفْعَل [نحو] : خَرُقَ فهو أخرق » .
ص ٩/١٢٢ : « فأكثر ما يجىء الاسم منه على فَعِل [نحو] : فَرِحَ فهو فَرِحٌ » .
ص ٣/١٥٦ : « [و] مَفْعِل ، بفتح الميم وكسر العين [نحو] : المَبِيت والمَقِيل » .

* * *

الثالث : هناك تحريفات فى المخطوطة ، أشار المحقق إلى بعضها ، ولم يشر إلى بعض آخر ؛ فمن أمثلة ما أشار إليه :

ص ٦/١٣٨ : « والسبب الثالث » . قال الدكتور البدراوى هنا : « فى الأصل مكتوب – السبب الثانى – وواضح أنه الثالث – وأنه خطأ من الناسخ » . وهذا أحد الأمثلة التى يظهر فيها عدم إلمام المحقق بوظائف علامات الترقيم . وسوف نشير إلى بعض آخر منها فى فقرة مستقلة !
ص ٩/١٥٨ : « فسقطت على أحد » . قال المحقق فى الهامش عن ذلك : « يقصد : على أحد القولين ! وكان الأولى أن يزيد بين معقوفين

كلمة : [القولين] ويشير إلى سقوطها من النص فى الهامش .

وهذه بعض أمثلة مما لم يدرك المحقق أنه خطأ فى المخطوطة ، فأبقى عليه كما هو ، أو صححه بدون إشارة إلى ما فى المخطوطة .

ص ٣/١٣٠ : « ويقال **لها** أيضا حروف المد واللين » . وفى المخطوطة : « ويقال **له** ... » . وقد صححها الدكتور البدراوى ، ولم يشر إلى ما فى المخطوطة من تحريف !

٧/١٣١ : « فالمراد به أن حرفين من حروفه الأصول حرف علة » . وفى المخطوطة : « أن **حرفان** من حروفه الأصول **حرفى** علة » . فصحح المحقق الخطأ الأول ، وأشار إليه فى الهامش ، ثم صحح الخطأ الثانى دون إشارة !

ص ٢/١٣٧ : « يجب فيه إسكان **لام** الفعل » . وفى المخطوطة : « ... اللام الفعل » . وقد صححها البدراوى دون إشارة إلى خطأ الأصل !

ص ١١/١٥٣ : « فيمنع من قبلهما ألفا » . تابع المحقق المخطوطة هنا ، وهو خطأ صوابه : « قلبهما ألفا » .

* * *

الرابع : هناك زيادات لازمة لإقامة النص ، لم يفطن إليها المحقق ، إلا فى موضع واحد فقط ، فوضع الزيادة ، ولم يشر إلى أنه صاحبها . ومن أمثلة ذلك ما سأضعه بين معقوفين فيما يلى :

ص ١٠/١٢٥ : « [وكذلك فى] قولك » .

ص ٩/١٢٧ : « إذا رجعت إلى الأصل من ردّ يردّ [وجدته] : رَدَدَ يَرْدُد » ، فهذه زيادة لازمة ، وإلا بقيت (إذا) بلا جواب !

ص ١٥/١٣١ : « ويقال [له] المعتل العين . هذه الكلمة زادها الدكتور
البدراوى ، و لم يضعها بين معقوفين ، أو ينبه على زيادتها فى هوامشه !

ص ٧/١٣٢ : « فأما فى الاسم ، نحو : باب ، وناب [فإن ألف باب]
من الواو » » . فهذه زيادة لازمة حتما ، وإلا فأين الفاء فى جواب
(أمّا) ؟ ثم انظر كلام المؤلف بعد سطرين من هنا !

ص ٧/١٣٦ : « أن يكون على فَعَلَ بالفتح [إذا] كان الاسم منه على
فاعل .

ص ١٦/١٤٢ : « لأنك تقول إذا [ابتدأت] : ابن زيد ، فتنطق
بالهمزة » . فهذه زيادة لازمة لفهم النص . والتحقيق أساسه الفهم !

ص ٥/١٥٥ : « و[الفاء] فى هذا كله مفتوحة فى الأصل » .

* * *

وهناك زيادات توضيحية ، مكانها فى الحقيقة الهامش ، وليس متن
الكتاب . ولا يشفع للمحقق وضعها بين أقواس بحال من الأحوال ؛ مثل :

ص ٦/١٢٦ : « وفى فَعَّلَ (بتضعيف العين وفتحها) . نحو : كَسَّر :
كَسِّر (بتضعيف العين وكسرها) » .

ص ٧/١٢٦ : « وقَطَّع (بتضعيف العين وفتحها) » .

ص ٧/١٢٨ : « فتقول : رُدُّ (بتضعيف الدال وضمها مع ضم الراء) » .

ص ١٩/١٤١ : « ويخشين (بفتح ما قبل الياء) » .

ص ١٥/١٤٢ : « أثبتُّ (بتضعيف الثاء) » .

ص ٧/١٤٣ : « لِهْ (بكسر اللام) » .

* * *

الخامس : وهناك **نقول** فى هوامش البدراوى ، **لم يذكر مصدرها** الأصلى ، أو ذكره على أنه أحد المصادر التى رجع إليها فى هذه النقطة أو تلك . ومن أمثلة ذلك :

ص ١٠/ الهامش الأول : منقول من هامش تحقيق كاظم بحر المرجان ، لكتاب التكملة ص ١٦٥

ص ١١/ الهامش الأول : منقول كذلك من هامش تحقيق كاظم المذكور من قبل . ص ١٦٦

ص ١١/ الهامش الثانى : منقول كذلك من هامش تحقيق كاظم المذكور من قبل . ص ١٦٦

وقد وقع الدكتور البدراوى فى سلسلة من الأخطاء ، حين نقل قائمة : « تراث الاشتقاق فى العربية » من مقدمتى أنا وزميلى الدكتور صلاح الدين الهادى ، لتحقيق كتاب : « اشتقاق الأسماء » للأصمعى ، فبدأ بقوله (ص ٣٥) : « ثم نعود إلى صلب القضية ، فنجد أن كتب التراث والطبقات (!) تنبئنا كذلك عن سلسلة من المؤلفات تحمل اسم الاشتقاق . ونكتفى بذكر ما يواكب تلك الفترة الزمانية ، التى نحن فيها . ومن هذه الكتب ... » .

وإلى هنا يمكن أن يظن المرء أن الدكتور البدراوى ، سيستقل بعمل قائمة لتلك الكتب . غير أنه بدأ ينقل من قائمتنا ، فبدأ بكتاب الاشتقاق لقطرب ، المتوفى سنة ٢٠٦ هـ (حرفت إلى ١٠٦ هـ فى قائمة البدراوى) . ثم نراه لاتروق له طريقتنا ، فى ذكر المصادر التى أوردت هذا الكتاب أو ذاك بجواره ، فجعل من مصادرنا هوامش فى كتابه . ولكن العجلة فى النقل جعلته يقع فى انتقال النظر عند معجم الأدباء ٥٣/١٩ الذى يذكر كتاب (قطرب) ، إلى : معجم الأدباء ٢٣٠/١١

وما جاء بعده من المصادر التى تذكر كتاب الاشتقاق للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

ثم جاء إلى الكتاب الثالث فى الاشتقاق ، وهو « اشتقاق الأسماء » للأصمعى ، الذى حققته أنا وزميلى الدكتور صلاح الهادى ، فغير من طريقته فى ذكر الهوامش ، وجمع كل مصادرنا التى تتردد فى قائمتنا ، وجردها من الأرقام ، وذكرها واحدا بعد الآخر ، وهى ١٢ مصدرا ، بعد حذف ما كرره منها ، وهو : « نزهة الألباء فى طبقات الأدباء » ، وكأنه رجع إليها وصنع القائمة منها ، بدليل أنه قال بعد أن سردها : « واقرأ : اشتقاق الأسماء ، لأبى سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعى (١٢٢-٢١٦ هـ) حقّقه وقدّم له وصنع فهارسه : د . رمضان عبد التواب - د . صلاح الدين الهادى . مكتبة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٠م . واقرأ تراث الاشتقاق فى العربية ص ٥٢/٤٦ (هكذا ... وكان ينبغى أن يقول : واقرأ فيه الفصل الذى عنوانه تراث الاشتقاق فى العربية (ص ٤٦-٥٢) !! ثم يعيد البدراوى بعد ذلك كله ضميرا على مجهول ، فيقول : « وقد كان **لجهده** فضل كبير فى تيسير الطريق أمامنا فى هذا الصدد » ! نعم .. فضل كبير ، فأين الفضل الصغير الذى للدكتور البدراوى ياترى ؟! إن هذا الفضل يتمثل فيما يلى :

(١) سقط الكتاب السادس عشر فى قائمتنا ، من قائمته .

(٢) قفزت عين البدراوى من كتاب : « الاشتقاق لأسماء الله » ، لأبى جعفر النحاس فى أعلى صفحة ٥٠ من كتابنا ، إلى ذيل الصفحة نفسها ، ونقل عنها إلى هامشه أن الدكتور عبد الحسين المبارك ، نشر كتاب النحاس فى بغداد سنة ١٩٧٤م ، مع أن الكتاب الذى نشره الدكتور عبد الحسين المبارك ، هو كتاب الزجاجى رقم ١٦

الذى سقط من قائمة الدكتور البدراوى !

وكم كان الزميل الفاضل غنيا عن اتباع كل هذه الطرق الملتوية ، لو نقل قائمتنا كاملة أو مختصرة - حسب هواه - معزوة منذ البداية ، إلى من تعب وأجهد نفسه فى البحث والتنقيب فى المصادر العربية المختلفة عن جزئيات هذه القائمة ، التى استغرق إعدادها الأسابيع والشهور !!

* * *

السادس : التزيد الذى لامبرر له ، فى هوامش الدراسة والتحقيق ؛ مثل :

(١) قوله عن « المنصف » لابن جنى ، فى الهامش الأول من صفحة (٢٠) : « أخرجته إدارة الثقافة العامة بوزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم . لجنة من الأستاذين إبراهيم مصطفى عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة - وعبد الله أمين أحد نظار مدارس المعلمين الأولية السابقين - رحمهما الله - . ثم نراه يكرر هذا الكلام فى هامش صفحة (٥٠) مع شىء من الاختلاف ؛ فيقول : « المنصف : شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى - لكتاب التصريف للإمام أبى عثمان البصرى - تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين وزارة المعارف العمومية إدارة إحياء التراث القديم - مطبعة مصطفى الحلبى وأولاده (الأصل : وأولاه) بمصر » (أبقيت على علامات الترقيم كما وردت فى الكتاب تماما) !

(٢) هامش صفحة (٤٣) يقول فيه : « انظر : شرح التسهيل لابن عقيل - المساعد على تسهيل الفوائد - شرح منقح مصطفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك . تحقيق

وتعليق . د . محمد كامل بركات . جامعة أم القرى مركز البحث العلمى » . ثم أعاد هذا التزيد غير المبرر مرة أخرى فى هامش صفحة (١٤٨) فقال : « واقرأ فى شرح التسهيل لابن عقيل – المساعد على تسهيل الفوائد – شرح بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق د . محمد كامل بركات » .

(٣) بعد أن ذكر « شرح الشافية » هكذا مختصرا عدة مرات أقربها هامش صفحة (١٣٠) بدا لة فجأة فى هامش صفحة (١٣٢) أن يتزيد ويذكر كل ما يعرفه عن هذا الكتاب ؛ فقال : « انظر فى شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستراباذى النحوى م ٦٨٦ هـ مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزانة الأدب المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ – تحقيق محمد نور الحسن / ومحمد الزفزاف ومحمد محيى (الأصل : محى) عبد الحميد » . وفى هامش الصفحة التالية مباشرة ، أعاد بعض هذا الكلام ، فقال : « جاء فى شافية ابن الحاجب شرح الرضى الأستراباذى النحوى – تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى (الأصل : محى) الدين عبد الحميد » .

(٤) وهناك تزيد من نوع آخر ، لافائدة منه إلا إثقال الحاشية بمتاع غير مفيد ، فعندما يذكر عبد القاهر الجرجانى (ص ١٢٢) أن صيغة : فَعْلان ، مثل : غضبان وعطشان ، لاتذكر إلا للمبالغة ، نجد المحقق يبادر إلى التعليق على ذلك . وقد كنا فى انتظار أن يأتينا بأمثلة أخرى وشواهد وأقوال للنحاة ، فى هذه الصيغة (فَعْلان) . ولكن الظن خاب حين نرى البدراوى يسرد علينا فى هامش صيغ المبالغة المعروفة ، وهى فَعَّال ، وفَعُول ، ومِفْعال ، وفَعِيل ، وفَعِل ،

ويسوق لنا أمثلتها وشواهد الشعرية المشهورة المتداولة .

(٥) أما قوله فى الهامش (ص ١٢٤) عن آية قرآنية : إنها مكية ، وعن أخرى (ص ١٤٦) : إنها مدنية ، فإنه قول لا نتيجة له فى البحث أو تحقيق النص فى هذين الموضعين على وجه الإطلاق ، ولا فائدة منه إلا التزيد فحسب !

* * *

السابع: فهم النصوص فهما خاصا ، وتحميلها فوق ما تحتمل ؛ مثال ذلك :

ص ٣٧ هامش ٢ : عندما تذكر المصادر أن أحد اللغويين ألف كتابا اسمه : « الاشتقاق الصغير » وكتابا آخر باسم : « الاشتقاق الكبير » ، فإن هذا يعنى عند البدراوى أن صاحب هذين الكتابين قد استفاد من فكر ابن جنى فى الاشتقاق الكبير (أو الأكبر) على سبيل الاحتمال ، كما صنع هنا مع ابن درستويه ، فى تعليقه عليه فى هامشه . وينسى الدكتور البدراوى أن الصغر والكبر قد يعنى الحجم لاغير ، فمثلا : ابن السكيت له كتاب : « معانى الشعر الصغير»، و« معانى الشعر الكبير » [١] . والكسائى له ثلاثة كتب : « النوادر الكبير » و« النوادر الأوسط » و« النوادر الأصغر » [٢] . والزجاجى له : « الأمالى الصغرى » و« الأمالى الكبرى » [٣] .

ص ٤/١٢١ : يقول عبد القاهر الجرجانى ، بعد أن ذكر أوزان الفعل

---

(١) انظر : ثلاثة كتب فى الحروف ٧٦

(٢) انظر ما تلحن فيه العامة للكسائى ٦٦-٦٧

(٣) انظر خزانة الأدب ١٠/١

الثلاثى فى الماضى مع مضارعه : « ولكل واحد من هذه الأمثلة الثلاثة اسم الفاعل » ، وهو لايريد من كلامه هذا سوى أن يضع بجوار كل وزن : اسم الفاعل الذى تذكره العرب له . ولكن هذا الكلام يعنى عند الزميل الصديق أن عبد القاهر الجرجانى كوفى المذهب فى هذه النقطة زورا وبهتانا ، حين يقول : « جعل عبد القاهر الفعل هنا أصل الاشتقاق ... فرأيه هنا من رأى الكوفيين » .

ص ١/٢٦٢ : يذكر المؤلف عن الخليل بن أحمد أن « الهمزة هوائية – وجوفية ، تخرج من الجوف من الهواء » . وعندئذ نرى الدكتور البدراوى يفهم الجوف هنا فهما خاصا به ، فهو ليس « باطن البطن ، أو ما انطبقت عليه الكتفان والعضدان والأضلاع » كما فى المعاجم [١] . وإنما الجوف عنده فراغ الفم والحلق معا ؛ إذ يقول فى الهامش : « والذى يعنينا هنا هو أن نسجل أن ملاحظة الخليل صائبة ، حيث إنه يعنى بالجوف فراغ الفم والحلق معا ، ومعنى أن الألف جوفية أنها تخرج من فراغ الفم » . كذا قال الدكتور البدراوى ، وكأن الخليل بن أحمد أسرّ إليه بهذا وحده ، فقد قلبت كثيرا من المعاجم ، وكتب الأصوات القديمة ، فلم أجد لهذا الذى ذكره البدراوى أثرا . وها هو الأزهرى مثلا يقول : « سميت [الياء والواو والألف] جُوفاً ؛ لأنه لا أحياز لها فتنسب إليها كسائر الحروف التى لها أحياز ، إنما تخرج من هواء الجوف » [٢] .

---

(١) انظر : لسان العرب (جوف) ٣٧٨/١٠

(٢) تهذيب اللغة ٦٤٩/١٥ وانظر كذلك : لسان العرب (الواو والياء) ٢/١٨

ص ١٣/٣٣ : ومن تحميل الألفاظ فوق ما تحتمل من دلالات : تفريقه هنا وفى مواضع أخرى من كتابه (١٧/٣٥ ؛ ٣٦ هامش ١) بين كتب التراث والطبقات ، تعبيرا لاتطبيقا ؛ كقوله : « وتنبئنا كتب التراث والطبقات » ، أو كقوله : « انظر فى ذلك كتب الطبقات والتراث » . يقول البدراوى ذلك ، مع أن « التراث » يشمل كتب « الطبقات » وغيرها !

* * *

الثامن : عدم الدقة فى النقل عن المصادر :

ومن أمثلة ذلك ما اقتبسه من كتاب : « اشتقاق الأسماء » للأصمعى (ص ٥٥-٥٦) ؛ فقد اقتبس بيتين شاهدين على كلمة : « الهيصم » بمعنى : « الغليظ الشديد » ، ثم كرر البيت الأول منهما ، بلا ذكر لكلمة : « الهيصم » ومعناها . وبعد البيتين المعلقين فى الهواء ، ترك الدكتور البدراوى عبارة : « زهدم » اسم من أسماء الصقر ، واسم من أسماء الرجال ، دون أن يشير إلى أنه أسقط هذا النص على الإطلاق !

ويندرج تحت عدم الدقة كذلك : التعميم الذى لايليق فى البحوث العلمية . ومن ذلك ما قاله بعد أن ذكر شيئا من مقدمة « اشتقاق الاسماء » للأصمعى ، على النحو السابق ، قال (ص ١٠/٥٦) : « وهكذا بقية مشتقات هذا الكتاب . وهكذا أيضا بقية كتب الاشتقاق » . وهنا نسأل الزميل الكريم : هل قرأت ياترى « كتاب الاشتقاق » لابن السراج ، الذى نشر مرتين سنة ١٩٧٣م ، لتعرف أنه لايعالج اشتقاق الأسماء على نحو ما فى كتاب الأصمعى ؟ وإنما يحاول الإجابة عن ستة أسئلة ، هى - كما يقول ابن السراج : « الأول : الاشتقاق ما هو ؟ والثانى : هل جميع

الألفاظ التى تتفق حروفها بعضها مأخوذ من بعض ، أم بعضها دون بعض ؟ والثالث : إن كان بعضها مشتقا ، بم يعرف الأصل من الفرع ؟ والرابع : إذا اشتق لشيء من كلمة بناء من الأبنية ، فهل يلزم أن يكون ذلك اللفظ والبناء لكل ما وجد فيه ذلك المعنى أم لا ؟ والخامس : ما الغرض من الاشتقاق ؟ ولِمَ وقع فى الكلام ؟ وما الحاجة إليه ؟ والسادس : هل فى العلم به منفعة فى علم اللغة ؟ » .

* * *

التاسع : يشيع فى الكتاب ترك شرح ما كان ينبغى شرحه ، فى الوقت الذى نرى المحقق يعلق هنا وهناك بعض التعليقات ، التى لاتسمن ولاتغنى من جوع ، ولاتفيد النص بفائدة تذكر . ومن أمثلة النوع الأول :

ص ١٣٤/٥ : يقول عبد القاهر الجرجانى هنا : « وكذلك تحذف من الأمر ، كقولك : عِدْ ، ومن مصدره إذا كان عين فعله نحو : عدة » . هكذا تمر عبارة : « إذا كان عين فعله » ، وهى فى حاجة إلى تعليق ، كأن يقال مثلا : يحترز المؤلف هنا عن مثل : يدع ويذر ، فالمصدر منهما ليس عين الفعل ، وإنما هو بمعناه ، وهو (الترك) فلا حذف فيه » . والله أعلم !

ص ١٣٩/٨ : يتحدث عبد القاهر الجرجانى عن اللفيف المقرون ، وأنه يأتى أحيانا بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ، ومثل لذلك بأربعة أمثلة ، اثنان منها كانا فى حاجة إلى تبيين معناهما ، وهما : « طَوِى يَطْوَى » ومعناه : خَمُصَ (أى ضمر بطنه) من الجوع »[1] .

---

(١) انظر : لسان العرب (طوى) ٢٤٥/١٩

والفعل الثانى : « دَوِىَ يَدْوَى » ومعناه : « مرض » [١] .

ص ٥/١٥٤ : « قوم غيب » . هذه العبارة من عبارات عبد القاهر الجرجانى ، تركت هكذا بلا ضبط أو شرح . و« الغَيَب » بفتح الغين والياء : الغائبون [٢] .

أما الهوامش التافهة ، التى لاتفيد ، ولاتقدم جديدا ، يشرح الغامض فى النص أو القاعدة ؛ فمن أمثلتها :

ص ٣/١٢٧ : يقول عبد القاهر الجرجانى هنا : « وإذا كان كذلك جاريا على الأصل الذى قدمنا » ، ويشرحه المحقق فى الهامش بقوله : « أى لايشذ وأنه متفق مع قاعدته » !! وعندما يقول عبد القاهر الجرجانى فى السطر التالى : « وإذا كان الفعل مضاعفا » ، يسارع البدراوى إلى تعليمنا شيئا نعلمه جميعا ، فيقول فى الهامش : « كل فعل عينه ولامه من جنس واحد ، أدغم أولهما فى الآخر دفعا للثقل ، يسمى مضاعفا ، نحو : مدّ أصله : مدد » !!

ص ٦/١٤٢ : يتحدث عبد القاهر الجرجانى هنا عن الأمر من معتل اللام للمخاطبة ؛ فيقول : « وكذلك فى رمى ، تقول : ارمى » . وهنا يعلق الزميل الفاضل على ذلك بتعليق ، يقيد فيه المخاطبة بضرورة أن تكون امرأة ، حيث يقول : « ارمى أمر للمرأة المخاطبة » . وإنى أتساءل : أهذا القيد ضرورى ؟ وما رأيه فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرضُ ابلَعِى ماءَكِ ويا سماءُ أَقْلِعِى ﴾ . وهو أمر للمخاطبة المؤنثة من الصحيح ؟! فهل ينفرد المعتل عنده بهذا القيد ؟!

---

(١) انظر : لسان العرب (دوى) ٣٠٥/١٨

(٢) انظر : لسان العرب (غيب) ١٤٧/٢

العاشر : **متابعة الإملاء القديم** أحيانا ، وأخطاء الإملاء فى بعض المواضع ؛ فمن أمثلة النوع الأول : كلمة : « هكذى » التى كتبها بهذه الصورة ، متابعا المخطوطة فى ٨/١٢٦ ؛ ١٣/١٢٦ ؛ ١٨/١٥٠ ؛ ٢/١٥٧ ؛ ٣/١٥٧ مع أنه حين يتكلم هو ، يكتب بالإملاء الحديث ؛ مثل ما فى الهامش الثالث من صفحة (١٥٥) والهامش الأول من صفحة (١٥٧) . ولكنه نسى مرة (٧/١٥٥) فكتب : « وكذا » مع أن المخطوطة فيها : « وكذى » !!

ومن الأخطاء الإملائية ، التى تكررت فى الكتاب كلمة : (محيى) التى يكتبها دائما : (محى) ، حتى وهو ينقل من عناوين الكتب التى حققها ، أو شارك فى تحقيقها الشيخ : « محمد محيى الدين عبد الحميد » . انظر مثلا ١٨/٣١ والهامش الأول من صفحة (٣٢) . وفى الهامش الثانى من صفحة (١٤٦) كتبت كلمة (ابن) بالألف ، وهى بين علمين وليست فى أول السطر ، كما كتبت كلمة : « يدعو » للغائب المفرد المذكر فى (٣/١٣٩) هكذا : « يدعوا » بالألف !

* * *

الحادى عشر : يشيع فى الكتاب الاضطراب فى وضع **علامات الترقيم** ، وكذلك الأخطاء المطبعية ، التى شوهت الكتاب تشويها كبيرا . ومن أمثلة ذلك :

ص ١٠/١٣٥ : « والأمر منه كالأمر من الصحيح سواء : — » . والمكان هنا للفاصلة المنقوطة .

ص ١٧/١٣٧ : « وذلك قولك : قولنّ – بيعنّ – وخافنّ » . والمكان

هنا للفاصلة مع الواو التى سقطت قبل : « بيعنّ » وهى فى المخطوطة !

ص ١٩/١٣٧ : « كقولك : لم يقم – لم يبع – لم يخف » . والصواب كما فى المخطوطة : « لم يقم ، ولم يبع ، ولم يخف » .

ص ٩/١٤٢ : « وفى وقى يقى : – ووشى : يشى » . والصواب فى الترقيم هنا : « وفى : وقى يقى ، ووشى يشى » !

١٥/١٤٩ : « والأمر منه : أغْزِ – وأسْرِ ... » . والصواب : وضع الفاصلة مكان الشرطة الأفقية ، وحذف النقط التى تستخدم علامة للترقيم فى حالة واحدة ، هى حالة الحذف المتعمد من النص !

ص ٧ هامش ١ : « الكبتى » . صوابه « الكتبى » .

ص ١١٩ هامش ٢ : « المصنف » . صوابه : « المنصف » .

ص ١/١٢٦ : « فإذا حذفت حزف » . صوابه : « فإذا حذفت حرف » .

ص ٥/١٤٩ : « وأقمتا » . صوابه : « وأقمنا » .

وغير ذلك كثير كثير . !

* * *

الحادى عشر : الرجوع إلى **المصادر الثانوية** ، والمصادر الوسيطة ؛ مثال ذلك : الهامش الثالث من (ص ٣١) : « تصريف الأفعال لعبد الحميد عنتر » . وكذلك الهامش الأول من (ص ٣٣) : « المغنى فى تصريف الأفعال ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . وكذلك الهامشان الأول والثانى من (ص ٥٨) : « أبنية الصرف فى كتاب سيبويه » .

ومثال المصادر الوسيطة : ما فى الهامش الثانى من (ص ١٣٥) : « وحكى سيبويه حذف الياء فى لفظين : يَسَر البعَير يَسِرُه ، من الميسر ، ويَئِسَ يَئِسُ – وهما شاذان – شرح الشافية السابق جـ ٣ ص ٩١ » .

ولست أدرى لماذا لم يرجع المحقق هنا إلى كتاب سيبويه نفسه . والنص فيه (بولاق) ٢٣٣/٢ !؟

* * *

الثانى عشر : **القصور** الشديد فى **تخريج** البيت الوحيد فى الكتاب (ص ١٦/١٥٨) . قال المحقق عن عجز بيت إنه لعلقمة ، ثم ذكره دون إشارة إلى مصدره !! والبيت فى ديوان علقمة بن عَبَدَة فى (العقد الثمين) ق ٢٠/١٣ ص ١١٢ وشرح ابن يعيش على المفصل ٨٠/١٠ والعينى على هامش الخزانة ٥٧٦/٤ والمخصص ٩٣/٩

* * *

الثالث عشر : الوقوع فى **اللحن** ، أو عدم التنبه له فى عبارات المؤلف ، أو ادعاء أسلوب خاص بعبد القاهر الجرجانى ؛ فمثال الأول : قول الزميل الفاضل (ص ١٤/١٦٨) : « حفظ التراث عبر العصور حتى **وصلنا** سالما » . والصواب أن يقال : « وصل إلينا » ؛ لأن « وصلنا » يعنى : أعطانا صلة أى هبة وعطية .

ومثال الثانى : قول عبد القاهر الجرجانى (ص ٦/١٣٦) : « وإنما يعرف الفرق **بين** أن يكون على فَعُلَ بالضم **وبين** أن يكون على فَعَلَ بالفتح » . هنا لم يتنبه البدراوى إلى أن تكرار (بين) مع الاسم الظاهر من لحن العامة ، ذكره الحريرى فى كتابه : « درة الغواص فى أوهام الخواص » (ص ٣٦) ، وغيره من كتاب لحن العامة .

ومثال الثالث : قال عبد القاهر الجرجانى (٤/١٢٥) : « أولا ترى أنك حذفت حرف المضارعة » فعلق المحقق على ذلك بقوله فى

الهامش : « من سمات أسلوب عبد القاهر تلك العبارة – « أولا ترى أنك إذا ... ونحوها ... تطالعنا فى مصنفاته ، نجدها عنده فى المقتصد ، وهنا ، وفى غير موضع ... إلخ » (هكذا تعليقه بعلامات الترقيم الخاصة به) .

والحق أن ادعاء السمة الأسلوبية لعبد القاهر الجرجانى ، فى استخدام تلك العبارة ، فيه عدم التمرس بالأسلوب العربى ، فى نصوص العربية المختلفة . وانظر مثلا إلى قوله تعالى : ﴿ أولا يَرَوْنَ أنّهم يُفْتَنُون ﴾ (التوبة ٢٦/٩) . وانظر كذلك : البقرة ٧٧/٢ ومريم ٦٧/١٩

وقد اخترت الصفحات الأولى من كتاب : « الخصائص » لابن جنى ، فوجدت هذا الأسلوب فى الصفحات : ٩/١ ؛ ١٤/١ ؛ ١٧/١ ؛ ١٨/١ ؛ ٢٢/١ ؛ ٢٣/١ ؛ ٢٧/١ وفى الجزء الأول من « المنصف » له ، نجد هذا الأسلوب بكثرة فى الصفحات الأولى كذلك ؛ مثل : ١٩/١ ؛ ٢٣/١ ؛ ٢٦/١ ؛ ٢٨/١ ؛ ٣٢/١ ؛ ٣٣/١ وغير ذلك كثير كثير . !

* * *

الرابع عشر : الأخطاء النحوية فى الكتاب ، وإن كانت قليلة ، فإنها ما كان يصح أن تقع فى كتاب أستاذ متخصص فى علوم اللغة . ومن أمثلة ذلك :

ص ٣/١٢٢ : « وكثير ما يجتمع » . والصواب : « وكثيرا ما يجتمع » .

ص ١٣/١٣١ : « يكون العين واللام جميعا ياء ، نحو : حَيِيتُ – أو واو نحو القُوَّة » . والصواب : « ... أو واوًا نحو القوة » .

ص ١٣١ هامش ١ : « ويسمى هذا **أجوفًا** » . والصواب : « ... **أجوف** » فهو ممنوع من الصرف !

ص ٩/١٤٥ : « ولا يتغير الحكم بكون العين واو » . والصواب : « ... بكون العين واوا » .

* * *

الخامس عشر :فى قائمة المصادر خلل كبير فى ترتيبها ، وتكرار بعضها ، وعدم ذكر مكان الطبع وتاريخه فى كثير من الأحيان . وكذلك إفراد الدوريات بقائمة مستقلة ، يغنى عنها ذكر المقالة أو البحث المنشور فيها ، فى مكانه من القائمة العامة ، وعندئذ يشار إلى أنه منشور فى الدورية الفلانية !

* * *

أما بعد ، فإن كل إنتاج علمى يتسم بالإبداع فى الفكر ، والتجديد فى الرأى ، يثير حوله الكثير من الجدل والاختلاف . وقديما قالوا : إن الاختلاف فى الرأى لايفسد للودّ قضية . ومن هذا المنطلق ، كتبت هذا الكلام فى تقويم ذلك العمل الجليل . والله من وراء القصد !

★ ★ ★

مراجع الكتاب

أ - المراجع العربية

١ - الإبدال ، لأبي الطيب اللغوى - تحقيق عز الدين التنوخى - دمشق ١٩٦٠م .
٢ - الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧م .
٣ - الإحكام فى أصول الأحكام ، لابن حزم - مطبعة الإمام بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٤ - أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى - تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى وطه الزينى - القاهرة ١٩٥٥م .
٥ - الأزهية فى علم الحروف ، للهروى - تحقيق عبد المعين الملوحى - دمشق ١٩٧١م .
٦ - أساس البلاغة ، للزمخشرى - طبعة دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٢٢م .
٧ - أسس علم اللغة ، لماريو پاى - ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر - منشورات جامعة طرابس بليبيا ١٩٧٣م .
٨ - أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب ، لعباس محمود العقاد - القاهرة ١٩٦٣م .
٩ - الاشتقاق ، لابن دريد الأزدى - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥٨م .
١٠ - اصطلاحات الصوفية ، للكاشانى - تحقيق الدكتور عبد الخالق محمود - دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٤م .
١١ - أصول الكلمات العامية ، لحسن توفيق العدل - القاهرة ١٨٩٩م .
١٢ - إعراب الحديث ، لأبى البقاء العكبرى - تحقيق عبد الإله نبهان - دمشق ١٩٧٧م .
١٣ - الأعلام ، للزركلى - القاهرة ١٩٥٤ - ١٩٥٩م .
١٤ - الاقتراح فى علم أصول النحو ، للسيوطى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩هـ .
١٥ - الاقتضاب شرح أدب الكتاب ، للبطليوسى - نشر عبد الله البستانى - بيروت ١٩٠١م .
١٦ - ألف باء ، لأبى الحجاج البلوى - القاهرة ١٢٧٨هـ .
١٧ - أمالى السهيلى فى النحو واللغة والحديث والفقه ، للإمام للسهيلى - تحقيق محمد إبراهيم البنا - القاهرة ١٩٧٠م .
١٨ - الأمالى ، لابن الشجرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩هـ .
١٩ - الأمالى ، لأبى على القالى - بولاق ١٣٢٤هـ .
٢٠ - الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٥٣م .

٢١ - أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ، لابن هشام المصرى - تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٤٩م .
٢٢ - الإيضاح فى علل النحو ، لأبى القاسم الزجاجى - تحقيق الدكتور مازن المبارك - القاهرة ١٩٥٩م .
٢٣ - إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر بن الأنبارى - تحقيق محيى الدين رمضان - دمشق ١٩٧١م .
٢٤ - بحوث ومقالات فى اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٨م .
٢٥ - بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز ، للفيروزابادى - تحقيق الشيخ محمد على النجار وآخرين - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٧٣م .
٢٦ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٧٣م .
٢٧ - بقايا اللهجات العربية فى الأدب العربى ، لإنو ليتمان - مجلة كلية الآداب / جامعة القاهرة ١٩٤٨م .
٢٨ - البيان فى غريب إعراب القرآن ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق طه عبد الحميد طه - القاهرة ١٩٦٩ - ١٩٧٠م .
٢٩ - البيزرة ، لبازيار العزيز بالله الفاطمى - نشر محمد مراد على - دمشق ١٩٥٣م .
٣٠ - التعريفات ، للجرجانى - مطبعة الحلبى بالقاهرة ١٩٣٨م .
٣١ - التعريف والإعلام بما أبهم فى القرآن من الأسماء والأعلام ، للسهيلى - القاهرة ١٩٣٨م .
٣٢ - تفسير أسماء الله الحسنى ، للزجاج - تحقيق أحمد يوسف الدقاق - بيروت ١٩٨٦م .
٣٣ - تفسير القرطبى = الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبى - القاهرة ١٩٦٧م .
٣٤ - التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن الإصفهانى - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٦٧م .
٣٥ - تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهرى - تحقيق عبد السلام هارون وآخرين - القاهرة ١٩٦٢ - ١٩٦٧م .
٣٦ - ثلاثة كتب فى الحروف ، للخليل بن أحمد الفراهيدى ، وابن السكيت ، والرّازى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢م .
٣٧ - الجمانة فى إزالة الرطانة ، لابن الإمام - تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب - القاهرة ١٩٥٣م .
٣٨ - الجمل ، للزجاجى - تحقيق على توفيق الحمد - بيروت ١٩٥٨م .

٣٩ – جمهرة اللغة ، لابن دريد الأزدى – تحقيق كرنكو – حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٤٤ – ١٣٥١هـ .
٤٠ – الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى – تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – حلب ١٩٧٣م .
٤١ – الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر – تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد والشيخ طه الزينى – القاهرة ١٩٨٦م .
٤٢ – الحاوى فى الطب ، لأبى بكر محمد بن زكريا الرازى ، حيدرآباد الدكن بالهند ١٩٥٥ – ١٩٧٠م .
٤٣ – الحدود ، للرمانى – ضمن رسائل فى النحو واللغة – تحقيق الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكونى – بغداد ١٩٦٩م .
٤٤ – الحيوان ، للجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٣٨ – ١٩٤٥م .
٤٥ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – لعبد القادر البغدادى – بولاق ١٢٩٩هـ .
٤٦ – الخصائص ، لابن جنى – تحقيق محمد على النجار – دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٢ – ١٩٥٦م .
٤٧ – خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، للمحبى – القاهرة ١٢٨٤هـ .
٤٨ – دراسات فى اللغة – للدكتور إبراهيم السامرائى – بغداد ١٩٦١م .
٤٩ – درة الغواص فى أوهام الخواص ، للحريرى – مطبعة الجوائب باستانبول ١٢٩٩هـ .
٥٠ – الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطى – القاهرة ١٣٢٨هـ .
٥١ – دروس فى علم أصوات العربية ، لجان كانتينو – ترجمة صالح قرمادى – تونس ١٩٦٦م .
٥٢ – دفع الإصر عن كلام أهل مصر – للشيخ يوسف المغربى – القاهرة ١٩٦٢م .
٥٣ – دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق الشيخ محمود شاكر – القاهرة ١٩٨٤م .
٥٤ – دور الكلمة فى اللغة ، لأولمان – ترجمة كمال بشير – القاهرة ١٩٦٢م .
٥٥ – ديوان الأعشى = الصبح المنير فى شعر أبى بصير والأعشين الآخرين – تحقيق جاير – لندن ١٩٢٨م .
٥٦ – ديوان الحطيئة – تحقيق نعمان أمين طه – القاهرة ١٩٥٨م .
٥٧ – ديوان أبى زبيد الطائى – جمعه وحققه الدكتور نورى حمودى القيسى – بغداد ١٩٦٧م .

٥٨ - ديوان زهير بن أبي سلمى ، بشرح أبي العباس ثعلب - القاهرة ١٩٤٤م .
٥٩ - ديوان الطرماح - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٨م .
٦٠ - ديوان العباس بن مرداس السلمى - تحقيق الدكتور يحيى الجبورى - بغداد ١٩٦٨م .
٦١ - ديوان كثير عزة - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٧١م .
٦٢ - ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب ، للسكرى - دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٥٠م .
٦٣ - ديوان المتنبى - وضع عبد الرحمن البرقوق - القاهرة ١٩٣٨م .
٦٤ - ديوان مجنون ليلى - تحقيق أحمد عبد الستار فراج - القاهرة (بلا تاريخ) .
٦٥ - ديوان أبى محجن الثقفى - تحقيق امتياز على عرشى الرامفورى - منشور بمجلة ثقافة الهند سبتمبر ١٩٥٢م .
٦٦ - ديوان مزرد بن ضرار الغطفانى - تحقيق خليل إبراهيم العطية - بغداد ١٩٦٢م .
٦٧ - ديوان ابن مقبل - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٢م .
٦٨ - ديوان الهذليين - دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٦٥م .
٦٩ - ذم الخطأ فى الشعر ، لابن فارس اللغوى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٠م .
٧٠ - ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، للخفاجى - تحقيق عبد الفتاح الحلو - القاهرة ١٩٦٧م .
٧١ - زاد الرفاق فى المحاضرات ، للأبيوردى - مخطوطة الإسكوريال (ديرنبورج) رقم ٧٥٣ .
٧٢ - الزاهر ، لأبى بكر بن الأنبارى - تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - بيروت ١٩٧٩م .
٧٣ - الزينة فى الكلمات الإسلامية ، لأبى حاتم الرازى - تحقيق الدكتور حسين الهمدانى - القاهرة ١٩٥٧ - ١٩٥٨م .
٧٤ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤م .
٧٥ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق حسن هنداوى - دمشق ١٩٨٥م .
٧٦ - سيبويه جامع النحو العربى ، للدكتور فوزى مسعود - القاهرة ١٩٨٦م .
٧٧ - سيكولوجية الإبداع فى الفن والأدب ، ليوسف أسعد داغر - القاهرة ١٩٨٦م
٧٨ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٧٩ - شرح التسهيل ، لابن مالك - تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد - القاهرة ١٩٧٤م .

٨٠ – شرح التصريح ، للشيخ خالد الأزهرى ، على التوضيح لألفية بن مالك فى النحو ، لابن هشام المصرى – القاهرة ١٣٢٥هـ .

٨١ – شرح درة الغواص فى أوهام الخواص ، للشهاب الخفاجى – استانبول ١٢٩٩هـ .

٨٢ – شرح ديوان أبى تمام ، للخطيب التبريزى – تحقيق محمد عبده عزام – القاهرة ١٩٥١م ومابعدها .

٨٣ – شرح ديوان الهذليين ، لأبى سعيد السكرى – تحقيق أحمد عبد الستار فراج – القاهرة ١٩٦٥م .

٨٤ – شرح الحماسة ، للمرزوق – تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٥١ – ١٩٥٣م .

٨٥ – شرح الشافية ، للرضى الأستراباذى – تحقيق الشيخ محمد الزفزاف وآخرين – القاهرة ١٣٥٦هـ .

٨٦ – شرح شواهد الشافية ، لعبد القادر البغدادى – تحقيق الشيخ محمد الزفزاف وآخرين – القاهرة ١٣٥٦هـ .

٨٧ – شرح شواهد المغنى ، للسيوطى – بتصحيح الشنقيطى – القاهرة ١٣٢٢هـ .

٨٨ – شرح العينى لشواهد الأشمونى – مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .

٨٩ – شرح المفصل ، لابن يعيش – المطبعة المنيرية بالقاهرة (بلا تاريخ) .

٩٠ – شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين الخفاجى – القاهرة ١٣٢٥هـ .

٩١ – شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان الحميرى – نشر القاضى عبد الله الجرافى – طبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .

٩٢ – الصاحبى فى فقه اللغة ، لابن فارس اللغوى – تحقيق السيد أحمد صقر – القاهرة ١٩٧٧م .

٩٣ – الصاهل والشاحج ، لأبى العلاء المعرى – تحقيق الدكتورة بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمن – القاهرة ١٩٧٥م .

٩٤ – الصحاح ، للجوهرى = تاج اللغة وصحاح العربية – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – القاهرة ١٩٥٦م .

٩٥ – صفة جزيرة العرب ، للهمدانى – تحقيق محمد عبد الله بن بليهد النجدى – القاهرة ١٩٥٣م .

٩٦ – الضرورة الشعرية ، دراسة أسلوبية ، للدكتور السيد إبراهيم محمد – بيروت ١٩٧٩م .

٩٧ - الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع ، للسخاوى - القاهرة ١٣٥٣هـ .
٩٨ - طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحى - تحقيق محمود شاكر - القاهرة ١٩٧٤م .
٩٩ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤م .
١٠٠ - عبث الوليد ، لأبى العلاء المعرى - القاهرة ١٩٧٠م .
١٠١ - العربية فى السودان ، للشيخ عبد الله عبد الرحمن الأمين - بيروت ١٩٦٧م .
١٠٢ - العربية ولهجاتها ، للدكتور عبد الرحمن أيوب - القاهرة ١٩٦٨م .
١٠٣ - العقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين آخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣م .
١٠٤ - علم اللسان ، لأنطوان مييه - ترجمة الدكتور محمد مندور - ضمن كتاب النقد المنهجى عند العرب - القاهرة (بلا تاريخ) .
١٠٥ - العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق عبد الله درويش - بغداد ١٩٦٧م .
١٠٦ - العينى = شرح الشواهد الكبرى ، للعينى - على هامش خزانة الأدب للبغدادى - بولاق ١٢٩٩هـ .
١٠٧ - الفائق فى غريب الحديث ، للزمخشرى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٤٨م .
١٠٨ - الفاخر ، للمفضل بن سلمة - تحقيق عبد العليم الطحاوى - القاهرة ١٩٦٠م .
١٠٩ - فتوح مصر وأخبارها ، لابن عبد الحكم - نشر تشارلس تورى - نيوهافن ١٩٢٢م .
١١٠ - الفرق ، لابن فارس - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٢م .
١١١ - فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٨٧م .
١١٢ - فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبى - مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بلا تاريخ) .
١١٣ - فى أصول اللغة ، للدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٩٠م .
١١٤ - قاموس اللهجة العامية فى السودان ، للدكتور عون الشريف قاسم - الخرطوم ١٩٧٢م .
١١٥ - القاموس المحيط ، للفيروزابادى - القاهرة ١٩١٣م .
١١٦ - القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب ، لابن أبى السرور البكرى - تحقيق السيد إبراهيم سالم - القاهرة ١٩٦٢م .
١١٧ - الكامل فى اللغة والأدب ، لأبى العباس المبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة - القاهرة ١٩٥٦م .

١١٨ – الكتاب ، لسيبويه – بولاق ١٣١٦ – ١٣١٧هـ .
١١٩ – كتاب الفلاحة ، لأبي زكريا يحيى بن محمد بن العوام – مدريد ١٨٠٢م .
١٢٠ – كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوى – تحقيق الدكتور لطفى عبد البديع – القاهرة ١٩٦٣م .
١٢١ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة – استانبول ١٩٤٣م .
١٢٢ – الكليات ، لأبى البقاء الكفوى – تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصرى – بيروت ١٩٨٢ – ١٩٨٣م .
١٢٣ – لحن العامة والتطور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٦٧م .
١٢٤ – لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى – بولاق ١٣٠٠ – ١٣٠٧هـ .
١٢٥ – لغات طيىء ، لمحمد يعقوب تركستانى ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ .
١٢٦ – اللغة ، لفندريس – ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص – القاهرة ١٩٥٠م .
١٢٧ – اللغة الشاعرة ، لعباس محمود العقاد – القاهرة ١٩٦٠م .
١٢٨ – اللغة والإبداع ، للدكتور شكرى عياد – القاهرة ١٩٨٨م .
١٢٩ – اللغة والمجتمع ، للدكتور على عبد الواحد وافى – القاهرة ١٩٤٦م .
١٣٠ – ما تلحن فيه العامة ، للكسائى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٣م .
١٣١ – ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، للقزاز القيروانى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى – القاهرة ١٩٩٢م .
١٣٢ – المباحث المشرقية ، لفخر الدين الرازى – حيدرآباد الدكن بالهند ١٩٢٤م .
١٣٣ – مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى – تحقيق فؤاد سزكين – القاهرة ١٩٥٤ – ١٩٦٢م .
١٣٤ – مجالس ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٦٠م .
١٣٥ – محاضرات الأدباء ، للراغب الإصفهانى – بيروت ١٩٦١م .
١٣٦ – المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى – تحقيق على النجدى ناصف وآخرين – القاهرة ١٣٨٦هـ .
١٣٧ – مختار الحكم ، لمبشر بن فاتك – تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى – مدريد ١٩٥٨م .
١٣٨ – المختار من شعر بشار – اختيار الخالديين ، وشرح أبى الطاهر التجيبى – نشر السيد محمد بدر الدين العلوى – القاهرة ١٩٣٤م .
١٣٩ – المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٥م .

١٤٠ – المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين – القاهرة ١٩٥٨م .
١٤١ – مستقبل اللغة العربية المشتركة ، للدكتور إبراهيم أنيس – القاهرة ١٩٦٠م .
١٤٢ – المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ، للفيومى – القاهرة ١٣١٠هـ .
١٤٣ – معانى القرآن ، للفراء – تحقيق الشيخ محمد على النجار – القاهرة ١٩٥٥ – ١٩٧٢م .
١٤٤ – معانى القرآن وإعرابه ، للزجاج – تحقيق عبد الجليل شلبى – بيروت ١٩٧٣م .
١٤٥ – المعانى الكبير ، لابن قتيبة الدينورى – حيدرآباد الدكن بالهند ١٩٤٩م .
١٤٦ – معجم الأدباء ، لياقوت الحموى – نشر أحمد فريد رفاعى – القاهرة ١٩٣٦م .
١٤٧ – معجم البلدان ، لياقوت الحموى – تحقيق فستنفلد – ليبزج ١٨٦٦ – ١٨٧٠م .
١٤٨ – المعمرون والوصايا ، لأبى حاتم السجستانى – تحقيق عبد المنعم عامر – مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ١٩٦١م .
١٤٩ – المغرب فى ترتيب المعرب ، للمطرزى – تحقيق محمود فاخورى وعبد الحميد مختار – حلب ١٩٧٩م .
١٥٠ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام المصرى – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة (بلا تاريخ) .
١٥١ – مفاتيح العلوم ، للخوارزمى – القاهرة ١٣٤٢هـ .
١٥٢ – المقابسات لأبى حيان التوحيدى – نشر محمد توفيق حسين – بغداد ١٩٧٠م .
١٥٣ – المقتضب ، للمبرد – تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٩٦٣ – ١٩٦٨م .
١٥٤ – المقدمة ، لابن خلدون – القاهرة ١٣٢٧ هـ .
١٥٥ – المقرب ، لابن عصفور – تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى – بغداد ١٩٧١ – ١٩٧٢م .
١٥٦ – الممتع فى التصريف ، لابن عصفور – تحقيق فخر الدين قباوة – حلب ١٩٧٠م .
١٥٧ – مميزات لغات العرب ، لحفنى ناصف – القاهرة ١٩٥٧م .
١٥٨ – من أصول اللهجات العربية فى السودان ، للدكتور عبد المجيد عابدين – القاهرة ١٩٦٦م .
١٥٩ – المنصف ، لابن جنى ، شرح التصريف للمازنى – تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين – القاهرة ١٩٥٤م .
١٦٠ – الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى – تحقيق على محمد البجاوى – القاهرة ١٩٦٥م .

١٦١ – النحو العربي والدرس الحديث ، بحث فى المنهج ، للدكتور عبده الراجحى – الإسكندرية ١٩٨٨م .
١٦٢ – نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر – مطبعة دار الطباعة المحمدية بالأزهر الشريف بالقاهرة (بلا تاريخ) .
١٦٣ – النخلة ، لأبى حاتم السجستانى – تحقيق المستشرق لاغومينا – روما ١٨٩١م .
١٦٤ – نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات بن الأنبارى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٦٧م .
١٦٥ – النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير – تحقيق الدكتور محمود الطناحى – القاهرة ١٩٦٣ – ١٩٦٥م .
١٦٦ – هدية العارفين فى أسماء المؤلفين والمصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادى – استانبول ١٩٥٥م .
١٦٧ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطى – القاهرة ١٣٢٧هـ .
١٦٨ – الوزراء ، للصابى – تحقيق عبد الستار فراج – القاهرة ١٩٥٨م .

* * *

٢- المراجع الأجنبية

Bloofield , Language , London 1973 .

C . Brockelmanm = (GALS) , Geschichte der arabischen Litteratur , Bd . I - II . Leiden 1943 - 1949 und Suppl . I -III . Leiden 1937 - 1942 .

C . Brockelmann , Syrische Grammatik , Leipzig 1955 .

Gesenius , Hebräische Grammatik , vollig umgearbeitet von E . Kautzsch , 28 . Auflage , Leipzig 1909 .

F . Praetotius , Aethiopisce Grammatik , New York 1955 .

C . Rabin , Ancient west Arabian , London 1951 .

F . DeSaussure , Course in General Linguistics , Translated from the french by wade Baskin , London 1980 .

* * *

فهرس الموضوعات

الموضـوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

* * *